

CDIP/15/8

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 9 نوفمبر 2015

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الخامسة عشرة

جنيف، من 20 إلى 24 أبريل 2015

التقرير

الذي اعتمده اللجنة

1. انعقدت الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة) في الفترة من 20 إلى 24 إبريل 2015.
2. ومثلت الدول التالية: أفغانستان، البانيا، الجزائر، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكامرون، كندا، تشيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر، إثيوبيا، فيجي، فرنسا، الغابون، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، لاوس، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملاوي، مالي، المكسيك، موناكو، موزامبيق، نيبال، نيكاراغوا، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، اوروغواي، فيت نام، زمبابوي (92 دولة).
3. وشاركت المنظمات الحكومية الدولية التالية بصفة مراقب: منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومركز الجنوب والمنظمة الإفريقية الدولية للملكية الفكرية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، والمكتب الأوروبي لبراءات الاختراع (EPO) والمنظمة الأوروبية الآسيوية لبراءات الاختراع (EAPO) ومكتب براءات الاختراع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التعاون الإسلامي (OIC) والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي (12 منظمة).
4. وشارك ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية بصفة مراقب: وكالة حماية البرامج (APP) ومركز جامعة أفقره لبحوث حقوق الملكية الفكرية والصناعية (FISAUM)، رابطة المترجمين الفوريين بالأرجنتين (AADI)، المجلس الوطني لتعزيز

الموسيقى التقليدية بالكونغو (CNPMTIC)، تحالف حق المؤلف لأوروبا الوسطى والشرقية (CEECA)، غرفة التجارة والصناعة بالاتحاد الروسي (CCIRF)، اللجنة القانونية للتنمية الذاتية لشعوب إقليم الأنديز الأصليين (Comisión Jurídica para el Autodesarrollo de los Pueblos Originarios Andinos) (CAPAJ)، كروب لايف الدولية، المجتمعات الأوروبية لجمعيات العلامات التجارية (ECTA)، الرابطة الأوروبية لطلاب القانون (ELSA)، لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (FWCC)، برنامج الصحة والبيئة (HEP)، بصائر الابتكار، المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)، الجمعية الأدبية والفنية الدولية (ALAI)، الجمعية الدولية للناشرين (IPA)، الجمعية الدولية لتنمية الملكية الفكرية (ADALPI)، الرابطة الدولية للعلامات التجارية (INTA)، الاتحاد الدولي للفيديو (IVF)، شركة نولاج إيكولوجي إنترناشيونال (KEI)، مالوكا إنترناشيونال، مؤسسة براءات الاختراع المتعلقة بالأدوية، منظمة أطباء بلا حدود (MSF)، رابطة تقاليد الغد والمخترعات العالميات وصاحبات الأعمال (WWIEA)، 24 منظمة.

5. وترأس الدورة السفير ألبرتو دالتو، الممثل الدائم للأرجنتين.

البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

6. رحب المدير العام بالوفود في الدورة الخامسة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (اللجنة). وأشار إلى أن وجود العديد من الوفود هو دليل على أهمية عمل اللجنة. وكان هناك عدد كبير من بنود جدول الأعمال ذات أهمية كبيرة. أولاً، تقريره الذي قدم معلومات واقعية عن الأنشطة والمشاريع التي تمت بالفعل، فضلاً عن تأثير جدول أعمال التنمية على المجالات الأخرى المختلفة من عمل المنظمة. ثانياً، قرار الجمعية العامة لليوبو بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ثالثاً، المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية لليوبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. رابعاً: استمرار النقاش حول مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف. وسيتم تقديم تقرير عن اثنين من مواطن المرونة الجديدة للنظر فيها. وأخيراً، سيتم أيضاً عرض تقارير التقييم الخاصة باثنين من المشروعات. وأشار إلى أن جدول الأعمال كان مكثفاً تقريباً. وانتقل المدير العام إلى البند (2) من جدول الأعمال بشأن انتخاب مسعولي اللجنة.

البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب مسعولي اللجنة

7. اقترح وفد الأرجنتين ترشيح السفير / ألبرتو دالتو، الممثل الدائم للأرجنتين، بصفة رئيس اللجنة.
8. واقترح وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، ترشيح السيدة/ أحلام شارنجي، الملحق الدبلوماسي للبعثة الدائمة للجزائر، بصفة نائب الرئيس.
9. واقترح وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، ترشيح السيد/ تود ريف، المستشار القانوني لمكتب السياسات والشؤون الدولية بمكتب براءات الاختراع والعلامات التجارية بالولايات المتحدة الأمريكية (USPTO)، بصفة نائب الرئيس.
10. وأعلن المدير العام انتخاب السفير / ألبرتو دالتو رئيساً، وكل من السيدة/ أحلام شارنجي والسيد/ تود ريف نائبين للرئيس، ونظراً إلى عدم وجود اعتراضات من الحضور، دعا السفير / دالتو لرئاسة الدورة.
11. وأفاد الرئيس بأنه سيدخل كل جمده لتسهيل عمليات التفاوض داخل اللجنة بمساعدة الأمانة. وذكر بأنه على مدار السنوات، كانت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تشارك في تنفيذ الـ 45 توصية لجدول أعمال التنمية. وأنها ساهمت في تحقيق قدر أكبر من التحديات التنموية وساعدت في بناء المسار الموجه نحو التنمية داخل هيئات صنع القرار لدى اليوبو. كما أسست اللجنة دورها كمنتدى دولي مفتوح لتبادل المعارف القيمة حول الملكية الفكرية والتنمية. وينبغي النظر إلى هذه الإنجازات كنجاحات كبرى. ومع ذلك، من المهم أن ندرك أن بعض القضايا قد سيطرت على عمل اللجنة في بعض الأحيان

إلى حد كبير. وكان لذلك نتائج عكسية ليس بالنسبة للجنة فحسب بل بالنسبة لهيئات صنع القرار الأخرى في الويبو. وهناك حاجة إلى جهد جماعي لإيجاد طريقة للمضي قدماً. وفي هذا الصدد، دعا جميع الوفود للمشاركة بقدر أكبر من حسن النية. ومن بين القضايا المعلقة، سنتناول الدورة قرار الجمعية العامة للويبو بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وأفاد بأنه سيقوم بتيسير عمليات التفاوض وتكريس الوقت الكافي للمضي قدماً بشأن هذه المسائل. وكان جدول أعمال الدورة متاحاً في مكتب التوثيق. وأعرب عن أمله في أن تكون الوفود قد انفتحت على التوزيع المقترح للعمل. وذكر بأن عملية إعداد ملخص الرئيس لا تزال كما هي دون تغيير. وعقب ختام المناقشة بشأن أي قضية من القضايا، سيتم تعميم فقرة القرار من قبل الأمانة. وسيكون الملخص بمثابة تجميع لتلك الفقرات فقط. وسيكون الملخص وجيزاً وواقعياً ومحدداً. ولذلك، طلب الرئيس من الوفود عدم إدخال عناصر جديدة ليست ذات أهمية حاسمة. وتمنى للجنة دورة ناجحة ومثمرة.

البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

12. أبلغ الرئيس اللجنة بأنه تم إعداد مشروع جدول الأعمال (الوثيقة 3 CDIP/15/1 Prov.) على أساس المناقشات خلال الدورة الرابعة عشرة للجنة (CDIP/14) ووفقاً للقاعدة الخامسة من النظام الداخلي العام للويبو. وتم اعتماد جدول الأعمال نظراً لعدم وجود أية ملاحظات من جانب الحضور.

البند 4 من جدول الأعمال: اعتماد مشروع تقرير الدورة الرابعة عشرة للجنة

13. أبلغ الرئيس اللجنة بأن الأمانة لم تتلق أي ملاحظات بشأن التقرير (الوثيقة 13 CDIP/14/13 Prov.). ودعا اللجنة إلى اعتماد التقرير. وتم اعتماده نظراً لعدم وجود أي اعتراضات من الحضور.

البند 5 من جدول الأعمال: بيانات عامة

14. افتتح الرئيس باب المناقشات للبيانات العامة. وشجع الوفود على تقديم نسخ خطية من بياناتهم إلى الأمانة بسهولة إدراجها في التقرير. ومن لا يستطيعون تقديم البيانات ولكن يودون إظهارها في التقرير، يمكنهم تقديم بيانات خطية إلى الأمانة قبل نهاية الدورة.

15. وأعرب وفد باكستان، متحدثاً باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، عن رضائه عن التقدم الذي تم إحرازه في الدورة الماضية. وأفاد بأن اللجنة قد تمكنت من حل القضية الشائكة المتمثلة في وضع اللمسات الأخيرة على اختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وكذلك المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. بيد أنها ينبغي للجنة أن تركز على الرضا عن النفس. ويجب استخدام القوة الدافعة لبناء وتحقيق تقدم بشأن القضايا الحاسمة التي لا تزال معلقة. وفي هذا الصدد، فإن الحل السريع لقرار الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، بما في ذلك آلية التنسيق، يعد أمراً ضرورياً خاصة فيما يتعلق باللجنة المعنية بالبرنامج والميزانية (PBC) واللجنة المعنية بمعايير الويبو (CWS). وأفاد بأن المجموعة تأمل في أن يتم حل هذه القضية في هذه الدورة، حيث أنها ستشهد الطريق أمام عمل اللجان الأخرى للويبو. لقد كانت المساعدة التقنية بمثابة مجالاً هاماً بالنسبة لجميع البلدان. وينبغي أن يكون تقديم المساعدة التقنية اللازمة فعالاً ومتناغماً، ولكي تكون المساعدة التقنية فعالة على النحو الأمثل يجب تجنب الازدواجية. وأعرب عن أمل المجموعة بأن تكون المناقشة حول المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية من شأنها أن توفر الوحدة والتنظيم الأفضل والوضوح للعمليات والممارسات القائمة. ومن الضروري تحديد الثغرات وحلها. وكانت تقارير التقييم للمشاريع المعتمدة من قبل اللجنة هامة. ومع ذلك، كانت هناك حاجة لإدراك حقيقة أن تنفيذ جدول أعمال التنمية لم ينتهي بنهاية مشاريع محددة. ويجب اتخاذ تدابير المتابعة لضمان النمو المستمر. ومن المهم تقييم المكاسب التي تحققت من خلال المشاريع، والأهم من ذلك هو تحديد المجالات التي تحتاج إلى العمل التكاملي والتكميلي من أجل مواصلة العمل على التوصيات

التي يتم التعامل معها. ولذلك، فإن المجموعة ترغب في أن تقوم الأمانة بتقديم تجميع لهذه البيانات واقتراح الأنشطة الجديدة المحتملة ليتم النظر فيها من قبل الدول الأعضاء. وسيقوم أعضاء المجموعة بتقديم مداخلات خلال المناقشات بشأن بنود معينة من جدول الأعمال. وأفاد بأن المجموعة تتطلع إلى المساهمة في المناقشات، وأعرب عن أمله بأن تكون الدورة مثمرة.

16. وقدم وفد رومانيا، متحدًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS)، بعض الملاحظات العامة التي تعبر عن موقف المجموعة من مختلف بنود جدول الأعمال. لقد كانت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بمثابة منتدى مخصص لتحديد المناقشات بشأن التنمية والملكية الفكرية. وفي هذا السياق، كانت المناقشات قائمة أكثر على المشروعات حيث كانت اللجنة تسعى إلى تحديد السبل والوسائل اللازمة لتحفيز الانتعاش بالملكية الفكرية كأداة للتنمية وكذلك لتحسين أداء الويبو في تعزيز تنمية البلدان. وبغض النظر عن محل تركيز لجان الويبو الأخرى، ظلت التنمية هي الشغل الشاغل بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. وأشارت الوثائق التي أعدتها الأمانة إلى أنه تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وكانت المجموعة ملتزمة بدعم استمرار قيام الويبو بتنفيذ هذا العمل بالطرق الأكثر كفاءة وفعالية ممكنة. ويجب مناقشة المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على أساس مخصص، حيث أن ذلك قد يمكن اللجنة من تنفيذ الركن الثالث من ولايتها بطريقة مرنة. وأفاد بأن المجموعة ترحب باختتام ناجح للنقاش حول المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وتنفيذ آلية التنسيق في هذه الدورة. ومن شأن ذلك أن يتيح للجنة تركيز عملها المقبل على المسائل الموضوعية. وقدم تقرير الحقائق حول منتدى الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا الدولية عرضاً موجزاً وشاملاً في نفس الوقت للأفكار التي تم طرحها خلال الفعاليات. وأعرب عن تقدير المجموعة لنوعية المتحدثين والمجموعة الواسعة من وجهات النظر التي تم التعبير عنها. وأفاد بأن المجموعة كانت على بينة بالتحديات الماثلة في هذه الدورة، بما في ذلك إيجاد حلول لبناء للقضايا العالقة وتناول الموضوعات الجديدة. كما تم التوصل إلى حل وسط بشأن عدة بنود في الدورة الماضية. وتأمل المجموعة أن تسود روح إيجابية مرة أخرى لكي تكون الدورة مثمرة.

17. وأفاد وفد اليابان، متحدًا باسم المجموعة بآء، بأن اللجنة قد أحرزت تقدماً جيداً في الدورة الماضية من خلال تصنيف بعض القضايا العالقة بروح بناءة وتعاونية وتتسم بالتطلع. وشمل ذلك اختصاصات للمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية والمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية وورقة المفاهيم الخاصة بمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - حلول البناء. واستناداً إلى الاتفاق الذي تم في الدورة الماضية، تم عقد منتدى الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا الدولية بنجاح في شهر فبراير. وينبغي الحفاظ على الروح والمناخ السائد في الدورة الماضية خلال هذه الدورة بهدف معالجة القضايا المتبقية بطريقة قد تمكن اللجنة من المساهمة في تحقيق الأهداف الثابتة للمنظمة. وأكد وفد المجموعة على أن الملكية الفكرية هي أداة أساسية للتنمية. وينبغي على الدول الأعضاء أن تتعاون داخل اللجنة بهدف إيجاد طرق فعالة لاستخدام هذه الأداة. وأشار وفد المجموعة إلى بعض بنود جدول الأعمال واحتفظ بحقه في المزيد من التفاصيل عن كل عنصر. أولاً، رحب الوفد بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأفاد بأن التقرير أشار بوضوح إلى أن أنشطة الويبو ذات الصلة قد تم تنفيذها بنجاح من جانب هيئات الويبو المعنية، والتي من خلالها شكلت اعتبارات التنمية جزءاً لا يتجزأ من عمل المنظمة. ثانياً، أعرب وفد المجموعة عن تقديره لعمل الأمانة في تنظيم حلقات النقاش التي قدمت وجهات نظر عملية وواقعية خلال منتدى الخبراء بشأن نقل التكنولوجيا الدولية وإعداد تقرير واقعي عن المنتدى. ثالثاً، أعرب الوفد عن أمله في التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف بشأن قرار الجمعية العامة للويبو بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واحترام المبدأ الذي يقضي بأن جدول أعمال التنمية ينبغي أن يكون أداة داعمة للهدف الدائم للمنظمة ومكمل لأعمال اللجان الأخرى. رابعاً، أفاد الوفد بأن الويبو نفذت المساعدة التقنية بنجاح حتى الآن. وتحسنت تلك المساعدة أيضاً بعد المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. ويجب تحسين المساعدة التقنية بشكل مستمر من حيث الفعالية والكفاءة. وفي الوقت نفسه، يجب استغلال خبرة الأمانة إلى أقصى حد عن طريق تجنب الإدارة التفصيلية. وأخيراً، رحب وفد المجموعة بالموضوعات الأخرى التي ستناقش في هذه الدورة، بما في ذلك تقرير تقييم المشروع ودراسة ومقترح منقح بشأن مشروع جديد. وأفاد بأن التقييم المناسب وانعكاس الدروس المستفادة كان ضمن

المكونات الأساسية للتشغيل الصحي للمنظمة. وأكد وفد المجموعة للرئيس بأنه يمكن له الاعتماد على الروح البناءة ودعم الأعضاء خلال الدورة.

18. وأكد وفد الأرجنتين، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية (GRULAC)، التزامه بالعمل بشكل بناء على بنود جدول أعمال هذه الدورة. وأشار وفد المجموعة إلى تقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأفاد بأن التقرير يهدف إلى تزويد الدول الأعضاء بنظرة عامة عن مشاركة الويبو في تنفيذ وتعميم جميع توصيات جدول أعمال التنمية ومبادئها الأساسية من خلال إطار المنظمة وأنشطتها، وكان لذلك أهمية كبيرة. وأشرفت اللجنة على تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وكانت اللجنة أيضا بمثابة منتدى لمناقشة قضايا الملكية الفكرية ذات الصلة بالتنمية. وفي هذا السياق، أبرز وفد المجموعة أهمية الجزء الرابع من مشروع مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف والتنفيذ التشريعي لها على الصعيدين الوطني والإقليمي والدراسة الأخيرة حول مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات. وأعرب الوفد عن أمله في اعتماد المزيد من هذه المشاريع. وفيما يتعلق بمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - حلول البناء، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن منتدى الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا الدولية قد وفر فرصة لتبادل المعلومات حول هذا الموضوع. ومع هذا، كان ذلك مجرد خطوة صغيرة. وكانت التوصيات التي قد تنجم عن المناقشات التي دارت داخل اللجنة هامة. ولذلك، أعرب الوفد عن أمله في مناقشة مثمرة على أساس الأفكار التي طرحها الخبراء دون أن يقتصر الأمر على تلك الأفكار. وفيما يتعلق بالمراجعة الخارجية لمساعدة الويبو التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية، أفاد الوفد بأن المجموعة تعتبر العمل الذي قامت به الأمانة في ثلاثة مجالات بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح. وشملت هذه المجالات إعداد دليل بشأن تقديم المساعدة التقنية وفحص قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD) بهدف تسهيل قدرات البحث وتطوير موقع الويبو على الإنترنت ليكون بمثابة مورد حديث وأكثر فعالية ويمكن الوصول إليه. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم اعتماده تداير إضافية بالنسبة للمجالات الأخرى المذكورة في التقرير. ويجب أن تكون الأهداف والتكاليف والأطر الزمنية محددة بوضوح بهدف تعظيم فائدة أنشطة المساعدة التقنية. ولا بد للجنة أن تواصل المناقشات بشأن تنفيذ ولايتها وآلية التنسيق الخاصة بها بطريقة بناءة وموضوعية وعملية. وأعرب وفد المجموعة عن أمله بأن تنتهي تلك المناقشات خلال هذه الدورة، حيث من شأن ذلك أن يجنب تأخير أعمال اللجان الأخرى. وأخيرا، أكد وفد المجموعة على أن تقوم الأمانة بإطلاع الدول الأعضاء بشكل تام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية لما بعد 2015 ضمن عمل الويبو.

19. وأفاد وفد نيجيريا، متحدثا باسم مجموعة البلدان الأفريقية، بأنه في مجال النمو المدفوع بالملكية الفكرية، كان عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية عنصرا داعما بشكل حاسم لتطلعات التنمية في أفريقيا. لقد أوكلت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بإجراء تقييمات لعمل الويبو بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، فضلا عن توفير التوجيه بشأن الخطوات القابلة للقياس والمستدامة التي تعزز المشاركة وتساعد البلدان على الاستفادة من الإطار الدولي للملكية الفكرية. وأقر وفد المجموعة بالمستويات المتفاوتة من أنشطة بناء القدرات ومشاريع المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في البلدان الأفريقية. ورحب الوفد بقرار إجراء مراجعة مستقلة لتنفيذ الويبو لتوصيات جدول أعمال التنمية. وأفاد بأن ذلك من شأنه أن يساعد في ضمان تلبية الاحتياجات. وفي هذه المراجعة، كانت إمكانية قياس تأثير هذا المجال هامة. وأقر وفد المجموعة ببعض النتائج الإيجابية في تنفيذ وتعميم توصيات جدول أعمال التنمية. ومع ذلك، شدد أيضا على أوجه القصور في التخفيف من الثغرات المهمة فيما يتعلق بالوصول إلى المعرفة ودعم الابتكار ونقل التكنولوجيا. وأفاد بأن هذه السلسلة من العجز لو لم تكن كذلك لكانت عاملا حاسما في ضمان نتيجة تحول فعلي في العديد من مشاريع الويبو. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات بشأن المراجعة الخارجية لمساعدة الويبو التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية. وأشار وفد المجموعة إلى اقتراحه المشترك مع مجموعة جدول أعمال التنمية (DAG). وأفاد بأن الهدف هو التأكد من أن أهداف توصيات جدول أعمال التنمية قد تجسدت بشكل ملموس في لجان الويبو والمشاركات الأخرى. وذكر بأنه يتطلع أيضا إلى مناقشات حول نتائج منتدى الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا الدولية. وقال إن نتيجة "أفكار الخبراء" لا تعكس بشكل كاف الأفكار التي انبثقت من الدراسات التحليلية ومن المنتدى نفسه. واعتبر أن التوسع المنظم لمجال المشاركة لفائدة جميع أشكال المعرفة ولفائدة البلدان النامية أمرا ضروريا. فلم

تكن المعرفة والكتلة الحرجة من تجسيدها شكلا أكثر موثوقية من رأس المال فحسب بل أيضا أداة بقاء أكثر استدامة. وفي هذا الصدد، لا يمكن التغاضي عن جانب تطوير لجان الويبو التي تضع المعايير. لقد أرهقت اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (SCP) من عدم الرغبة العنيدة في إعادة ترتيب نظام براءات الاختراع وجعله أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية. لقد شعرت اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية (SCT)، لاسيما معاهدة قانون التصميم، بالفزع من فكرة أن البلدان النامية ترغب في ضمان الشمولية من خلال الأحكام التي أقرت مختلف مستويات التنمية والحماية ضد اختلاس أشكال معينة من المعرفة والأصول. وكانت اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة قد شهدت التزاما متناقضا بالمفاوضات القائمة على النص التي من شأنها تسهيل الوصول إلى المعلومات والمعارف بهدف التمتع الكامل بالحياة التعليمية والثقافية والتكنولوجية والسياسية التي تم تسهيلها من خلال الوصول إلى الأعمال العلمية والفنية. ولم يعد يتم الشعور بالمقاومة وعدم وجود الإرادة السياسية لإجراء التعديلات اللازمة مقارنة بما كانت عليه في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية (IGC). لقد تسببت الخلافات في انهيار العمل في تلك اللجنة. وكان هذا أمر مؤسف، لاسيما في ضوء التوصية رقم (18) من جدول أعمال التنمية بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية (TK) وأشكال التعبير الثقافي التقليدي (TCEs). ومع ذلك، أعطت المجموعة أولوية لمفاوضات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية بشأن النظام متعدد الأطراف لحماية الأصول الاقتصادية والثقافية للمجتمعات الأصلية والمحلية. لقد فكرت المجموعة بعناية فيما إذا كان وجود منهجية جديدة أو تغيير مؤسسي قد يساعد في دفع عجلة مفاوضات اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية. ودعا وفد المجموعة إلى التحول من عملية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية إلى اللجنة الدائمة للويبو. وأفاد بأن ذلك قد يسمح للدول الأعضاء بالتركيز على الجوهر وتوفير الوقت للتفكير والتشاور بشأن هذه القضايا. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى إشراك الدول الأعضاء في هذه المبادرة خلال الأشهر القليلة المقبلة، وأعرب عن أمله في الاعتماد على دعمهم. وأفاد بأنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة لعام 2010 بشأن آليات التنسيق. وأكد وفد المجموعة على طلبه بالوفاء بهذا الالتزام من قبل اللجنة المعنية بالبرنامج والميزانية (PBC) واللجنة المعنية بمعايير الويبو (CWS). وبالمثل، اطلع الوفد على قرار الجمعية العامة لعام 2007 الذي كلف اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بمناقشة الملكية الفكرية والقضايا المتصلة بالتنمية. وقوبلت جهود إدخال بند دائم في هذا الشأن بمقاومة قوية من بعض الدول الأعضاء. وأفاد بأن الدور الحيوي للملكية الفكرية كأداة للتصدي للتحديات العالمية لا شك فيه. لقد كانت توصيات جدول أعمال التنمية بمثابة نتائج لعملية مدروسة ومستندة تمتعت بدعم ومشاركة من جميع الدول الأعضاء. ولذلك، حث وفد المجموعة جميع الدول الأعضاء على تجديد التزامهم بهذه المثل العليا. وأفاد بأنه سيتحدث عن بنود جدول الأعمال التي تم إبرازها في هذا البيان ويتطلع إلى مناقشات بناءة خلال الدورة.

20. وذكر وفد الصين أن الويبو بذلت جهودا جبارة لتعميم جدول أعمال التنمية في أنشطتها. ووفر إطار نتائج المنظمة تقديرات حصة التنمية حسب النتيجة، وكان ذلك مفيدا. وأفاد بأن الدول الأعضاء اعتمدت 30 مشروعا تنفذ 33 توصية من توصيات جدول أعمال التنمية. وقد تحققت نتائج مثمرة في تنفيذ جدول أعمال التنمية نتيجة لجهود المنظمة والدول الأعضاء فيها. وكانت الأمم المتحدة تحتفل بالذكرى السنوية السبعين لها وسيتم قريبا تأسيس جدول أعمال التنمية لما بعد 2015. وباعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ينبغي للويبو أن تسهم أيضا في جدول أعمال التنمية لما بعد 2015. وأشار الوفد إلى جدول أعمال هذه الدورة وأفاد بأن هناك حاجة إلى الكثير من العمل. وأعرب عن أمله في أن تظل الروح البناءة والتعاونية التي أظهرتها الوفود في الدورة الأخيرة قائمة في هذه الدورة. وأفاد بأنه سيعمل بنشاط مع جميع الوفود الأخرى بموجب توجيهات الرئيس خلال هذه الدورة.

21. وأفاد وفد لاتفيا، متحدئا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بأن اللجنة توصلت في الدورة الماضية إلى اتفاق بشأن قضيتين طويلتي الأمد وهما اختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية والمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية. وكان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ملتزمين بقوة بمواصلة العمل بطريقة إيجابية وتعاونية في

المسائل الهامة المطروحة على جدول الأعمال. وأفاد بأنه يأمل في أن تتمكن اللجنة من الاعتماد على الروح التي سادت في نوفمبر الماضي. وفيما يتعلق بالعمل المستقبلي، أشار الوفد بأنه مستعد لمناقشة بناءة حول الطرق الممكنة لتحسين عمل اللجنة لفائدة جميع الوفود.

22. وانحاز وفد إيران (جمهورية الجمهورية الإسلامية) للبيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأفاد بأن تقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية في عام 2014 كان يهدف إلى تزويد الدول الأعضاء بنظرة عامة عن مشاركة الويبو في تنفيذ وتعميم جميع توصيات جدول أعمال التنمية والمبادئ الأساسية في إطار المنظمة وأنشطتها ككل. وذكر الوفد بأنه يتعين على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مناقشة وتقييم التقرير وكذلك التقارير الأخرى للجنة مع الأخذ في الاعتبار الولاية والأهداف التي حددت للجنة عند تأسيسها. واسترشدت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بسبب وجودها، وهو تعميم التنمية في جميع أنشطة الويبو وجعل التنمية جزءاً لا يتجزأ من عمل المنظمة. وكانت اللجنة قد وجدت دورها بوصفها لجنة هامة داخل المنظمة نتيجة لتفانيها القوي في تنفيذ الـ 45 توصية الخاصة بجدول أعمال التنمية. وينبغي لجميع أجهزة وهيئات الويبو أن تأخذ تلك التوصيات في الاعتبار عند تنفيذ أنشطتها، لاسيما فيما يتعلق بقرارات صنع السياسات. وهناك حاجة إلى فهم واضح للأغراض العامة لأنشطة الويبو التي تتعلق بالتعاون الإنمائي وإطار مفاهيم المساعدة الموجهة نحو التنمية. ولا ينبغي أن يُنظر إلى جدول أعمال التنمية كمشروع محدد زمنياً بل كعملية يجب تعميمها باستمرار في جميع أنشطة الويبو ولجانها. وبعبارة أخرى، لقد كان عملاً مستمراً في التقدم يمكن ويجب أن يترتب عليه في النهاية نقلة نوعية في أنشطة المنظمة لفائدة جميع البلدان. ومن هنا، لا يزال هناك طريق طويل نحتاج أن تقطعه بهدف التنفيذ الكامل لجدول أعمال التنمية وتوصياته. لقد كان إنشاء آلية التنسيق مثلاً جيداً على خطوة إيجابية على الرغم من عدم تنفيذه حتى الآن من قبل جميع اللجان. وكانت آلية التنسيق ضرورية للقضاء على الازدواجية في العمل بين اللجان في مجال الأنشطة الإنمائية. وفيما يتعلق بوضع القواعد والمعايير، ذكر الوفد أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية كانت الجهة التي ينبغي أن تبلور الحق في التنمية من خلال استكشاف سبل توظيف الملكية الفكرية كوسيلة لخدمة أهداف التنمية، بما في ذلك من خلال الاستفادة من المرونة في اتفاقات الملكية الفكرية الدولية وتوسيع المجال العام وصف قوانين الملكية الفكرية مع الجهود الرامية إلى حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية والمعارف التقليدية. وأفاد بأن الركن الثالث من ولاية اللجنة كان هاماً. ومن المؤسف أن بعض البلدان رفضت اقتراح بإدخال بند جديد إلى جدول الأعمال بهدف السماح بالمناقشات بشأن الصلات الهامة بين الملكية الفكرية والتنمية. وعلى الرغم من أوجه القصور هذه، لا ينبغي أن يتم تقويض الإنجازات التي تحققت في الويبو. وينبغي أن تستمر جميع الأطراف في إظهار الالتزام والإرادة السياسية من أجل تدعيم ما تم تحقيقه والبناء عليه ومعالجة أوجه القصور القائمة. وأفاد الوفد بأنه ملتزم بالمشاركة البناءة في المناقشات المقبلة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ويتطلع إلى إحراز تقدم ملموس باللجنة.

23. وأفاد وفد البرازيل بأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية كانت واحدة من أهم الهيئات في المنظمة. وكان لها الدور الأساسي في رصد وتقييم ومناقشة وتقديم التقارير عن تنفيذ الـ 45 توصية الخاصة بجدول أعمال التنمية. وعلى الرغم من إحراز تقدم جيد منذ اعتماد جدول الأعمال إلا أن تنفيذ جدول أعمال التنمية ظل عملاً قيد التقدم. ولم ينته العمل باتهاء مشاريع محددة. وكانت اللجنة مسؤولة عن التأكيد على أن المنظمة مازالت تسير في هذا الاتجاه. ومع ذلك، لم يكن دور اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يقتصر على ذلك، بل كانت أيضاً المنتدى البارز لمناقشة قضايا الملكية الفكرية ذات الصلة بالتنمية. وإذا كانت الوفود ستتمسك بالتزاماتها للتأكيد على أن التنمية هي منارة لتوجيه العمل في جميع المجالات الخاصة بالمنظمة، فيجب أن تجري المناقشات بشأن كيفية تعزيز هذه النقطة النوعية داخل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وينبغي النظر إلى تنفيذ المشاريع في هذا السياق. فقد غطت مشاريع جدول أعمال التنمية عدة مجالات من نظام الملكية الفكرية. وينبغي أن تظل أدوات هامة للمساعدة في المناقشات الخاصة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ولا تزال هناك العديد من المجالات الأخرى التي يتعين بحثها. ويجب أن يكون مقياس تقييم فعالية اللجنة هو قدرتها على تحقيق الأهداف الأوسع الكامنة وراء تأسيسها. وانتقل الوفد إلى جدول أعمال الدورة، وأعرب عن تطلعه لعرض الجزء الرابع من مشروع المرونة المتعلقة ببراءات

الاختراع في الإطار القانوني متعدد الأطراف والتنفيذ التشريعي لها على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأفاد بأن المرونة كانت ضرورية لتوفير التوازن المطلوب في أي نظام ملكية فكرية ويمكن لتحليل استخدامها من قبل بعض الدول أن يساعد صانعي السياسات في البلدان الأخرى. وفيما يتعلق بتقرير منتدى الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا الدولية، أشار الوفد إلى أن المنتدى كان مجرد خطوة من الخطوات في مشروع أوسع. وفي النهاية، للدول الأعضاء القول الفصل فيما يتعلق بملاءمة المدخلات الواردة من جميع أنشطة المشروع بعد مناقشتها من قبل اللجنة. وأعرب الوفد عن أمله في تبادل الأفكار البناءة حول هذا الموضوع المهم بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

24. وأيد وفد سري لانكا البيان الذي أدلى به وفد باكستان باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأفاد بأنه تم تكليف اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بتنسيق وتعزيز ورصد تنفيذ جدول أعمال التنمية ككل. وفي هذا السياق، تناولت اللجنة القضايا ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للدول الأعضاء والمنظمة. وعلى الرغم من أنه كان من الضروري إجراء مناقشات موضوعية بشأن مجالات محددة لفائدة تحقيق هذا الهدف، إلا أنه كان من المهم أيضاً الحفاظ على نهج شمولي للتأكد من أن نظام الملكية الفكرية أكثر شمولاً وموجهاً نحو التنمية. وكانت اللجنة قد تمكنت خلال دورتها السابقة من تسوية بعض القضايا طويلة الأمد بجدول أعمالها. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بالتقدم الذي تم إحرازه في وضع الصيغة النهائية لاختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد اللجنة على تحسين نوعية عملها. وأحيط الوفد علماً أيضاً بالمشاركة البناءة للجنة في وضع اللمسات الأخيرة على قائمة المتحدثين في المؤتمر الدولي حول التنمية والملكية الفكرية الذي سيعقد في المستقبل القريب. وفي ضوء التقدم الذي تم إحرازه في هذه المجالات، قد تستطیع الدورة التركيز على القضايا العالقة الأخرى مثل مناقشة تنفيذ التوصيات ذات الصلة بالمراجعة الخارجية لمساعدة الويبو التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية، الأمر الذي من شأنه أن يوفر وحدة الرأي والتنظيم الأفضل والوضوح بالنسبة للعمليات والممارسات القائمة. كعضو مؤسس ورئيس حالي لمجموعة الـ 15 (G15)، أعرب وفد سري لانكا عن اعتقاده بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يكون أداة لتطوير الشراكات الهامة والاستراتيجية التي يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق الأهداف الواردة في توصيات جدول أعمال التنمية لفائدة تعزيز التنمية المستدامة. وعلى هذه الخلفية، رحب الوفد بالقرار الذي تم اتخاذه في الدورة الثالثة عشرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشأن تمديد مدة مشروع الويبو بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية والتنمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً لمدة سنة واحدة. وأعرب الوفد عن أمله بأن يزيد المشروع من تعزيز القدرات المؤسسية للأنظمة الوطنية للملكية الفكرية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالتصدي للتحديات المحددة التي تواجهها. وأقر وفد سري لانكا بأهمية الملكية الفكرية كأداة هامة للتقدم التكنولوجي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، تقوم الحكومة في الوقت الراهن بعملية دمج الملكية الفكرية في صياغة سياستها الوطنية مع التركيز بشكل خاص على الابتكار والعلوم والتكنولوجيا والإبداع كوسيلة للتنمية الاقتصادية والتكامل. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن تقديره للتعاون الذي أبدته الويبو، لاسيما المدير العام، في تطوير ودعم تنفيذ خطة عمل مكونة من 10 نقاط، والتي يمكن تمثل نموذجاً للبلدان التي لها نفس وضع سري لانكا. وبموجب الخطة، أنشأ المكتب الوطني للملكية الفكرية في سري لانكا بالفعل ثلاثة مراكز لدعم التكنولوجيا والابتكار (TISCs) التي من شأنها تسهيل الوصول إلى قاعدة بيانات براءات الاختراع في جميع أنحاء العالم بهدف استرجاع المعلومات التكنولوجية. وبدأت المرحلة الثانية من برنامج صياغة البراءات على شبكة الإنترنت، والذي يهدف إلى تعزيز دراية أصحاب المصلحة في مجال الملكية الفكرية، في العام الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم الحكومة، على أساس خارطة الطريق التي قدمتها الويبو في وقت قريب، بتشكيل لجنة تنسيق لضمان الدمج الفعال للملكية الفكرية في صياغة السياسة الوطنية للابتكار. وكان ذلك متفقاً مع سياسة الحكومة في توجيه البلاد نحو اقتصاد المعرفة والابتكار. وتم تخصيص الأنشطة الإنمائية الأخرى التي يتعين تنفيذها في غضون السنوات الثلاث المقبلة في إطار خطة العمل الخاصة بالنقطة العاشرة، بما في ذلك مؤشر الابتكار، وتنفيذ استراتيجية وطنية لتوفير الاحترام للملكية الفكرية بهدف تمكين وكالات إنفاذ القانون وتعزيز زيادة الوعي بين جميع القطاعات بما يشمل الطلبة والشباب، وتنظيم برامج فعالة لترقية وتعزيز منظمات الإدارة الجماعية (CMOs) بهدف حماية حقوق الفنانين والصناعات الإبداعية، بما في ذلك المهنيين العاملين في مجال السينما، وإعداد إطار عمل لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفنون

الشعبية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وتضمن بعض التعديلات في القانون الوطني للملكية الفكرية لحماية المؤشرات الجغرافية (GIS)، وتأسيس نظام إيداع طوعي لحقوق المؤلف. وسيتم اقتراح التقييدات والاستثناءات بهدف تعديل القانون الوطني لحق المؤلف لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقى البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. ويمكن القيام بذلك قبل التصديق على معاهدة مراكش. وتم مؤخرا الموافقة على التعديلات التي أدخلت على قانون الملكية الفكرية رقم 36 لسنة 2003 والذي يهدف إلى تسهيل تسجيل المؤشرات الجغرافية في سري لانكا وكذلك حماية مصالح منتجي الشاي السيلاني والقرفة السيلانية وصادراتها من قبل مجلس الوزراء. وبالإضافة إلى ذلك، ستطلق الأمانة التنسيقية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار (COSTI) قريبا لوحة متابعة على الانترنت بشأن المشهد العلمي في سري لانكا. وستشمل براءات الاختراع في سري لانكا والمنشورات والموارد فضلا عن تزويد الأطراف المعنية بنظرة عامة عن وضع الابتكار في البلاد. وكانت الحكومة واثقة من أن هذه المبادرة من شأنها أن تعزز من التنمية القائمة على المعرفة وتحفز وتعزز الروابط مع المجتمع الدولي. وأحيط الوفد علما بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب عن تطلعه إلى مداوات مثمرة خلال الدورة وعن رغبته في المساهمة في المناقشات بروح بناءة.

25. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا نيابة عن المجموعة الأفريقية. ورحب بالتقرير المقدم من المدير العام وأثنى على العمل الذي تضطلع به المنظمة في تنفيذ مختلف توصيات جدول أعمال التنمية. وأفاد بأن هنالك تزايد في أهمية الابتكار والإبداع داخل النظام الاقتصادي العالمي المترابط، وذلك لأن الابتكار والإبداع أصبحا بمثابة القناة التي يمكن للنظم الاقتصادية المترابطة من خلالها أن تنمو وتستفيد. وهناك حاجة إلى الدخول في شركات هادفة توفر الأساس لشبكات الابتكار والتي يمكن من خلالها تناول المصالح المتبادلة في التحديات المشتركة التي تواجه البشرية، ومكافأة الإبداع والابتكار بشكل صحيح، والمشاركة بنتائجها إلى حد ما من قبل الشعوب في جميع أنحاء العالم. ويبدو أن اللجنة تدرك هذه الحقيقة وقررت بالفعل مواكبة هذا العالم المترابط. وفيما يتعلق بمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة - حلول البناء، ذكر الوفد أنه يود تنفيذ توصيات هذا المشروع على النحو المتوخى في المادة العاشرة من الاتفاقية المبرمة بين الأمم المتحدة والويبو. وأعرب الوفد عن بالغ قلقه من أن الاتفاقية لم تصل إلى حد التنفيذ الكامل لآلية التنسيق، لاسيما فيما يتعلق باللجنة المعنية بالبرنامج والميزانية (PBC) واللجنة المعنية بمعايير الويبو (CWS). وأفاد بأن حل هذه القضية سيمكن اللجنة من التركيز على أعمالها الموضوعية. وأعرب عن قلقه أيضا إزاء عدم وجود اتفاق فيما يتعلق بتنفيذ توصيات المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية والركن الثالث من ولاية اللجنة والذي كان سيناقش العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. وأعرب الوفد عن أمله بأن يعطي المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية دفعة جديدة لهذه القضايا التي تستحق اهتماما عاجلا من جانب اللجنة. وأفاد بأنه في الكثير من الأحيان كانت اللجنة تفشل في تطبيق القرارات في الوقت المناسب لها. فلم يكن الأمر بالتأكد من باب الصدقة ولكنه استثمار ضروري. لقد اعتمد نجاح عمل اللجنة، وبالنتيجة، الملكية الفكرية والنظم الاقتصادية العالمية بشكل عام، على إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية التي يمكن أن تستجيب لتنوع الظروف الوطنية وتلبي الاحتياجات المحلية.

26. وأفاد وفد جمهورية كوريا بأن اللجنة أحرزت تقدما جيدا في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية في السنوات القليلة الماضية. وقدم الوفد بعض الأفكار والآراء حول ما تم إنجازه حتى الآن. أولا، فيما يتعلق بالاقتصاد الحالي القائم على المعرفة، كانت الملكية الفكرية بمثابة قوة دافعة للأمم وواحدة من أكبر العوامل في تحديد قدرتها التنافسية. ولذلك، تفهم الوفد أهمية تنفيذ المشاريع المتعلقة بالملكية الفكرية بهدف تعزيز النمو المستدام والمتوازن فيما بين البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. ومن الضروري أيضا زيادة الوعي العام باستراتيجيات الملكية الفكرية لكي يتم تنفيذ هذه المشاريع بنجاح. وأفاد بأن تنفيذ جدول أعمال التنمية لن ينتهي بانتهاء مشاريع محددة. ويجب اتخاذ تدابير المتابعة لضمان النمو المستدام في المستقبل. ثانيا، عند تنفيذ مشاريع اللجنة، ينبغي تعظيم النتائج عن طريق الشروع في إجراءات المتابعة لضمان التنمية المستدامة في البلدان المستفيدة. ومن شأن الشراكة القوية بين الدول الأعضاء والأمانة أن تسمح بتحقيق هدف الويبو المتمثل في التعاون المتبادل المفيد والتنمية، وبالتالي تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان المعنيين ومساعدة أقل البلدان نموا. وفي هذا الصدد،

هناك مجلدات قد تحدثت عن مشاريع مثل بناء القدرات في مجال استخدام التكنولوجيا المناسبة. وأقر وفد جمهورية كوريا بأهمية العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية، وقد سعت بلاده إلى تعزيز الوعي العالمي بالتكنولوجيا المستخدمة في مجال الملكية الفكرية. على سبيل المثال، ستتابع بلاده منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ - مكتب الملكية الفكرية في جمهورية كوريا (KIPO) بشأن التكنولوجيا الملائمة والاستخدام الاستراتيجي للتنمية المستدامة الذي عقد في سيول في شهر يوليو الماضي. وأفاد الوفد بأنه استجابة لطلب الدول الأعضاء، ستعقد الندوة الكبرى للويبو ومكتب الملكية الفكرية بجمهورية كوريا بشأن التكنولوجيا الملائمة في سيول بتاريخ 29/30 أبريل. لقد كان ذلك جزءاً من الجهود المتواصلة لمساعدة أقل البلدان نمواً في الوصول واستخدام المعلومات المتعلقة بالبراءات بشكل أكثر فعالية. ثالثاً، شجع الوفد اتباع نهج متوازن وبناء في مناقشة المشاريع المتعلقة بالتعاون من أجل التنمية كوسيلة أخرى لتحقيق أقصى قدر من النتائج. ويجب على الويبو والدول الأعضاء فيها تبادل أفضل الممارسات والخبرات من أجل ضمان الجودة في تنفيذ المشاريع. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء مناقشات بناءة خلال الدورة.

27. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي قدمه نيابة عن المجموعة الأفريقية. وأقر بالدور الأساسي للملكية الفكرية في النمو والتنمية الوطنية وأقر كذلك بولاية اللجنة في الدعم الفعلي لتلك الإمكانيات. وأفاد بأن توصيات جدول أعمال التنمية جسدت عملية تم اعتمادها بتوافق الآراء في عام 2007 إقراراً بالعملية القائمة ووجود ثغرات في القدرات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وكان الهدف هو تصحيح هذا الخلل وضمان مشهد دولي أكثر شمولاً وتنافسية في مجال الملكية الفكرية. وقدمت اللجنة فرصة لإجراء تقييم شامل لتنفيذ الويبو لتوصيات جدول أعمال التنمية وأثره على البلدان النامية. وأعرب الوفد عن أمله في إجراء مناقشات صريحة وبناءة خلال الدورة. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات تتعلق بتعزيز منهجية تقديم الويبو للمساعدة التقنية وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وتعزيز فرص الحصول على المعارف والمعلومات ونقل التكنولوجيا. كما أعرب الوفد عن أمله في أن تتناول الدورة مسألة تعميم رفع تقارير بشأن جدول أعمال التنمية إلى كل من اللجنة المعنية بالبرنامج والميزانية (PBC) واللجنة المعنية بمعايير الويبو (CWS). وأفاد بأنه يتطلع إلى أسبوع مثمر.

28. وأيد وفد المكسيك البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC). وأفاد بأنه كانت هناك مشاريع مختلفة تدعم بناء القدرات والتبادل الفكري. وكان من الضروري للدول الأعضاء والأمانة أن تأخذ في الاعتبار النتائج والتوصيات الواردة في تقارير التقييم وكذلك الدروس المستفادة في تنفيذ المشاريع. وينبغي أيضاً أن تكون هناك أنشطة متابعة مناسبة. وينبغي لجميع القطاعات المعنية الاستفادة بشكل أفضل من الأدوات التي أنشئت داخل اللجنة من أجل المساهمة في استخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية. وكان من الضروري تحسين المنهجية لفائدة إعداد المشاريع، بما في ذلك الأهداف والتكاليف والأطر الزمنية. ويجب استخدام الموارد المعتمدة لكل مشروع بكفاءة. وينبغي أيضاً تقييم فعالية وكذلك التأثير قصير ومتوسط وطويلاً المدى للمشروع.

29. وأيد وفد غانا البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ورحب الوفد بتقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأفاد بأن إمكانيات التنمية كانت واسعة للغاية. وهناك حاجة إلى الجهود المستهدفة للحصول على تلك الإمكانيات بدعم من الويبو وجميع الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن عدم رضائه عن انهيار عمل اللجنة الحكومية الدولية بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ولذلك، فإنه يؤيد الطلب الذي تقدم به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن استعادة عمل اللجنة الحكومية الدولية وتحويل اللجنة إلى لجنة دائمة من أجل مواصلة البناء على العمل الذي تم إنجازه على مدار السنين. وأفاد بأنه كانت هناك حاجة إلى العمل معاً لتحسين فرص حصول العالم النامي على التكنولوجيا والمعرفة. لقد كانت الويبو هيئة هامة جداً، وكانت على صلة بالتنمية والتخفيف من حدة الفقر في العالم النامي. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى منتدى الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا الدولية. وتم تقديم بعض الأفكار من المنتدى إلى اللجنة للنظر فيها. وشجع الوفد جميع الدول الأعضاء على السعي إلى المساهمة في تعزيز فرص الحصول على التكنولوجيا والمعرفة، لاسيما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. لقد اقتربت الأهداف الإنمائية للألفية من نهايتها وعصر أهداف التنمية المستدامة على وشك أن يبدأ. وأفاد بأن هذا العصر قد وفر فرصة للتخفيف من حدة الفقر في جميع أنحاء العالم

والترويج لعالم يستحق الحياة فيه. ويجب أن تظل جودة المياه والأرض والمناخ والهواء داعمة لأنواع الكائنات الحية بينما يسعى العالم إلى التخفيف من حدة الفقر وتعزيز مستويات المعيشة للجميع. وأفاد بأنه إذا كنا نريد لهذه الأهداف أن تتحقق فإن التكنولوجيا هي الطريق إلى الأمام. ولذلك، طالب الوفد جميع الدول الأعضاء بزيادة جهودهم في تبادل التكنولوجيات الجديدة والمتاحة في مجال المصلحة المشتركة للبشرية.

30. وأيد وفد شيلي البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية. وأفاد بأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية كانت لجنة هامة وكانت واحدة من اللجان التي يمكن مناقشة الأبعاد السياسية وسياسة الملكية الفكرية فيها بشكل كامل فيما بين الدول الأعضاء. وكانت توصيات جدول أعمال التنمية بمثابة أدوات أساسية لتعزيز التنمية في البلدان من خلال عمل المنظمة وتحديد السياسات الداخلية لكل دولة. وأعرب عن أمله في المشاركة بشكل نشط في المناقشات خلال الدورة وأكد للرئيس على دعمه.

31. وانحاز وفد اليونان للتصريحات التي أدلى بها وفدي اليابان ولافتيا باسم المجموعة باء والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على التوالي. وأفاد الوفد بأن الدورة الأخيرة للجنة قد أظهرت كيف يمكن تحقيق نتائج جيدة عندما تسود روح التعاون. وعلى الرغم من التحديات، تمكنت اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية وكذلك حول اختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وكانت أيضا التبادلات بناء والعروض مفيدة خلال منتدى الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا العالمية الذي عقد في شهر فبراير. وهناك قضايا هامة مثل قرار الجمعية العامة بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تحتاج إلى دراسة متأنية. وأعرب الوفدان عن ثقتهما بأن اللجنة ستمكن من إجراء مناقشة بناءة خلال الدورة والتوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضايا لفائدة جميع الوفود.

32. وأيد وفد زيمبابوي البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأفاد بأن اعتماد جدول أعمال التنمية والتنفيذ الكامل لتوصياته الـ 45 كان خطوة هامة في تحقيق تطورات البلدان النامية فيما يتعلق بنظام دولي للملكية الفكرية يستجيب لاحتياجاتهم. وعلق الوفد أهمية كبيرة على تعميم جدول أعمال التنمية في أنشطة جميع لجان الويبو وكيف يمكن دمج هذه الأنشطة في الاقتصادات الوطنية، لاسيما لدى البلدان النامية والأقل نمواً. وأفاد بأن الاتفاق على أن تكون جميع لجان الويبو على قدم المساواة قد أعطى بصيصاً من الأمل في إمكانية معالجة هذه القضايا. وكانت المساعدة التقنية عنصراً حاسماً بالنسبة للتنمية. ولذلك، ينبغي أن تكون موجهة نحو التنمية ومدفوعة بالطلب، مع الأخذ بعين الاعتبار الأولويات والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والأقل نمواً. وأفاد بأنه لكي تكون تلك المساعدة بمثابة وسيلة للمضي قدماً، يفضل أن تبني اللجنة مناقشاتها بشأن المراجعة الخارجية بشأن مساعدة الويبو التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية على الاقتراح المشترك الذي تقدمت به المجموعة الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية (DAG). وأعرب الوفد عن تقديره للمساعدات التقنية المقدمة إلى بلاده، لاسيما في مجالات صياغة ومراجعة التشريعات الوطنية بشأن قضايا الملكية الفكرية وتمتية الموارد البشرية. ومع ذلك، يتطلع الوفد إلى تطوير المشاريع والبرامج التي كانت واضحة ومستدامة ومسموح بها بغرض إضافة القيمة والإثراء. وأفاد بأن زيمبابوي وأفريقيا ككل لديها موارد طبيعية وفيرة ومتنوعة مع إمكانية المساهمة في النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى مساعدة من حيث نقل التكنولوجيا والبنية التحتية والاستثمار والمشورة القانونية بشأن المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية. وأفاد بأن قضية تطبيق وتنفيذ مواطن المرونة المتعلقة بالبراءات فيما يتعلق بقضايا الصحة وحقوق المؤلف تمثل تحدياً ليس بالنسبة لزيمبابوي فحسب بل بالنسبة لمعظم البلدان النامية. ولذلك، طالب الوفد الدول الأعضاء والأمانة بالانخراط بجدية في حوار بناء وفعال بشأن خارطة طريق واضحة ومتوازنة نحو توفير إطار شامل ومستدام وموجه نحو التنمية من أجل التنمية لفائدة جميع الدول الأعضاء. وأبدى الوفد استعدادة لمناقشة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن كل القضايا الجوهرية المطروحة على جدول الأعمال، بما في ذلك التوصيات الموضوعية المطروحة للنظر فيها من قبل الجمعية العامة في شهر أكتوبر.

33. وأيد وفد الكونغو البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأفاد بأن تقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية لعام 2014 يهدف إلى تزويد الدول الأعضاء بنظرة عامة عن مشاركة الويبو في تنفيذ وتعميم جميع توصيات جدول أعمال التنمية والمبادئ الأساسية في إطار المنظمة وأنشطتها ككل. كما أشار إلى أن المنظمة استمرت في تقديم المساعدة القانونية للدول الأعضاء على مدار العام. وأبلغ الوفد اللجنة بأن الأمانة كانت تساعد الكونغو في صياغة استراتيجية وطنية لتعزيز احترام الملكية الفكرية في جميع المجالات. وفيما يتعلق بالمرونة المتعلقة بالبراءات، ذكر الوفد أنه كان مهتماً بالنظر في مسألة المرونة من حيث تطبيق أو عدم تطبيق العقوبات الجنائية في إنفاذ براءات الاختراع والتدابير المتعلقة بالأمن والتي قد تؤدي إلى الحد من حقوق براءات الاختراع. وكان هناك مجالاً آخر يحوز الاهتمام وهو استخدام المرونة فيما يتعلق بالصحة العامة. وأعرب الوفد عن رضائه عن تقرير المدير العام وحث المنظمة على مواصلة جهودها.

34. وأيد وفد جيبوتي البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأفاد بأن اعتماد جدول أعمال التنمية من قبل الجمعية العامة في عام 2007 كان بمثابة علامة بارزة في تحقيق تطورات البلدان النامية. وأشار الوفد إلى تقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية، وأشار إلى أنه يجري تنفيذ معظم التوصيات. ومع ذلك، تساءل الوفد مدى تلبية المشاريع المنفذة لأهدافها التي نُفذت من أجلها، وما إذا كان تنفيذ التوصيات قد حقق القصد والرؤية والروح الخاصة بها. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بقرار إجراء المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأعرب عن تطلعه لمناقشة نتائج المراجعة المستقلة. وأيد الوفد الطلب الذي تقدم به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية. وأعرب عن التزامه بالعمل بشكل بناء خلال الدورة بشأن جميع القضايا.

35. وأيد وفد الجزائر البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأفاد بأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية كانت لجنة هامة لأنه تم تكليفها بتنفيذ التوصيات الـ45 الخاصة بجدول أعمال التنمية ووفرت منصة لمناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وكانت هذه المنصة ضرورية على نحو متزايد حيث الكثير من مسائل الإبداع والابتكار تدور في الوقت الراهن. ومع ذلك، بدلاً من توفير منتدى لمناقشة ودمج القضايا ذات الصلة بالتنمية، أصبحت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بمثابة منصة لتسوية الاختلافات بين البلدان في مجال التنمية والملكية الفكرية. ويمكن أن تنعكس هذه الاختلافات في شكل عدة خلافات داخل اللجنة. وكانت هناك بعض المسائل التي لا تزال معلقة بعد عدة سنوات. وشملت تلك المسائل آلية التنسيق وتنفيذ الركن الثالث من ولاية اللجنة والمراجعة الخارجية بشأن المساعدة التقنية للويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وذكرت هذه القضايا من قبل وفد نيجيريا. وكانت هناك أيضاً قضايا أخرى تحتاج إلى الاهتمام خلال هذه الدورة. وفيما يتعلق بمنتدى الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا الدولية، أعرب الوفد عن أمله في أن تتجاوز اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية توصيات المنتدى لأنها كانت محدودة للغاية. وأفاد بأن الجزائر بصدد عملية إنشاء مكتب لنقل التكنولوجيا بدعم من الويبو. وأعرب الوفد عن أمله في أن تساعد توصيات اللجنة بشأن نقل التكنولوجيا في دعم تلك الجهود. وعلى الرغم من أن الوفد أقر بالتقدم الذي أحرزته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، أعرب عن أمله بأن تكون اللجنة قادرة على التطور من حيث قدرتها على التحرك إلى الأمام والتعمق في القضايا بما يرضي جميع أعضائها.

36. وأفاد وفد الأردن بأن الملكية الفكرية أداة مهمة للتنمية في بلاده وفي العالم العربي. وذكر بأنه في هذه الأوقات الصعبة، هناك حاجة إلى الاهتمام بالشباب وتعزيز قدرتهم على الابتكار. وأعرب عن تقديره لجميع أشكال المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو وأعرب عن تطلعه إلى المزيد لفائدة أهدافه الوطنية وإلى إجراء مناقشات بناءة خلال الدورة.

البند 6 من جدول الأعمال: رصد وتقييم ومناقشة تقرير تنفيذ جميع توصيات جدول أعمال التنمية

النظر في الوثيقة - CDIP/15/2 - تقرير المدير العام بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية

37. دعا الرئيس المدير العام إلى تقديم تقريره.

38. وقدم المدير العام لمحة عامة عن تقريره. وأفاد بأنه كان التقرير السنوي السادس المقدم إلى اللجنة. وينقسم التقرير إلى جزأين وثلاثة ملاحق. وأوضح الجزء الأول النقاط الرئيسية بشأن تنفيذ وتعميم جدول أعمال التنمية داخل أنشطة البرنامج العادي لليوبو وهيئاتها المختلفة. وركز الجزء الثاني على التطورات الرئيسية في تنفيذ مشاريع جدول أعمال التنمية. وقدم الملحق الأول لمحة عامة عن حالة تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وقدم الملحق الثاني سردا للمشاريع التي تم إنجازها وتقييمها بالإضافة إلى أهم التوصيات المقدمة من المقيمين الخارجيين، وقدم الملحق الثالث لمحة عامة عن مشاريع جدول أعمال التنمية قيد التنفيذ في عام 2014. وأفاد أنه بحلول نهاية عام 2014، كانت الدول الأعضاء قد اعتمدت 30 مشروعا بهدف تنفيذ 33 توصية من توصيات جدول أعمال التنمية. وبلغت الموارد المالية المخصصة حت الآن لتنفيذ هذه المشاريع 27.804.792 فرنك سويسري. وهناك 22 مشروع تم الانتهاء منها وتقييمها. وفي نهاية عام 2014، كان هناك ثمانية مشاريع لا تزال قيد التنفيذ. وغطت تلك المشاريع مجموعة واسعة من المجالات. وتعاملت العديد منها مع بناء القدرات، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وبدء أكاديميات الملكية الفكرية. وتعاملت أيضا مع إمكانية الوصول إلى المعلومات التكنولوجية التي تم الإفصاح عنها من خلال نظام البراءات وكذلك البرامج الخاصة التي أدارتها الليوبو بالتعاون مع الكيانات الخاصة بهدف تحسين الوصول إلى المعلومات العلمية والتكنولوجية، لاسيما برامج إتاحة البحوث من أجل التطوير والابتكار وإتاحة المعلومات المتعلقة بالبراءات المتخصصة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت مسؤولة عن رعاية عدد من تقارير موقف براءات الاختراع (PLRs) التي أعطت صورة، من خلال نظام البراءات، لتطور ونشر التكنولوجيا فيما يتعلق بمجالات محددة. كما تناولت المشاريع أيضا تطوير فهم أفضل للعلاقة بين الملكية الفكرية والسياق الاجتماعي والاقتصادي، لاسيما من خلال بعض الدراسات التي تم إعدادها بتوجيه من مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين. وكانت هناك العديد من الدراسات التحليلية التي تناولت بصفة خاصة تطوير وأثر الملكية الفكرية على التنمية. وأخيرا، كان هناك مجال جديد نسبيا بالنسبة للمشاريع وهو دور الملكية الفكرية فيما يتعلق بإدارة الصناعات الإبداعية، لاسيما القطاع السمعي البصري في البلدان الأفريقية. وسعى التقرير بشكل مستقل إلى تسليط الضوء على المساعدة التقنية والتشريعية التي قدمتها الأمانة للدول الأعضاء. وشملت المساعدات مجالات واسعة، حيث تم تقديم المساعدة التقنية لمكاتب الملكية الفكرية في البلدان النامية وأقل البلدان نموا وكذلك في مجال تصميم وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية. واستفادت المساعدة التقنية والتشريعية من تطوير اثنين من قواعد البيانات المتخصصة وهما قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD) وقائمة الخبراء الاستشاريين (ROC)، وذلك للمساعدة في تحسين الشفافية فيما يتعلق بمساعدة الليوبو التقنية. وقد تم تحديثها بانتظام. وتم تطوير وظائف خاصة فيما بين بلدان الجنوب وتقديمها في قاعدة بيانات المساعدة التقنية للملكية الفكرية (IP-TAD). كما غطت المساعدة التقنية التشريعية والقانونية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجهها فيما يتعلق بالوصول إلى نظام الملكية الفكرية والاستفادة منه. كما واصلت الأمانة المساعدة القانونية للبلدان النامية والبلدان الأقل نموا عند طلبها. وشمل التقرير أيضا مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية، لاسيما تلك المدرجة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة. وأصدرت الأمانة وثيقة موضوعية وجرت مناقشتها من قبل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فيما يتعلق باثنين من مواطن المرونة. كما تم إعداد وثيقة أخرى بشأن اثنين من مواطن المرونة الأخرى وسيتم مناقشتها خلال الدورة. كما تضمن التقرير لمحات بشأن تعاون الليوبو مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية. وكان هذا المجال بمثابة مجال اهتمت الدول الأعضاء المهمة بالحصول على مزيد من المعلومات بشأنه. وتم تقديم تقارير منتظمة في هذا الصدد. وأفاد المدير العام بأن الليوبو شاركت في طيف كامل من العمليات التي كانت جارية في النظام متعدد الأطراف الذي كان له تأثير على الملكية الفكرية أو فيما يتعلق بما كان للملكية تأثير عليه. وشاركت الأمانة في فريق العمل المعني بخطة العمل العالمية للأهداف الإنمائية للألفية بناء على طلب اللجنة. وشاركت أيضا في الفريق العامل المفتوح المعني بأهداف التنمية المستدامة والعمليات الأخرى ذات الصلة بجدول أعمال ما بعد عام 2015. كما واصلت المنظمة تعاونها مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية على أساس ثلاثي للنظر في مجال الحصول على التقنيات الطبية والصحية من مختلف وجهات النظر الخاصة بالتجارة والملكية الفكرية والصحة. وسيتم عقد اجتماع في وقت لاحق هذا العام لمناقشة موضوع محدد. وسيشارك مدراء العموم الثلاثة في الاجتماع. كما واصلت المنظمة المشاركة مع مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC). وقد احتل الابتكار مكانا بارزا بجدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في

عام 2013، وبشكل رئيسي، احتلت الويبو من خلال مؤشر الابتكار العالمي الخاص بها مكاناً بارزاً في تلك الدورة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستواصل المنظمة المشاركة هذا العام. وهناك أنشطة مختلفة أخرى تتم أيضاً فيما يتعلق بالقيمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) التي سيتم عقد اجتماع لها مرة أخرى في المستقبل القريب. وبشكل منفصل، هناك تقدم كبير يتواصل فيما يتعلق بأثر توصيات جدول أعمال التنمية على الكفاءة والكفاءات والزاهة داخل المكتب الدولي والأمانة. وتم اعتماد مدونة الأخلاقيات. وتم إجراء تدريب مكثف لجميع الموظفين. وكان واحداً من أول التدريبات التي تم تنفيذها على نطاق واسع لكل موظف داخل المنظمة. وفي 2014، تم اعتماد أول سياسة بشأن المساواة بين الجنسين التي شملت تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج والمساواة بين الجنسين في مكان العمل داخل الويبو. وكانت هناك أهداف محددة فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع الرتب والمستويات داخل المنظمة. وانطبق الشيء نفسه على التنوع الجغرافي، وهي مسألة سيتم النظر في سياق الجمعية العامة في وقت لاحق من هذا العام. وتم إحراز بعض التقدم في هذا الصدد. ولم يكن التقدم سريعاً نظراً لمعدل تناقص الموظفين من حوالي 2% إلى 2.5%. ومع ذلك، ارتفع عدد الجنسيات الممثلة في المكتب الدولي في السنوات الست الماضية. وسيتم مواصلة الجهود من أجل تحقيق توازن عادل أكبر في مسألة التنوع الجغرافي من حيث التمثيل في الأمانة. وبعد ذلك قدم المدير العام بعض الملاحظات الختامية. وأفاد بأنه قبل ست سنوات، واجهت الدول الأعضاء والأمانة قضية ما يجب القيام به بشأن التوصيات الـ 45 لجدول أعمال التنمية. وأعرب عن اعتقاده بأن الكثير قد تحقق منذ ذلك الحين ويمكن تحقيق أكثر من ذلك في المستقبل. وكان أحد العناصر الرئيسية التي تم إحراز تقدم فيها يتعلق بالتعميم. وكانت الدول الأعضاء قد أعربت عن رغبتها في أن تؤثر التنمية على جميع برامج الويبو وأنه ينبغي أن يكون هناك رد فعل من جانب الأمانة للنظر في البعد الإنمائي. وأعرب المدير العام عن اعتقاده بأن ذلك قد تحقق على الرغم من أن مزيداً من التقدم يمكن أن يتم إحرازه. وكانت الأمانة تدرك الحاجة إلى أخذ جدول أعمال التنمية بعين الاعتبار عند تنفيذ جميع برامج المنظمة وأنشطتها. وفيما يتعلق بالمستقبل، أكد المدير العام أن هذا التقرير كان تقريره السنوي السادس بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وكان قد أشار في وقت سابق إلى أن هذه الدورة هي الدورة الخامسة عشرة للجنة. وأعرب عن اعتقاده بأن واحداً من الأسئلة التي يمكن للدول الأعضاء أن تنظر فيه في الأشهر والسنوات القادمة هو مكان جدول أعمال التنمية بالمنظمة في المستقبل. ولم يكن سؤال سهلاً، ولكن كان هناك اثنين من التارين التي يمكن أن تساعد في هذا الصدد. أحدهما كان المراجعة المستقلة لتنفيذ جدول أعمال التنمية والتي هي قيد التنفيذ، والآخر كان المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية والذي سيتم مستقبلاً. وأعرب عن اعتقاده بأن كلاهما قد يساعد الدول الأعضاء في تفكيرها الجماعي. وحث الدول الأعضاء على اعتماد نهج علمي وغير سياسي لهذه الأسئلة قدر الإمكان. وأفاد بأن الملكية الفكرية كانت مركزية على نحو متزايد بالنسبة للاستراتيجيات الاقتصادية لدى كل البلدان في جميع أنحاء العالم. وكان الابتكار والصناعات الإبداعية مصادر هامة في توفير الثروة، وكانا في غاية الأهمية لتحقيق القدرة التنافسية في ظل اقتصاد تنافسي جداً ومعولم. وأفاد بأن الملكية الفكرية لعبت دوراً مركزي ومهم جداً في هذا الصدد. وأفاد بأنه عند النظر في دور الملكية الفكرية وكيف يمكن لها أن تسهم بشكل أفضل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن النهج العلمي الذي يسمح لجميع الأطراف بالنظر في الوقائع التي حدثت من شأنه أن يضمن إمكانية وجود جدول أعمال بقاء وعملي للمنظمة.

39. ورحب وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، بشمولية التقرير. وأفاد بأنه قدم وصفا للنقاط الرئيسية في تنفيذ جدول أعمال التنمية داخل أنشطة البرنامج العادي الويبو وهيئاتها ذات الصلة. كما قدم التقرير وصفا للتطورات الرئيسية في تنفيذ مشاريع جدول أعمال التنمية. كما أشار هذا التقرير، فضلاً عن التقرير الأخير الذي تم تقديمه في الدورة الثالثة عشرة للجنة، بوضوح إلى أن جدول أعمال التنمية استمر تنفيذه بنجاح بالأنشطة الخاصة بالويبو من خلال تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية ذات الصلة. وينبغي للمنظمة أن تستمر في قيادة تطوير نظام ملكية فكرية دولي متوازن وفعال يمكن الابتكار والإبداع لفائدة الجميع، مع احترام هدفها الأسمى ألا وهو تعزيز الملكية الفكرية، وأشار إلى أن اعتبارات التنمية هي جزء لا يتجزأ من عمل الويبو من أجل تمكين الدول الأعضاء من استخدام الملكية الفكرية كأداة تنمية إيجابية.

40. وأشار وفد لانفيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بأن التقرير يقدم لمحة شاملة عن الأنشطة والمشاريع التي تقوم بها الويبو في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأفاد بأنهم تشاركوا في خاتمة التقرير بأن العمل الذي تطلع به الويبو في تنفيذ جدول أعمال التنمية أصبح جزءا أساسيا من أنشطتها في السنوات الست الماضية. ورحبوا بالجهود المبذولة من قبل المدير العام وموظفيه لتحقيق الأهداف التي وضعتها الدول الأعضاء. وبحلول نهاية عام 2014، تم اعتماد 30 مشروع وتنفيذ 33 توصية، 22 منها تم الانتهاء منها وتقييمها. وهناك ثمانية مشاريع تحت التنفيذ حاليا. وأكدت هذه الأرقام على التزام الويبو القوي بتوفير تأثير حقيقي وملمووس لتوصيات جدول أعمال التنمية. وأفاد بأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تطلعوا إلى التقارير المقبلة الصادرة عن المدير العام في هذا الشأن بهدف السماح بالرصد الفعال لإجراءات الويبو في تنفيذ جدول أعمال التنمية.

41. وأعرب وفد الأرجنتين عن تأييده للبيان الذي أدلى به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية. وأشار إلى أن التقرير يقدم لمحة عامة عن التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ وتعميم توصيات جدول أعمال التنمية في كامل إطار المنظمة وأنشطتها. كما أشار إلى أنه تم اعتماد 30 مشروع بحلول نهاية عام 2014. وفي العام الماضي، تم اختيار الأرجنتين باعتبارها واحدة من البلدان التي سيتم فيها تنفيذ المشروع التجريبي في مجال الملكية الفكرية وإدارة التصميم الخاص بتطوير الأعمال في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وتم اعتماد المشروع خلال الدورة الثانية عشرة للجنة، وبدأ التنفيذ مايو 2014. وكان هذا المشروع هام جدا بالنسبة للأرجنتين. وفي أبريل الماضي، قدم وزير الصناعة برنامجا لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات محددة من تلقي التوجيه بشأن حماية التصميم الخاصة بها وكذلك المساعدة في عملية التطبيق الخاصة بحماية تصاميمها. وقد تم اختيار 43 مشروع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاعات مثل الأثاث والديكور والإضاءة والآلات للمشاركة في البرنامج. وكان للبرنامج هدفين وهما المساهمة في التنمية التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من آليات حماية التصميم، وتطوير القدرات المؤسسية الوطنية للملكية الفكرية.

42. وأشار وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى أن التقرير يقدم لمحة عامة عن الخطوات التي اتخذتها الويبو لدمج التنمية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من برامج وأنشطة وهيئات الويبو. وأعرب وفد المجموعة مجددا عن قلقه إزاء عدم التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة الصادر في 2010 بشأن آلية التنسيق في اللجنة المعنية بالبرنامج والميزانية (PBC) واللجنة المعنية بمعايير الويبو (CWS). وأفاد بأن عدم الالتزام بتعزيز الآلية التي قامت الدول الأعضاء من خلالها بتقييم تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، قد ترك فجوة في مسألة كفاءة التقارير كفاءة وتقييم تنفيذ وتعميم توصيات جدول أعمال التنمية في الويبو. وأفاد بأن تقرير المدير العام لم يذكر أي شيء بشأن هذه المسألة بالذات، وحث وفد المجموعة المدير العام على الانخراط بشخصه مع الدول الأعضاء في هذه المسألة. ورحب الوفد بمختلف الأطر الداعمة التي وضعتها الويبو لتوفير مصادر المعلومات لأصحاب المصلحة المهتمين من البلدان النامية، بما في ذلك توافر الكتلوجات الخاصة بالدورات المخصصة التابعة لأكاديمية الويبو بجميع لغات الأمم المتحدة. وذكر بأن ذلك من شأنه جذب نطاق أوسع من المستفيدين من البلدان النامية. وأشار وفد المجموعة أيضا إلى إجراء أنشطة التعلم والتدريب بالمساعدة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلا عن توفير الدعم بشأن وضع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للملكية الفكرية. وأفاد بأنه يبدو أن الويبو تتعامل مع مواطن المرونة في النظام الدولي للملكية الفكرية ردا على الطلبات الواردة من الدول الأعضاء أو القرارات التي تتخذها. وحث وفد المجموعة المنظمة على أن تلعب دورا أكثر وضوحا في كل المبادرات الرامية إلى تشجيع استخدام المرونة في نظام الملكية الفكرية، لاسيما في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وقدم الوفد بعض الطلبات بناء على محتويات التقرير. وذكر بأنه جاء في الوثيقة أن برامج وأنشطة الويبو المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ساهمت في تعزيز القدرات الوطنية / الإقليمية لحماية الإبداعات والابتكارات والاختراعات المحلية. وأفاد بأنها بصدد إعداد وثيقة توجيهية بعنوان "الابتكار من أجل النجاح - تشجيع استخدام الملكية الفكرية من قِبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة". وأعرب الوفد عن رغبته في مزيد من المعلومات عن هذا النشاط. كما أعرب عن رغبته في إجراء تقييم مستقل لمساعدة الويبو المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا فيما يتعلق بالمشورة المقدمة لهم بشأن استراتيجياتهم الوطنية والمساعدة التشريعية التي يحركها الطلب واعتماد وتعزيز الأطر الوطنية

والإقليمية. وشجع وفد المجموعة الويبو على التعرف على الحاجة إلى عملية تشاورية مفتوحة حول مشاركتها في الفريق العامل التابع للأمم المتحدة العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة والعمليات الأخرى ذات الصلة لجدول أعمال التنمية لما بعد 2015. وطالب الوفد الويبو أيضا بعمل تقرير واقعي عن مساهماتها في القضايا ذات الصلة بتعزيز التنمية ونقل التكنولوجيا. وأشار إلى اعتماد سياسة الويبو الأولى حول المساواة بين الجنسين، والتي شملت كل من تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج والمساواة بين الجنسين في أماكن العمل لدى الويبو. وحث وفد المجموعة على تبني نفس المستوى من الالتزام في ضمان التوازن الجغرافي فيما يتعلق بموظفي الويبو. وشجع الويبو على استكشاف وسائل أخرى لضمان آلية أوسع لنشر المعلومات عن الوظائف الشاغرة في المنظمة. وأفاد بأنه يمكن للويبو النظر في إرسال إعلانات الوظائف الشاغرة إلى البعثات الدائمة للانتقال إلى عواصمها فضلا عن توفير نفس المعلومات للمكاتب الوطنية للملكية الفكرية. وشجع وفد المجموعة الويبو على تكثيف عملها بشأن تحديد الشركاء والدعم المالي من خارج الميزانية لدعم برامج ومشاريع التنمية، وكذلك بشأن توفير معلومات أكثر تفصيلا عن المشاريع بما يسمح بمزيد من الدقة بشأن فعالية كل مشروع. وأخيرا، حث وفد المجموعة الويبو على مواصلة تعزيز جهودها بشأن الخطوات الهامة التي تم اتخاذها.

43. وأفاد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن التقرير أظهر التزام الويبو بتوصيات جدول أعمال التنمية. وذكر أن الويبو أحرزت تقدما كبيرا في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وعلى الرغم من أن الوفد قد يكون لديه بعض المخاوف حول كفاءة واستدامة بعض أنشطة الويبو في تنفيذ التوصيات، إلا أن انطباعه العام كان مفاده أن الأنشطة كان لها تأثير كبير على الملكية الفكرية والتنمية في البلدان التي تم تنفيذها بها. وأشار الوفد إلى مشروع تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية الأخرى. وذكر بأنه في عام 2014 عقدت حلقات عمل في كينيا وبوركينا فاسو والسنغال، شارك في كل منها حوالي 50 مشاركا. وقد شجعت مثل هذه المشاريع على استخدام الملكية الفكرية في دفع عملة التنمية. وينبغي للجنة أن تنظر في تطبيقها على نطاق أوسع. وكانت هناك العديد من القطاعات الأخرى التي يمكن أن تستفيد من هذا النشاط. وأخيرا، أعرب الوفد عن قلقه بشأن جزئية التقرير التي أوردت تفاصيل العمل الذي نفذته أكاديمية الويبو بشأن الدورات التدريبية التي تهدف إلى التركيز بشكل خاص على تعزيز القدرات في مجالات صنع السياسات والتفاوض بهدف خلق أنظمة ملكية فكرية متوازنة وقادرة على تعزيز التنمية. وأفاد بأنه كان شيئا لبناء عناصر التنمية داخل برامج أكاديمية الويبو، ولكن تصميم وتقديم برامج بشأن صنع السياسات والمفاوضات الموجهة نحو الحل الواضح في التوازن في نظام الملكية الفكرية كان شيئا مختلفا تماما. وأعرب عن رغبته في معرفة المزيد عن هذه الدورات من الأمانة العامة وأعرب عن تطلعه إلى الاطلاع على التقارير المقبلة التي يصدرها المدير العام.

44. وأشار وفد المكسيك أن البرنامج والميزانية للفترة 2014-2015 أولت اهتماما كبيرا بالتنمية. وأفاد بأن الويبو واصلت إجراء مختلف الأنشطة ذات الصلة بالتطوير في الفترة قيد المراجعة. وأشار إلى المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نموا فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية التي تتفق مع خطط التنمية الشاملة الخاصة بها. وأشار أيضا إلى أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها أكاديمية الويبو لدعم البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد بالعمل الذي تم في ما يتعلق بتعميم جدول أعمال التنمية على لجان الويبو الأخرى مثل اللجنة الحكومية الدولية لحقوق التأليف والنشر (ICG) واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصميمات الصناعية والمؤشرات الجغرافية (SCT) واللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع (SCP). وحث الوفد المستفيدين من مشاريع جدول أعمال التنمية على مواصلة تنفيذ واستخدام النتائج التي تم الحصول عليها من تلك المشاريع. وأفاد بأنه من المهم مواصلة رصد المشاريع ومتابعة التوصيات الواردة في تقارير التقييم.

45. وأفاد وفد البرازيل بأن التقارير السنوية المقدمة من المدير العام إلى اللجنة كانت أدوات مفيدة لتقييم تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأعربت تلك التقارير عن وجهات نظر الأمانة بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وكانت التقارير جزءا من جهود كبيرة لتقييم تنفيذ جدول أعمال التنمية بشكل أفضل. وأشار إلى العديد من التطورات الهامة في عام 2014 قد تم تسليط الضوء عليها في التقرير. وكانت المشاريع والمبادرات التي تنفذها اللجنة، النتائج الرئيسية لهيئات الويبو المتعلقة بتنفيذ جدوا

أعمال التنمية، التنسيق بين الويبو ووكالات الأمم المتحدة الأخرى وكذلك المنظمات الحكومية الدولية، العمل على مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية، العمل على قضايا الملكية الفكرية والمنافسة، إحراز تقدم في إنشاء نظام شامل للأخلاق والنزاهة لدى الويبو، كلها ضمن التطورات الهامة المذكورة في التقرير. كما تم إدراج تمديد المشروع حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب واعتماد المرحلة الثانية من مشروع الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا في التقرير. وسلط الوفد الضوء على تطورين محددتين يعتبران ذوي أهمية كبيرة في الفترة قيد المراجعة. كان التطور الأول هو القرار الذي أُخذ خلال الدورة الماضية فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية الذي سيعقد في النصف الأول من عام 2016. وكان ذلك عقب تنظيم المؤتمر وحظي باهتمام خاص. وسيوفر المؤتمر فرصة لتبادل الخبرات وتعزيز فهم العلاقة المعقدة بين التنمية والملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، كان ضمان التوازن في اختيار أعضاء اللجنة خطوة هامة في هذا الاتجاه. وكان التطور الثاني هو اعتماد اختصاصات المراجعة الخارجية لتنفيذ جدول أعمال التنمية. لقد كانت المراجعة الخارجية جزءا هاما من قرار الجمعية العامة لعام 2010 بشأن تنفيذ آلية التنسيق. وسيكون من المؤسف إذا لم يكن من الممكن للدول الأعضاء أن تصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذه. وكان اعتماد الاختصاصات مجرد بداية. وجاء ذلك عقب الخطوات التالية في هذه المبادرة وحظي باهتمام خاص. وسيقدم التقرير النهائي إلى الدورة الأولى للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في عام 2016. وينبغي أن يُنظر إليه على أنه أداة استراتيجية لمساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ قرارات بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال هناك مسائل هامة ينبغي معالجتها. على سبيل المثال، كان التنفيذ الفعال لآلية التنسيق أمرا مهما بالنسبة لجدول أعمال التنمية. وينبغي للدول الأعضاء أن تكون في وضع يمكنها من الانخراط بشكل بناء واتخاذ قرار في هذا الصدد. وهناك مسألة هامة أخرى يجب تناولها وهي النقاش بشأن المساعدة التقنية التي تقدمها الويبو. وقدم الوفد ملاحظتين أخريين بشأن تقرير المدير العام. أولا، كان من المثير للاهتمام الحصول على مزيد من المعلومات حول العمل الخاص بمنصة أصحاب المصلحة، وهي مبادرة تروج لها الويبو قبل اعتماد معاهدة مراكش. ومع ذلك، سيكون من المفيد أكثر تقديم المعلومات بشأن عملية التنفيذ والتصديق الخاصة بمعاهدة مراكش. ومع عدم الإخلال بأية مبادرة أخرى، كانت المعاهدة في الواقع هي العنصر الأساسي في عمل الويبو لتعزيز وصول ذوي الإعاقة البصرية إلى المصنفات المحمية. ثانيا، أشار الوفد إلى عمل اللجنة الحكومية الدولية لحقوق التأليف والنشر. لقد حثت التوصية 18 من جدول أعمال التنمية اللجنة الحكومية الدولية لحقوق التأليف والنشر على تسريع العملية الخاصة بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية من دون إخلال بأي نتائج، بما في ذلك إمكانية وضع صك أو صكوك دولية. وكان من دواعي القلق أن الدول الأعضاء لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء خلال الجمعية العامة الماضية بشأن مواصلة العمل في اللجنة الحكومية الدولية لحقوق التأليف والنشر في عام 2015. وكان الوفد قد شارك بشكل بناء في هذه العملية وأعرب عن أمله في إحراز نجاح في الجمعية العامة المقبلة في هذا الصدد.

46. وأشار وفد الصين بأن إطار نتائج المنظمة تضمن تقديرات حصة التنمية حسب النتيجة. وأشار الوفد أيضا إلى أنه تم تنظيم العديد من حلقات العمل والأنشطة التدريبية بنجاح في العديد من البلدان النامية. واستمر العمل على مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية أيضا في الفترة قيد المراجعة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الويبو جهودها لتعزيز التعاون مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة. وشاركت الويبو بشكل نشط في المؤتمرات والعمليات والمبادرات ذات الصلة بالتنمية في منظومة الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن تقديره للنتائج التي تحققت إلى الآن في تنفيذ مشاريع جدول أعمال التنمية.

47. ورحب وفد المغرب بالتقرير وأشار إلى الجهود المبذولة من قبل المدير العام وفريقه بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. كما أشار إلى أن الويبو اعتمدت سياسة بشأن المساواة بين الجنسين، والتي شملت كل من تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج والمساواة بين الجنسين في مكان العمل بالويبو في عام 2014.

48. وذكر وفد باكستان أن التقرير كان مفيدا للغاية في توفير نظرة عامة عن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وكانت البيانات الوصفية مثقفة. ومع ذلك، لكي تكون تلك البيانات ذات مغزى حقيقي فإنه من الضروري إجراء تحليل موضوعي لتسليط الضوء على ما تم إنجازه وما تم بشكل صحيح، والأهم من ذلك هو أن نتعلم مما لم يتم تنفيذه. وهكذا، لا بد من إجراء تقييم

موضوعي مستقل عن تنفيذ جدول أعمال التنمية لتقييم إلى أي مدى كانت أنشطة الويبو متوازنة وفعالة وسريعة الاستجابة. وكان لا بد من ذلك لتحديد أوجه القصور وتحديد الطريق إلى الأمام من أجل التغلب عليها في المستقبل. وأعرب الوفد عن تقديره لمشاركة الويبو النشطة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وأفاد بأنه رغم ذلك ونظرا لتنوع وجهات النظر بين الدول الأعضاء حول العديد من القضايا، كان من المهم التأكيد على أن وجهات النظر التي تم الإعراب عنها في مختلف محافل الامم المتحدة كانت تخص الأمانة وليس الدول الأعضاء. وأيد الوفد طلب من المجموعة الأفريقية بإنشاء فريق استشاري مفتوح العضوية بشأن مناقشات جدول أعمال التنمية لما بعد 2015.

49. وأشار وفد رومانيا، متحدًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إلى المجموعة الواسعة من الأنشطة المبنية في التقرير. على سبيل المثال، تقديم المشورة بشأن استراتيجيات الملكية الفكرية والتشريعات الوطنية، توفير وحدات التدريب، تنظيم الفعاليات على المستوى الوطني أو الإقليمي، تطوير قواعد البيانات، إعداد دراسات حول مختلف القضايا مثل المرونة والاستثناءات والتقييدات المفروضة على حقوق الملكية الفكرية. وأفاد بأن ذلك أثبت أن المنظمة قد دجت في عملها الاهتمامات المتعلقة بالتنمية التي أعربت عنها الدول الأعضاء. ورحب وفد المجموعة بالتقدم الذي تم إحرازه وشجع الأمانة على مواصلة أنشطتها ذات الشقين، ألا وهما تطوير المشاريع وتقديم المشاريع المنفذة للتقييم. وأقر وفد المجموعة بالتكاليف المرتبطة بتنفيذ جدول أعمال التنمية. وأفاد بأنها كانت بالفعل جزءا هاما من الموارد التي خصصتها الويبو للتنمية.

50. وشدد وفد سلطنة عمان على ضرورة إجراء تقييم على أساس النتائج للمشاريع المنفذة ضمن إطار جدول أعمال التنمية. وأيد الوفد المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية وأعرب عن أمله في أن تساعد تلك المراجعة في تحسين تطوير وتنفيذ مشاريع جدول أعمال التنمية. وأبلغ الوفد اللجنة بأن حكومته كانت تبذل جهودا لوضع استراتيجية وطنية للابتكار. وأعرب عن أمله بأن يتم اعتماد الاستراتيجية بحلول نهاية العام. وأفاد بأن الدعامة الرئيسية لهذه الاستراتيجية هي تطوير نظام خاص بالملكية الفكرية. وذكر بأن السلطات تتعاون حاليا مع الويبو وبعض المنظمات الدولية الأخرى بشأن وضع استراتيجية وطنية للملكية الفكرية. وسيتم وضع نظام فعال للملكية الفكرية على أساس التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سلطنة عمان. ورحب الوفد بالدور الذي تلعبه المنظمة في التعاون مع الحكومة والأونكتاد في مراجعة برامج الابتكار والبرامج العلمية في سلطنة عمان. وفي هذا الصدد، كان تعاون الويبو مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية هاما في تقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية. وأفاد بأن حكومة بلاده تبذل جهودا من خلال العديد من المبادرات لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تعزيز دورها في التنمية الاقتصادية للبلاد. وفي سياق الملكية الفكرية، حث الوفد الويبو على بناء شبكة تعاون لفائدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المستوى الإقليمي، بما في ذلك المنطقة العربية. وذكر بأنه ومن الضروري أيضا أن يتم ترجمة بانوراما الملكية الفكرية والنشرة الإخبارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى اللغة العربية لتمكين تلك المؤسسات الموجودة في المنطقة من الاستفادة منها.

51. وأيد وفد السنغال التعليقات التي أدلى بها وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأفاد بأن الويبو كانت تستجيب لاحتياجات البلدان النامية من حيث توفير المساعدة التقنية المستهدفة التي قد يكون لها تأثير مباشر على التنمية في مجالات مثل تطوير الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، بناء القدرات من خلال برامج التدريب، برامج التعليم، المنح الدراسية والدورات المتخصصة، المساعدة التقنية لأقل البلدان نموا والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما واصلت الويبو العمل على مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية. وكان التعاون بين الويبو ووكالات الأمم المتحدة الأخرى جزءا أساسيا من التعاون الدولي المتكامل من أجل التنمية. ولعبت الويبو دورا هاما في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. وكان الابتكار التكنولوجي هاما بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنغال. وفي هذا الصدد، كان التعاون مع الويبو مفيد للغاية. وفي عام 2014، تم تنفيذ العديد من الأنشطة فيما يتعلق بإنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في السنغال. وفي إطار مشروع تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية، تم تنظيم عدة أنشطة خاصة ببناء القدرات في السنغال. واستفادت البلاد أيضا من الدعم الذي تقدمه الويبو لإقامة مجتمع جديد في مجال الإدارة الجماعية. وتم التخطيط بالفعل لعدد من فعاليات التعاون الهامة لعام 2015. وسيتم عقد مؤتمر إقليمي في داكار في نوفمبر 2015.

وسوف يتم رعايته بشكل مشترك من قبل حكومة اليابان والاتحاد الأفريقي، وسيتناول القضايا ذات الأهمية بالنسبة للقارة الأفريقية. وعلى الرغم من أن تلك الأحداث كانت بمثابة تطورات إيجابية، إلا أنه ينبغي أيضا أن يوضع في الاعتبار أن لجان الويبو لعبت دورا مهما في تنفيذ جدول أعمال التنمية.

52. وأعرب وفد شيلي عن استعداده للتعاون من أجل التأكيد على استمرارية تنفيذ التوصيات الـ45 لجدول أعمال التنمية. وأفاد بأن المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية كانت مهمة جدا. وكان من المهم جدا أن يستمر العمل على مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية بشكل يتماشى مع توصيات جدول أعمال التنمية. وأبلغ الوفد اللجنة أن المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي (INAPI) قد أطلق مبادرة جديدة على الشبكة العالمية بقاعدة بيانات في 2014 بشأن براءات الاختراع. ودعا الدول الأعضاء إلى إلقاء نظرة على هذه المبادرة والاستفادة منها. وأفاد بأي تعليقات أو ملاحظات ستكون موضع ترحيب. وسلط الوفد الضوء على العمل الذي تقوم به أكاديمية الويبو. وأفاد بأن المعهد الوطني للملكية الصناعية في شيلي نفذ دورات لمدة عامين حتى الآن. وكان أكثر من نصف الطلاب في الدورة الأخيرة من الأجانب. وهكذا، كان هناك إمكانيات هائلة للتعاون في المنطقة. وأفاد بأن بلاده تأمل في أن يتم قريبا اعتماد معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. ودعا الوفد جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى المعاهدة. وأخيرا، أفاد الوفد بأن التعاون بين الويبو ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية كان قويا للغاية. وذكر بأنه في عام 2013، وافقت شيلي على البروتوكول المعدل للاتفاق المتعلق بالجناب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لتنفيذ نظام الفقرة السادسة للوصول إلى الأدوية. وحث الوفد الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذو بلاده.

53. وانحاز وفد نيبال إلى البيان العام الذي أدلى به وفد باكستان باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وأفاد بأن مشاريع جدول أعمال التنمية كانت هامة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا مثل نيبال. ولعبت المشاريع أدوارا مهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدان. وأشار الوفد إلى التقدم الذي تم إحرازه في الدورة الماضية، لاسيما وضع اللمسات الأخيرة على اختصاصات المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وأفاد ان المراجعة المستقلة كانت استكمالاً للأنشطة ذات الصلة بالتنمية التي تقوم بها الويبو. وكان تقييم المشاريع المنجزة في غاية الأهمية فيما يتعلق بمساعيها المستقبلية لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. وكانت المرحلة الثانية من المشاريع المنجزة وتدبير المتابعة بنفس القدر من الأهمية لتحقيق التنفيذ الفعال لتوصيات جدول أعمال التنمية. كما يجب أن تتناول المشاريع نقاط الضعف الهيكلية العميقة المتأصلة في أقل البلدان نموا مثل نيبال. وكانت المساعدة التقنية وبناء القدرات وبناء البنية التحتية ذات أهمية حيوية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأقل البلدان نموا مثل نيبال. ومع ذلك، يجب أن تكون المساعدة المقدمة مدفوعة بالطلب وموجهة نحو التنمية.

54. وأفاد وفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، بأن التقرير من شأنه أن يمكن اللجنة من إجراء مناقشة موضوعية لتقييم الكيفية التي يتم بها تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية من خلال أنشطة هيئات الويبو. وأعرب الوفد عن أمله في أن يساعد مثل هذا النقاش الدول الأعضاء على إيجاد السبل والوسائل العملية لتحسين العملية. وأفاد بأن التقرير الحالي للمدير العام كان في الواقع قائما على أساس تقييم الأمانة. ومن حيث الأنشطة التي تم الاضطلاع بها فيما يتعلق بجدول أعمال التنمية، يبدو أن تركيز التقرير كان على الكم وليس على النوعية. ولذلك، أعرب الوفد عن رغبته في أن يقوم المدير العام بتقديم معلومات عن الحواجز التي تعوق التنفيذ الكامل والفعال لجدول أعمال التنمية. كما يمكن إطلاع اللجنة على اقتراح ملموس لتصحيح أوجه القصور الموجودة في هذه العملية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن وجود تقييم مستقل لتنفيذ التوصيات جدول أعمال التنمية سيساعد الأمانة واللجنة. وفيما يتعلق بالقضية الهامة للتمثيل الجغرافي العادل، أشار الوفد إلى الاهتمام الذي يوليه المدير العام بهذه المسألة. كما أشار إلى أن السياسة الأولى بشأن المساواة بين الجنسين قد صدرت. وكان من المهم للغاية للمدير العام أن يشرع في بدء استراتيجية واضحة المعالم والإطار الزمني لمعالجة التمثيل الجغرافي غير العادل القائم لدى الويبو لتجنب الإضرار بمصداقية المنظمة.

55. وأشار وفد نيجيريا بعض الخطوات المشجعة التي اتخذتها الويبو في تنفيذ جدول أعمال التنمية. ومع ذلك، شجع الوفد إطلاق عملية تشاورية مفتوحة فيما يتعلق بمساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة لعام 2015. كما شجع الويبو على تكثيف جهودها فيما يتعلق بالعلاقات المشتركة بين الوكالات، وتحديد الشركاء لتقديم الدعم من خارج الميزانية لمشاريع وأنشطة التنمية. وأشار إلى أن الويبو قد أصدرت أول سياسة لها بشأن المساواة بين الجنسين، وكانت خطوة جيدة. وحث الوفد المنظمة على أن تعكس ذلك في التوزيع الجغرافي لموظفي الويبو الذي أصبح متوازنا إلى حد كبير. وأعرب عن أمله في أن يرى تغييرا. كما شجع الوفد الويبو على العمل بشكل أكبر على المرونة وتجاوز الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء وكذلك القرارات التي اتخذتها اللجنة. وأشار إلى العمل الذي تضطلع به المنظمة لتزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالموارد القائمة على المعرفة وتشجيع المزيد من العمل في هذا الصدد. وأشار الوفد مجددا إلى طلبه، نيابة عن المجموعة الأفريقية، بمزيد من المعلومات حول عمل الويبو في هذا المجال. وأيد الوفد مطالبة هذه الدورة بمعالجة نهائية لآلية التنسيق. وأفاد بأن هذه المسألة أثرت على اللجنة بشكل سلبي لفترة طويلة ويمكن حلها إذا أبدت الدول الأعضاء الاستعداد والمرونة في هذا الصدد. وأشار إلى العمل الذي تقوم به أكاديمية الويبو. وأفاد بأنها خصصت للمرة الأولى كتالوج للدورات متوفر بجميع لغات الأمم المتحدة للسماح بالتوعية على نطاق أوسع. وأخيرا، شجع الوفد الويبو على تعزيز جهودها في تنفيذ وتعميم توصيات جدول أعمال التنمية بتلك الطريقة التي كانت ملموسة بشكل واضح ويمكن أن تؤدي إلى نتائج تحويلية للمستفيدين من هذه المساعدة.

56. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأفاد بأنه على الرغم من أنه أشار إلى جهود الويبو الرامية إلى مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نموا في مجال تصميم وتطوير سياساتها واستراتيجياتها الوطنية للملكية الفكرية، إلا أن تنفيذ توصيات المراجعة المستقلة لمساعدة الويبو التقنية تكشف عن التأثير الكامل لهذه المساعدة ومعالجة أي قصور مهم بهدف التأكد من أن البلدان تحصل على الاستفادة القصوى من المرونة في النظام العالمي للملكية الفكرية لتحقيق أهدافها التنموية. وأشار أيضا إلى سياسة الويبو للمساواة بين الجنسين والخطوات المتخذة لضمان المساواة بين الجنسين في المنظمة. ورحب بنفس الالتزام والتفاني في ضمان التمثيل الجغرافي العادل. وأعرب الوفد مجددا عن قلقه من أنه لم يتم التوصل لاتفاق بشأن التنفيذ الكامل لآلية التنسيق فيما يتعلق باللجنة المعنية بالبرنامج والميزانية (PBC) واللجنة المعنية بمعايير الويبو (CWS). وأفاد بأن رفض هذه اللجان تقديم تقرير عن مساهمتها حرم الدول الأعضاء من فرصة الحصول على نظرة شمولية بشأن تعميم توصيات جدول أعمال التنمية في المنظمة. وأشار وفد المجموعة الأفريقية إلى أن المدير العام لم يتحدث بشأن هذه المسألة وشجع على مشاركته الشخصية. ورحب الوفد بمشاركة الويبو بشكل نشط في محافل الأمم المتحدة الأخرى وأعرب عن تقديره لإصدار تقرير عن هذه الأنشطة بهدف ضمان أن أي آراء تم الإعراب عنها كانت متوازنة وتعكس جميع الدول الأعضاء. وشجع الوفد الويبو على مواصلة تعزيز جهودها الرامية إلى إنشاء نظام عالمي متوازن للملكية الفكرية يعكس تنوع الظروف الوطنية.

57. وأفاد وفد اليابان بأن تحسين أنظمة الملكية الفكرية من شأنه أن يدفع التنمية الاقتصادية المستدامة بذاتها والمساهمة في خلق الابتكار. وفي هذا السياق، تعلق اليابان أهمية كبيرة على الأنشطة الإنمائية، بما في ذلك المساعدة التقنية وبناء القدرات. وفيما يتعلق بتلك الأنشطة، كانت اليابان تقدم أنواع مختلفة من المساعدة من خلال الصناديق الاستثنائية (FIT). وشملت أنشطة الصناديق الاستثنائية تنظيم الحلقات الدراسية الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، وحلقات العمل والدورات التدريبية والبعثات الاستشارية المتخصصة، وبرامج الزمالة طويلة المدى وترجمة مواد مختارة خاصة بالويبو. ومن خلال هذه الأنشطة، قامت اليابان بدعم عدد من المشاريع والأنشطة التي تديرها الويبو. وقدم الوفد بعض الأمثلة على الأنشطة الأخيرة التي تمت على أساس الصناديق الاستثنائية اليابانية. وكانت هذه المشاريع والأنشطة تتعلق بجدول أعمال التنمية. أولا، فيما يتعلق بالمشاركة بأفضل الممارسات للاستفادة من الملكية الفكرية، كان مكتب الويبو باليابان يقدم دراسات حالة بقاعدة البيانات المميزة بشأن الملكية الفكرية على موقع الويبو. وفي عام 2014، بالتعاون مع أمانة رابطة أم جنوب شرق آسيا والمكتب الياباني لبراءات الاختراع (JPO)، تم نشر منشور بعنوان "نجاحات الملكية الفكرية في منطقة رابطة أم جنوب شرق آسيا". وتضمنت عشر حالات جديدة في دول رابطة أم جنوب شرق آسيا. ثانيا، تم عقد اجتماع رفيع المستوى لأعضاء البرلمان

بالدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) في أوغندا الشهر الماضي. وحضر الاجتماع أعضاء البرلمان في العديد من البلدان الأفريقية مثل غانا وكينيا وزامبيا وجنوب أفريقيا وأوغندا. وواصلت اليابان المساهمة في رفع مستوى الوعي حول أهمية نظام الملكية الفكرية وفهم نظام الملكية الفكرية وتطوير الموارد البشرية في البلدان الأفريقية. وأعرب الوفد عن تقديره لتقرير المدير العام. وأعرب عن تطلعه لاستمرار الويبو مع تنفيذ جدول أعمال التنمية من خلال التركيز على تعزيز حماية الملكية الفكرية مع مراعاة هدف المنظمة كما هو منصوص عليه في المادة (3) من اتفاقية الويبو.

58. ودعا الرئيس الأمانة للرد على ملاحظات الحضور.

59. وأشار السيد ماتوس، ممثل الأمانة، إلى جميع الملاحظات التي تم إبدائها فيما يتعلق بالتقرير. وقدمت الأمانة تعليقات على بعض منها. وأثار العديد من الوفود المسألة التي تتعلق بألية التنسيق. ومع ذلك، كان الأمر يعود إلى الدول الأعضاء لاتخاذ قرار بشأن هذه المسألة. ويمكن للأمانة أن تساعد فقط بعد أن يتم التوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء. وينطبق نفس الشيء على عملها بشأن مواطن المرونة في نظام الملكية الفكرية. وكانت هناك أيضا العديد من الطلبات للحصول على مزيد من المعلومات الواجب تقديمها في بعض المجالات، بما في ذلك ما يتعلق ببرامج أكاديمية الويبو وتقديم المساعدة للمشاركة الصغيرة والمتوسطة وهكذا. وكانت الأمانة قد اطّعت على الطلبات والمعلومات التي سيتم تقديمها إلى أولئك الذين طلبوها. وفيما يتعلق بالمراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، أبلغت الأمانة اللجنة بأنه في المراحل النهائية لاختيار فريق الخبراء وفقا للاختصاصات والموعد النهائي المحدد من قبل الدول الأعضاء. وأشارت الأمانة إلى أن مسألة التوازن الجغرافي قد أثّرت كثيرا في الاجتماعات وأنها تبذل جهودا لمعالجة هذه المسألة. على سبيل المثال، تم إرسال المعلومات عن الوظائف الشاغرة الجديدة إلى جميع البعثات في جنيف والمكاتب الوطنية للملكية الفكرية. وأعرب ممثل الأمانة عن أمله بأن يساعد هذا الأمر على زيادة عدد المتقدمين للحصول على الوظائف الشاغرة. وأفاد بأن العدد القليل من طلبات التقدم لشغل الوظائف كان بمثابة مشكلة. وهناك حاجة إلى التوازن من حيث التمثيل الجغرافي وكذلك بين الجنسين. وستواصل الأمانة جهودها في هذا المجال. وأفاد بأنه على الرغم من وجود تحسينات، إلا أنه يمكن القيام بالمزيد. وهذا يتوقف أيضا على الدول الأعضاء وتنوع طلبات التقدم لشغل الوظائف. كما أفاد بأن المعلومات عن الشواغر الجديدة كانت متاحة على موقع الويبو. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للراغبين في تلقي الإخطارات عن الوظائف الشاغرة الجديدة أن يسجلوا بياناتهم على الموقع الإلكتروني.

60. وأشارت السيدة وودز، ممثل الأمانة، إلى مشروع تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينافاسو وبعض البلدان الأفريقية، واقترحت تمديد المشروع إلى شهر ديسمبر 2015. وأفادت بأن ذلك يرجع جزئيا إلى حقيقة أن المشروع بدأ متأخرا لأن الموظفين المعنيين كانوا يعملون بالمؤتمر الدبلوماسي لإبرام معاهدة مراكش. وأفادت بأن هناك اهتمام كبير بهذا المشروع، وسوف يؤدي التمديد إلى التأكيد على تنفيذ جميع جوانبه بالكامل. وذكرت بأن التمديد المقترح لا ينطوي على زيادة في الميزانية أو الموارد التي تم تخصيصها بالفعل لهذا المشروع. وكانت الأمانة قد عملت مباشرة مع الدول الأعضاء المشاركين في تنفيذ المشروع. وتلقت الكثير من طلبات إضافية من الدول الأعضاء بشأن المشاركة في المشروع. وأفادت بأنه لا يمكن إدراج بلدان أخرى في المرحلة التجريبية حيث أن نطاق المشروع قد تم تحديده. ومع ذلك، كانت الأمانة قد سمحت لبعض الدول بالحضور بصفة مراقب في بعض الأنشطة، بما يشمل كوت ديفوار وأوغندا والمغرب. وستواصل الأمانة القيام بذلك. واقترحت عدد من الدول الأعضاء أيضا تطوير مرحلة ثانية. وأفادت بأن الأمانة ستكون سعيدة بالعمل مع الدول الأعضاء على وضع مقترح للمرحلة الثانية إذا طلبت اللجنة القيام بذلك. وبشكل منفصل، أشارت ممثلة الأمانة إلى الطلبات المقدمة من بعض الوفود للحصول على المعلومات التي يتعين تقديمها حول معاهدة مراكش. وهناك الكثير من العمل الذي كان يجري فيما يتعلق بالمعاهدة. وبالإضافة إلى الأنشطة المذكورة في تقرير المدير العام، يجري الكثير من العمل لتوفير التصديقات العشرين أو الاثني عشر اللازمة لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وفي الوقت الراهن هناك ثمانية. وكانت الأمانة قد علمت بأن هناك بعض البلدان الأخرى التي اقتربت جدا من التصديق على المعاهدة. وأفادت بأن الأمانة متفائلة بشكل حذر بأن العدد المطلوب من التصديقات أو الاثني عشر يمكن أن يتحقق هذا العام. ومن شأن ذلك أن يكون سريعا للغاية لأنه عادة ما تستغرق

المعاهدات سنوات عديدة للدخول إلى حيز التنفيذ. وكانت الدول الثماني التي صدقت على المعاهدة أو انضمت إليها هي الأرجنتين والسلفادور والهند ومالي وباراغواي وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة وأوروغواي. وتلقت الأمانة الكثير من الطلبات الأخرى للحصول على نسخ مصدقة عن المعاهدة، وهو ما يعد في كثير من الأحيان خطوة أولية نحو التصديق أو الانضمام. وتركز شعبة قانون حق المؤلف كثيرا على التصديق على المعاهدة. وتم عقد أنشطة على المستوى دون الإقليمي في كوت ديفوار وجمهورية الدومينيكان وعمان وأوغندا. وكان من المقرر أن يتم عقدها أيضا في سنغافورة وجورجيا والرأس الأخضر. ومن المتوقع أيضا يتم عقد المزيد من الأنشطة. وستقوم الأمانة حيثما أمكن بالمساعدة في الفعاليات الوطنية، لاسيما عندما يُطلب منها مساعدة الدول الأعضاء في تزويد صانعي السياسات بمعلومات عن أحكام المعاهدة والتعديلات التشريعية التي قد تكون مطلوبة لتنفيذها. وتتعاون الأمانة أيضا مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك فيما يتعلق باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

61. ودعا الرئيس اللجنة للنظر في الاقتراح المقدم من الأمانة بشأن تمديد فترة مشروع تعزيز وتنمية القطاع السمعي البصري في بوركينا فاسو وبعض البلدان الأفريقية. ونظرا لعدم وجود اعتراضات من الحضور، تم اعتماد التمديد.

62. وأيد وفد أوغندا البيان الذي أدلى به وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وأعرب عن تقديره للتقارير التي قدمها المدير العام حول تنفيذ جدول أعمال التنمية. وأفاد بأن أوغندا كانت بصدد وضع اللمسات الأخيرة على سياسة الملكية الفكرية الخاصة بها. واستفادت من أنشطة أكاديمية الويبو، لاسيما برنامج الماجستير. كما استفادت أيضا من المساعدة المقدمة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتتطلع إلى مزيد من التدريب في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، كانت أوغندا أحد المستفيدين من مشروع الملكية الفكرية والعلامات التجارية للمنتجات الخاصة بتنمية الأعمال والذي شمل المؤشرات الجغرافية. وبصفتها رئيسا لمجلس إدارة المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية ومجلس وزراء المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، أعرب الوفد عن تقدير أوغندا للتمويل المقدم من قبل المكتب الياباني لبراءات الاختراع والويبو للاجتماع رفيع المستوى لأعضاء البرلمان من الدول الأعضاء في المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية الذي عقد مؤخرا في كمبالا. وأفاد بأنه من المهم زيادة وعيهم بقضايا الملكية الفكرية لأنه قد يتم تناولها في النهاية في البرلمانات الوطنية. ولهذا السبب تم تقدير المساعدات الأخيرة التي قدمتها الويبو والمكتب الياباني لبراءات الاختراع. وأخيرا، طلب الوفد من الويبو بحث سبل التعاون مع القطاع الخاص، لاسيما في مجال تقديم الدعم من خارج الميزانية للأنشطة الإنمائية كما أفاد وفد نيجيريا.

63. واختم الرئيس المناقشة بشأن تقرير المدير العام حيث لم تكن هناك أي ملاحظات أخرى من جانب الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/15/3 - تقرير تقييم المشروع الخاص بالمشاريع التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية

64. قدم السيد/ كيلر، ممثل الاستشاري، نظرة عامة عن التقرير، بما في ذلك استنتاجاته وتوصياته الرئيسية. وأفاد بأن الهدف الرئيسي من التقييم كان تقييم ما إذا كان المشروع ككل وفر النوع المناسب من الدعم لتحقيق أهدافه الرئيسية بالطريقة الصحيحة. ووازن التقييم بين الحاجة إلى التعلم المؤسسي وأغراض ضمان مساءلة الأمانة تجاه الدول الأعضاء. وجمع التقييم بين أدوات التقييم المختلفة لضمان توافر تقييم نوعي وكمي قائم على الأدلة. وجرى التركيز بشكل خاص على البيانات المصادق عليها وعلى تقييم معقولية النتائج التي تم الحصول عليها. وشمل هذا المزيج المنهجي الدراسات المكتبية والمقابلات الفردية والملاحظة المباشرة. وكان لدى التقييم بعض القيود. أولا، لم تكن المنصة التفاعلية المخططة قد أصبحت قيد التشغيل. ولذلك، لم يكن من الممكن تقييمها. ثانيا، لم يتم الانتهاء من الدراسة التقييمية المتعمقة واجتماع الخبراء إلا مؤخرا. وبذلك، لم يكن من الممكن أن نرى كيف تم استخدام هذه النتائج بالفعل. ثالثا، لم يكن التقرير المالي الموحد الذي ربط النفقات ببنود الميزانية والنتائج طوال مدة المشروع متوفرا. وبذلك، لم يكن من الممكن إجراء تحليل مفصل للكفاءة المالية للمشروع. وقد تم تصميم المشروع استجابة للتوصية رقم (36) من توصيات جدول أعمال التنمية، التي دعت إلى تبادل الخبرات حول المشاريع التعاونية المفتوحة مثل

مشروع الجينوم البشري، فضلا عن نماذج الملكية الفكرية. ويهدف المشروع إلى المساهمة في تحفيز الابتكار المحلي، لاسيما في البلدان النامية. وبدأ المشروع بتاريخ 1 يناير 2011 وانتهى بتاريخ 30 يونيو 2014، بعد تمديد بدون تكلفة لمدة 12 شهرا اعتمدها اللجنة. وعند التقييم، تم إنفاق 27٪ فقط من الميزانية الإجمالية البالغة 895.000 فرنك سويسري. ويمكن تعريف الابتكار التعاوني المفتوح كوسيلة لتبادل المعرفة بين منظمة وبيئتها أو مجتمع وبيئته. ويمكن تعزيزه من خلال مجموعة متنوعة من الترتيبات مثل ترخيص الملكية الفكرية والتعاقد من الباطن والعقود التعاونية للبحث والتطوير والمشاريع المشتركة ومجموعات براءات الاختراع. وتشتمل الاتجاهات المدعومة بمقدمة الانترنت التي تشجع الابتكار الذي يدعمه العملاء على حشد المصادر ومسابقات الأفكار وخلافه. وكان نهج المشروع هو بحث وتقديم المشاريع التعاونية الناجحة والمفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية، لاسيما في البلدان النامية. ومن خلال المنصة التفاعلية القائمة على الشبكة العالمية أو منتدى الشبكة العالمية، كان المشروع يهدف إلى تسهيل تبادل أفضل الممارسات والخبرات وكذلك توفير أدوات الملكية الفكرية ومجموعات التدريب عبر الإنترنت من خلال الويبو. وتضمنت مخرجات المشروع ما يلي. وفي عام 2011، أجرى المشروع دراسة تصنيف تحليلي على المبادرات التعاونية المفتوحة ونماذج الملكية الفكرية ذات الصلة. وفي عام 2012، تم عقد اجتماعين مفتوحين العضوية مع الدول الأعضاء، بما في ذلك فعاليات غير رسمية على هامش الاجتماعات وجلسة رسمية. وفي عام 2014، تم إجراء دراسة تقييمية معمقة لتحديد إيجابيات وسلبيات المشروعات التعاونية المفتوحة الحالية. وكان الغرض من هذه الدراسة هو تحديد الدروس المستفادة من كل مبادرة تعاونية مفتوحة. كما تم عقد اجتماع للخبراء بشأن أفضل الممارسات في المشروعات التعاونية المفتوحة لفائدة المؤسسات العامة والخاصة. وأخيرا، عمل المشروع على إنشاء المنصة التفاعلية. وعند التقييم، كانت المنصة لا تزال في طور النمو. وتم إعداد دراسة عن تدفقات المعرفة العالمية لدورها في المنصة. وتضمنت الاستنتاجات الرئيسية للتقييم ما يلي. أولا، يعد تعزيز استخدام المشاريع التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية امر ذي أهمية كبيرة. وكان التعاون المفتوح يوفر فرصا لتبادل الأصول الفكرية في جميع أنحاء العالم على أساس طوعي في المنفعة المتبادلة، بغض النظر عن احتمال وجود انقسام بين الشمال والجنوب. وكان التعاون المفتوح منطبقا فيما وراء ما تم التعرف عليه عموما على أنه "الابتكار"، ويمتد أيضا ليشمل الصناعات الإبداعية. وكان أداة فعالة لتعزيز "تثمين" الأصول الفكرية، بما يشمل ولا يقتصر على الملكية الفكرية في المجال العام. وفي هذا السياق، كانت أهداف المشروع ذات أهمية كبيرة في تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية، التي كانت بمثابة أولوية دولية تنعكس في الهدف الاستراتيجي الثالث من البرنامج والميزانية لفترة 2014/2015. وكانت نتائج هذا المشروع ذات صلة محتملة بعمل الويبو في العديد من المجالات، بما في ذلك تشجيع الابتكار وبناء قدرات مقدمي خدمة الملكية الفكرية والتدريب والتعاون مع الجامعات والمشورة في مجال السياسات. ثانيا، تناول المشروع التوصية (36) من توصيات جدول أعمال التنمية بطريقة مبتكرة ومناسبة. وتم تنظيم الأنشطة بشكل جيد. ومع ذلك، كان تطبيق أدوات التخطيط والرصد القياسية للمشروع ضعيفة. وكانت تقارير تقدم سير الأعمال تسرد الأنشطة بدلا من مقارنة النتائج التي تحققت مقابل النتائج المخطط لها. وتم تجاوز ميزانية المشروع المحددة وتم تنفيذه بوتيرة بطيئة. وأدت الميزانية غير الدقيقة إلى غلق الموارد التي كان من الممكن أن تكون بخلاف ذلك متاحة لتحقيق فوائد للدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، كان هناك خطر يتمثل في استدامة المشاريع لسبب وحيد وهو أن الموارد لا تزال متاحة. وهكذا، لم يكن تجاوز الميزانية بمثابة ممارسة جيدة. وكان تنفيذ المشروع بطيئا. وكان يجب أن تكون المدة المخططة في الأصل للمشروع وهي 30 شهرا أن تكون كافية لتنفيذ العدد المحدود من الأنشطة. وحتى بعد أن منحت اللجنة تمديدا للمشروع، لم يتم اتخاذ اجراءات لتسريع التنفيذ. وكانت التأخيرات مكلفة وتسبب فقدان الزخم. ولم يتم تقديم تفسير لبطء تنفيذ المشروع. ثالثا، ساهم المشروع في تحديد المشروعات التعاونية المفتوحة الناجحة، لاسيما في البلدان النامية، من خلال استخلاص أفضل الممارسات من بينها ومناقشة النتائج أمام جمهور محدود. وعلى الرغم من أن النتائج كانت ذات جودة عالية، لم يتم الكل. وكان مناهج التفاعلية التي لم يكتمل بعد (المخرج 5) محوريا بالنسبة لتبادل الممارسات الجيدة مع جمهور أوسع وتوفير الوسائل العملية لدعم الابتكار المفتوح المتاح. وبالتالي، فإنه من المؤسف أن المخرج 5 لم يكن متوفرا حتى الآن عندما انتهى المشروع. وبشكل عام، استفادت الأمانة من الاستخدام الاقتصادي للموارد. وتعرض عمل الويبو في مجال التعاون المفتوح إلى خطر فقدان الزخم بسبب التأخير في الانتهاء من المنصة. وبدون متابعة، سيظل انتشار المشروع محدودا ومن المرجح أن تضع نتائج الأولوية الواعدة. وعلاوة على ذلك، لم يتم اتخاذ أي خطوات لدمج نتائج المشروع في أنشطة برنامج الويبو الحالي. وأشارت صيغة النتيجة

(6) أن الدول الأعضاء تتوقع اقتراحا محددًا من الأمانة. وتضمن التقرير أيضا توصيات. وكانت التوصية (1) بشأن وضع اللمسات الأخيرة على المنصة التفاعلية (المخرج 5). ويمكن إنجاز النسخة التجريبية من المنصة التفاعلية وإجراء تشغيل اختباري للحصول على التغذية الراجعة من المستخدمين بهدف تحسين المنصة. ويمكن تقديم النسخة النهائية من المنصة في الدورة القادمة للجنة المنعقد في نوفمبر 2015. وينبغي أن يتم إسناد مسؤوليات واضحة وتخصيص موارد لصيانة وتحديث المنصة التفاعلية بشكل منتظم. وكانت التوصية (2) بشأن قيام الأمانة بإعداد مقترح وتقديمه إلى اللجنة عن كيفية تسهيل الابتكار المفتوح من خلال برامج الويبو الحالية. ولم يتم استكمال نتيجة هذا المشروع. ويمكن أيضا أن تشمل عناصر مثل هذا الاقتراح تحديد وجمع وتبادل أفضل الممارسات في مجال المشاريع التعاونية المفتوحة، وتوفير بناء القدرات العملي بما في ذلك أطقم الأدوات المصممة خصيصا للمستخدمين المستهدفين، وتقديم بناء القدرات لمقدمي الخدمات في مجال الملكية الفكرية و/أو الابتكار في البلدان النامية بما في ذلك مكاتب الملكية الفكرية ومراكز نقل التكنولوجيا وخلافه، ودعم مشاريع تجريبية تعاونية مفتوحة محددة في البلدان النامية، وتقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن تهيئة بيئة مواتية للتعاون المفتوح في مجال سياسات الملكية الفكرية الخاصة بهم. وكانت التوصية (3) بشأن تعزيز وجود الويبو في مؤتمرات ومنتديات التعاون المفتوحة. ويمكن للوجود المنتظم والظهور في مؤتمرات دولية حول الابتكار المفتوح (بما يشمل ولا تقتصر على الفعاليات التي تنظمها منظمات الأمم المتحدة الأخرى) أن يساعد في الويبو في وضع نفسها على أنها "مركز كفاءة" في مجال المشروعات التعاونية المفتوحة، بهدف إثبات الحضور والاستفادة من تجربة مجموعة واسعة من المشاركين في المؤتمر. وكانت التوصية (4) بشأن ضمان تطبيق أدوات التخطيط والرصد في إدارة المشاريع. ويتعين على الأمانة تعزيز مراقبة الجودة للمشاريع الجديدة والتقارير المقدمة إلى اللجنة فيما يتعلق بالتطبيق السليم لأدوات المشاريع الحالية للويبو لفائدة إدارة المشاريع. ويمكن النظر في استحداث الإطار المنطقي كأساس لإدارة المشاريع. ويمكن للأمانة أن تستكشف إمكانية إدخال دورات إجبارية لمديري المشاريع المستقبلية حول إدارة دورة المشروع. وينبغي للأمانة ضمان التدريب المنتظم لمديري المشاريع على أساس الطلب.

65. وأشار وفد أوغندا إلى بناء القدرات وذكر أنه ينبغي أن تشمل المعدات. وأعرب عن رغبته في معرفة ما في جعبة الاستشاري من حيث الأنشطة ومجالات بناء القدرات.

66. ورحب وفد رومانيا، متحدًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بالتقييم الخارجي للمشروع. وأشار إلى أنه جرى النظر إلى أهداف المشروع على أنها ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بتسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية. وأفاد بأن المشروع، كما ذكر في الاستنتاج الثالث، ساهم في تحديد المشاريع التعاونية المفتوحة الناجحة. ومع ذلك، أعرب عن قلق المجموعة إزاء بطء التنفيذ والتطبيق الضعيف للأدوات القياسية للإدارة القائمة على النتائج في تخطيط المشاريع ورصدها. ويتعين على الأمانة الإسراع في الانتهاء من المنصة التفاعلية التي كانت بمثابة أداة مفيدة لتشجيع الممارسات الجيدة وتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء. وينبغي للأمانة إيلاء الاهتمام الواجب بالتوصيات الواردة في التقرير.

67. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتقييم. وكان الوفد قد دعم المشروع وساهم في مخرجاته طوال مرحلة تطوره. ومع ذلك، أعرب الوفد عن مشاركته في المخاوف التي أعرب عنها المقيم بشأن عدم الاستخدام الجيد لتقارير تقدم سير العمل في إعادة تشكيل الإدارة العامة للمشاريع وتخفيف المخاطر. وقد لوحظ هذا القلق في العديد من التقارير المحلية والتقييمات. ويعكس ذلك التحدي العام الذي تواجهه الويبو في تبني إطار الإدارة القائم على النتائج. وأفاد بأنه على الرغم من إعجابهم بالتعزيز العام لأنظمة الرصد والتقييم الخاصة بالويبو، إلا أن النجاح المستمر للإدارة القائمة على النتائج بالمنظمة يتطلب الدعم من الإدارة العليا والدول الأعضاء كذلك. وأفاد بأنه في مناقشات اللجنة بشأن المساعدة التقنية، أشار الوفد بانتظام إلى أن المشاريع يجب أن تكون مصممة بشكل جيد. وينبغي معالجة المخاطر وعيوب المشروع التي تم تحديدها عند حدوثها. وأفاد بأنه كما أشار الاستشاري، لا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بتنفيذ نهج الإدارة القائمة على النتائج على مستوى البرنامج. وأعرب عن اهتمامه بالاطلاع على كيفية تخطيط الأمانة لمعالجة هذه القضية القائمة.

68. واطلع وفد المكسيك على استنتاجات التقييم. وأفاد بأن أهداف المشروع كانت مهمة للغاية في تسهيل الانتفاع بالملكية الفكرية لأغراض التنمية. وكانت نتائج هذا المشروع ذات أهمية محتملة بالنسبة لعمل الويبو في العديد من المجالات، بما في ذلك تشجيع الابتكار وبناء القدرات لمقدمي خدمات الملكية الفكرية والتدريب والتعاون مع الجامعات والمشورة في مجال السياسات. ومع ذلك، أشار الوفد أيضا إلى أن المشروع تجاوز الميزانية بشكل كبير ويتم تنفيذه بوتيرة بطيئة. وكان ذلك أمر مؤسفا. وأعرب الوفد عن رغبته في التعرف على كيفية قيام الأمانة بوضع الأهداف وتكاليف كل مرحلة من مراحل المشروع. وأفاد بأنه كان من الضروري وجود المنهجية اللازمة لتحديد تكاليف المشروع المناسبة. وذكر بأنه، كما أشار الاستشاري، أدت الميزانية غير الدقيقة إلى غلق الموارد التي كان من الممكن أن تكون بخلاف ذلك متاحة لتحقيق فوائد للدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، كان هناك خطر يتمثل في استدامة المشاريع لسبب وحيد وهو أن الموارد لا تزال متاحة. وأيد الوفد التوصيات الواردة في التقرير، وسلط الضوء على أهمية وضع منهجية ملائمة لتحديد أهداف وتكاليف البرامج. كما دعم الوفد الاستنتاج الثالث الوارد في التقرير. وأفاد بأنه بدون متابعة، سيظل انتشار المشروع محدودا ومن المرجح أن تضع نتائج الأولوية الواعدة.

69. وأشار وفد البرازيل إلى أنه جرى تصور المشروع علأنه يستجيب للتوصية (36) من توصيات جدول أعمال التنمية التي تشير إلى تبادل الخبرات في مجال المشاريع التعاونية المفتوحة مثل مشروع الجينوم البشري، فضلا عن النماذج القائمة على الملكية الفكرية. وكان هذا الموضوع في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان النامية لأنها تعاملت مع أحد البدائل لتعزيز الابتكار دون حماية الملكية الفكرية، الأمر الذي يسمح بخلق منافع عامة بطريقة تعاونية. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان مفهوم المشروع التعاوني المفتوح في تقرير التقييم مماثل لذلك المفهوم الدافع لإنشاء التوصية (36). وتم تطبيقه بطريقة غير متناسقة في جميع أنحاء الوثيقة وفي بعض الأحيان تم استبداله بتعبيرات ذات طبيعة مختلفة مثل الابتكار المفتوح. وأفاد بأن الفكرة الرئيسية وراء المشاريع التعاونية المفتوحة كانت عدم حصول أي من الأطراف في مشروع معين على الحقوق الحصرية بشأن الملكية الفكرية المعنية. ولم يتضح ما إذا كان الاستشاري يشارك بنفس الفهم في تطوير الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير. والتمس الوفد توضيحا من الأمانة بشأن معنى مصطلح "المشروعات التعاونية المفتوحة" بطريقة أكثر تفصيلا قبل اعتماد المقترحات الناتجة عن المشروع.

70. وأفاد وفد كندا بأن بلاده كانت مدافعا قويا عن المسؤولية المالية والإدارة القائمة على النتائج لدى الويبو وفي المجالات الأخرى. وفي هذا الصدد، اطلع الوفد خصيصا على التوصية (4). وأفاد بأنه كان مهتما مثل الوفود الأخرى بالاطلاع على الكيفية التي تعتمز الأمانة تفعيلها في تبني بعض التوصيات، حيث أنها ليست قابلة للتطبيق على هذا المشروع فحسب، بل أيضا على الأعمال الأخرى ذات الصلة بجدول أعمال التنمية.

71. ورحب وفد لاتفيا، متحدًا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بالتقييم الخارجي لمشروع المشاريع التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية ومشروع تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية الوطنية المعنية بالملكية الفكرية وأصحاب المصلحة بشأن إدارة ومراقبة وتشجيع الصناعات الإبداعية وتعزيز الأداء وشبكة منظمات الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف. وأفاد بأن تقارير التقييم كانت بمثابة أدوات حاسمة في تحديد التحسينات الممكنة فضلا عن أوجه القصور التي ينبغي تجنبها في المشاريع المستقبلية. وأفاد بأن وثائق التقييم الخاصة بهذه الدورة أشارت إلى أهمية إدارة المشاريع. ويوصى بضرورة ضمان تطبيق أدوات التخطيط والرصد في إدارة دورة المشروع. وأفاد بأن هذه الأداة كانت قيمة للغاية بالنسبة لتحقيق الفعالية والكفاءة والشفافية والاستدامة في إدارة المشاريع. ولذلك، طالب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه الويبو بأخذ التوصيات بالكامل في الاعتبار.

72. ورحب وفد جنوب أفريقيا بالتقرير، وأفاد بأن التعاون المفتوح لعب دورا حاسما في إنتاج المعرفة والابتكار ويعكس الاتجاه الحالي للاستفادة من المساهمة الجماعية من البلدان النامية والمتقدمة في معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة. وأفاد بأن تعزيز الشراكات في إنشاء وتطبيق المعرفة الجديدة كان بمثابة بعدا حاسما بالنسبة للمشروعات التعاونية

المفتوحة. وهكذا، كان الوفد لديه تقدير مرتفع للمشروع وتقرير التقييم الخاص به. وأفاد بأن رصد المشروع والتحكم فيه كان عنصراً رئيسياً في دورة إدارة المشروع لكي يحقق أي مشروع النجاح. وسيؤدي التنفيذ السليم إلى نجاح المشروع. وفي هذا الصدد، أعرب عن قلقه تجاه بعض الملاحظات المقيم. وأفاد بأن تطبيق التخطيط القياسي للمشروع وأدوات الرصد كانت ضعيفة. ولم تتضمن وثيقة المشروع الإطار المنطقي الذي تم استخدامه بشكل مشترك كأداة لتخطيط ورصد وتقييم مشاريع المساعدة الإنمائية. كما أشار المقيم أيضاً إلى أن الافتراضات والمخاطر لم يتم تحديدها بشكل صحيح. وأدى ذلك إلى عدم وصول المشروع إلى أهدافه المخططة. فعلى سبيل المثال، لم يتم استكمال المخرج (5) وتفعيله. وأشار المقيم أيضاً أنه على الرغم من التمدد، استمر تنفيذ المشروع بوتيرة بطيئة. وأعرب الوفد عن رغبته في أن تقوم الأمانة بذكر أسباب بطء تنفيذ المشروع وكذلك معالجة بعض الشواغل المقلقة الأخرى. وشجع الويبو على تبني وتنفيذ التوصيات التي قدمها المقيم.

73. واتفق وفد نيجيريا مع مع الرأي بأن المشاريع التعاونية المفتوحة أتاحت أداة هامة لتبادل الأصول الفكرية وتشجيع الابتكار من خلال النماذج القائمة على الملكية الفكرية. وأيد الوفد التوصيات الواردة في التقرير. واطلع الوفد على نوعية المشروع، فضلاً عن إجراءات الرصد والتقييم. وشجع الويبو على تعزيز قدراتها في هذا الصدد. كما أشار الوفد إلى أن التقرير قائم على الأنشطة. وسرد الوفد ما قامت به الويبو ولم يقدم معلومات بشأن تأثير المشروع على الجمهور المستهدف. ووفقاً للتوصيات التي قدمها الاستشاري، أعرب الوفد عن رغبته في توفير عرض بشأن المنصة التفاعلية وكيفية عملها. وأفاد بأنه يمكن القيام بذلك في الدورة المقبلة للجنة. واطع الوفد على توصية المقيم بشأن ضرورة قيام الأمانة بتزويد اللجنة بمقترحات بشأن تسهيل الابتكار المفتوح من خلال برامج الويبو الحالية. وأفاد بأنه ينبغي للمنظمة أن تعزز وجودها في المنطقة من مجال المشروعات التعاونية المفتوحة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رغبته في قيام الاستشاري بتوضيح ما إذا كانت هناك أي عمليات محددة داخل منظمات الأمم المتحدة وخارجها يمكن للويبو أن تشارك فيها. وأخيراً، ذكر الوفد بأنه يجب أن تكون هناك طريقة قابلة للقياس لتحديد تأثير أي مشروع بهدف ضمان استخدام الأموال وغيرها من الموارد بطريقة فعالة.

74. وأعرب وفد الصين عن تقديره للنتائج التي تحققت في المشروع فضلاً عن الجهود التي بذلتها الأمانة وجميع الأطراف الأخرى في هذا الصدد. وأفاد بأن المشاريع التعاونية المفتوحة مثل مشاريع الجينوم البشري كانت مبادرات متطورة. ويتوقف نجاحها على التعاون الوثيق من جميع الأطراف. وأفاد بأن الملكية الفكرية لعبت أيضاً دوراً هاماً في تنفيذ هذه المشاريع. ولذلك، فإن هذا المشروع سيكون مفيداً جداً لجميع البلدان بغض النظر عن مستوى تطورها. وأيد الوفد التوصيات الواردة في التقرير. وأعرب عن أمله في أن تقوم الأمانة بتحفيز عملية تطوير المنصة التفاعلية وتعزيز حضورها في المؤتمرات الدولية حول المشاريع التعاونية المفتوحة ومساعدة البلدان النامية على بناء القدرات في هذا المجال واستخدام الأدوات المناسبة لتعزيز إدارة المشاريع.

75. ودعا الرئيس الاستشاري والأمانة للرد على أسئلة الوفود.

76. وأشار السيد/ كيلر، ممثل الاستشاري، إلى السؤال الذي طرحه وفد أوغندا بشأن بناء القدرات. وأفاد بأن أنشطة بناء القدرات يمكن أن تُوجه إلى مستخدمي الملكية الفكرية ومكاتب ومؤسسات الملكية الفكرية. وكان لدى الويبو بالفعل الكثير من أنشطة بناء القدرات في برامجها القائمة. واشتملت الأمثلة على أنشطة أكاديمية الويبو (البرنامج 11) وتلك الأنشطة المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة (البرنامج 30). كما قدمت الويبو المشورة للدول الأعضاء في مجال السياسات. كما قامت المنظمة بأنشطة في مجال الوصول إلى المعلومات والمعرفة، لاسيما فيما يتعلق بمراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. ووفرت الأنشطة القائمة فرصة للويبو لتعميم بناء القدرات على المشاريع التعاونية المفتوحة دون الحاجة إلى تصميم برنامج جديد. ثم أشار الاستشاري إلى السؤال الذي طرحه وفد نيجيريا بشأن ما إذا كانت هناك منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة عملت في مجال التعاون المفتوح. وأعرب الاستشاري عن اعتقاده بأنه ينبغي النظر إلى التعاون المفتوح كأداة. وأفاد بأنها لم يكن نشاط في حد ذاته. وربما يمكن استكشاف منظمات الأمم المتحدة التي كانت تتصدى للتحديات العالمية من منظور تقني مثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في هذا الصدد. وينبغي للويبو أيضاً المشاركة في مؤتمرات خارج

منظومة الأمم المتحدة. وكانت الجامعات والقطاع الخاص تنظم فعاليات بشأن التعاون والابتكار المفتوح. وكانت هذه فرصة للويبو لإثبات الحضور واكتساب الخبرة، وخصوصا من جهات خارج منظومة الأمم المتحدة. ويمكن تقديم الدروس المستفادة للدول الأعضاء. وتعذ لك أمرا هاما ولا يكلف الكثير في تنفيذه. ويمكن أن تكون القيمة المستمدة من المشاركة الفعالة في المؤتمرات عالية جدا.

77. وأشار السيد بالوش، ممثل الأمانة، إلى بعض الملاحظات التي أبدت فيما يتعلق بإدارة المشروع وقضايا الميزانية. وأفادت الأمانة بأنه تم اعتماد المشروع في الدورة السادسة للجنة في نوفمبر 2010. وقد بدأت المنهجية القائمة على المشروع اعتبارا من الدورة الثالثة للجنة. وأفادت بأن المنهجية والقدرة على القيام بالمشاريع لم تنضج بحلول الدورة السادسة للجنة. وقامت اللجنة بإقرار أو النظر في المشاريع بين عامي 2009 و2011. وربما لم يتم إتقان الجوانب المتعلقة بوضع الميزانية وإدارة المشاريع في ذلك الوقت. وذكرت الأمانة أيضا أنه في عام 2010، وافقت الجمعية العامة على عملية وضع الميزانية لمشاريع اللجنة بعد اعتمادها من قبل لجنة البرنامج والميزانية. وابتداء من عام 2010، تم إدخال العديد من التحسينات إلى مشاريع اللجنة. ومن وجهة النظر هذه، بدأت عملية وضع الميزانية في النضج بعد اعتماد هذا القرار من قبل لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة. ومن داخل اللجنة، ساهم عدد من الوفود في العملية عن طريق طلب الحصول على التفاصيل في مختلف مجالات ميزانية المشاريع مثل تكاليف الموظفين والتكاليف المحددة غير المتعلقة بالموظفين. وفي وقت قريب من موعد الدورة السادسة للجنة، تم أيضا اعتماد مشروع تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج للويبو لدعم رصد وتقييم الأنشطة الإنمائية. وأشارت الأمانة إلى كل هذه العوامل لكي تبين للجنة بأن هذا المشروع كان واحدا من أوائل المشاريع التي تبنتها اللجنة. وأفادت بأن مهارات الأمانة في إدارة المشاريع وإعداد الميزانية نضجت قليلا منذ ذلك الحين. وكان هناك بعض التأخير الواضح في تنفيذ المشروع. وقد أخذت الأمانة ملاحظات مهمة وجديدة من خلال التوصيات التي قدمها المقيم وكذلك الملاحظات المقدمة من الحضور. ومن المؤكد أن تقوم بمراجعة كل هذه التوصيات وستحاول اتخاذ التدابير المناسبة.

78. وأشار السيد/ الجزائري، ممثل الأمانة، إلى السؤال الذي طرحه وفد البرازيل بشأن تعريف "التعاون المفتوح". وأفاد بأن وثيقة المشروع (CDIP/6/6) أوردت ما يلي: "سيقوم هذا المشروع ببدء واستكشاف مجموعة واسعة من الأنشطة لتبادل الخبرات حول بيئات الابتكار المفتوح (بما في ذلك البيئات التي تركز على المستخدم حيث يقوم المستخدمون بالمشاركة في إيجاد الابتكارات من خلال اتفاقات تعاونية مفتوحة) في البلدان المتقدمة والنامية، وكذلك نماذج الملكية الفكرية. ويمكن تعريف الابتكار التعاوني المفتوح على أنه التناضح والتناضح العكسي للمعرفة عبر غشاء مسامي يفصل بين منظمة وبيئتها أو بين مجتمع وبيئته. ويمكن تعزيزه من خلال مجموعة متنوعة من الترتيبات. وقد تشمل هذه الترتيبات النماذج التقليدية مثل الترخيص (من بين أمور أخرى، وبراءات الاختراع ونماذج المنفعة والعلامات التجارية وحقوق المؤلف والنماذج الصناعية والأسرار التجارية) والتعاقد من الباطن، والعقود التعاونية للبحث والتطوير والمشاريع المشتركة. وتشمل الخيارات الأخرى الاتجاهات التي تدعمها خدمة الانترنت التي تعزز الابتكار الذي يحفز العملاء بما في ذلك، من بين أمور أخرى، حشد المصادر ومسابقات الأفكار والمشاعات الإبداعية والبرمجيات مفتوحة المصدر." وتم وضع هذين الجانبين من التعريف في الاعتبار. وأشارت الأمانة إلى التعليقات التي أدلى بها وفد من الصين ووافقت على أن المشروع كان هاما بالنسبة لجميع البلدان. وشملت الدراسة التصنيفية التحليلية بشأن المشاريع التعاونية المفتوحة والنماذج القائمة على الملكية الفكرية ما يلي: "في مثل هذه النظم الإيكولوجية الشبكية للابتكار، يعد الإطار القوي لإدارة الملكية الفكرية الفعالة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونتيجة لذلك، سيتم تكبد تكاليف الدخول إلى السوق الدولية للتكنولوجيا، لاسيما من حيث البنية التحتية والمهارات اللازمة للإدارة الاستراتيجية للتعاونيات الخاصة بالابتكار المفتوح". وفيما يتعلق بالتعليق الذي أدلى به وفد نيجيريا بشأن تطبيق هذا المفهوم في البلدان النامية، أشارت الأمانة إلى الدراسة التقييمية المتعمقة التي أعدت في إطار المشروع. وأفادت بأن هذه الدراسة كانت الأولى التي بحثت التعاون المفتوح في العالم النامي. كما بحثت عددا من مبادرات التعاون المفتوح في أفريقيا مثل Ushahidi و iHub و Cyberpark للجزائر. وشجع ممثل الأمانة الوفد على فحص هذه الدراسة، لاسيما فيما يتعلق بالدروس المستفادة فيما يتعلق بالمبادرات المختلفة.

79. وفي إشارة إلى طلب وفد نيجيريا بتقديم عرض على المنصة التفاعلية، ذكرت الأمانة أنه وفقا لتوصية المقيم، تعترم الأمانة تقديم نسخة تجريبية في الدورة المقبلة للجنة التي ستعقد في شهر نوفمبر.

80. ودعا الرئيس اللجنة إلى الاطلاع على التقرير وتوصياته. وتمت الموافقة على ذلك نظرا لعدم وجود اعتراضات من الحضور.

النظر في الوثيقة CDIP/15/4 - تقرير تقييم المشروع المعني بتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية الوطنية ومؤسسات أصحاب المصلحة المعنية بالملكية الفكرية من اجل إدارة ومراقبة وتشجيع الصناعات الإبداعية وتعزيز الأداء وشبكة منظمات الإدارة الجماعية لحقوق المؤلف

81. طرح المستشار (السيد أوستين) تقرير التقييم. وقد تضمنت المنهجية المستخدمة لقاءات شخصية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من فريق المشروع والأمانة، ومراجعة المستندات الرئيسية، ودمج تصويبات الحقائق التي قامت بها الأمانة في التقرير النهائي. وكان الهدف من التقييم هو فهم الأمور التي سارت على ما يرام في المشروع والأمور التي لم تسر على ما يرام من خلال تقييم إطار تصميم المشروع، وإدارة المشروع، وقياس النتائج التي تم تحقيقها حتى الآن، وتقييم احتمالية استدامة النتائج التي تم تحقيقها. وتكون المشروع من أنشطة تم تصميمها بحيث تساعد على تحسين وتعزيز المؤسسات الوطنية ومنظمات أصحاب المصلحة التي تتعامل مع وتقوم بتمثيل الصناعات الإبداعية. وهدف إلى تعزيز فهمها لدور الملكية الفكرية في الإدارة الفعالة وتطوير الصناعات الإبداعية وتيسير إنشاء شبكات إقليمية ودون إقليمية للإدارة الجمعية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. ومن حيث التطبيق، تكون المشروع من عنصرين منفصلين تم إدارة كل منهما وتطبيقه بصورة منفصلة عن الآخر. وقد ركز العنصر الأول على الصناعات الإبداعية. وتضمنت الأهداف الرئيسة إعداد الأرض وإنشاء أساسات لتمكين مؤسسات الملكية الفكرية الوطنية والمبدعين وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال الصناعات الإبداعية من القيام بمزيد من التطوير والتحسين لقدراتهم المؤسسية، وتقييم أدوات قياس اللبؤيو لتقييم الإسهام الاقتصادي للصناعات الإبداعية وزيادة الوعي بالملكية الفكرية بوصفها عامل من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودعم وتقوية فهم المبدعين لإدارة الملكية الفكرية. وتضمنت الأنشطة الرئيسة للمشروع عقد ندوات وحلقات عمل في مناطق مختلفة من أجل تناول تلك الأهداف. وتم عقد أربعة فعاليات (اثنين في أفريقيا وواحد في آسيا وواحد في منطقة الكاريبي). وقد بدأ تطبيق هذا العنصر في إبريل 2009 وتم استكماله في 2010. وركز العنصر الثاني على منظمات الإدارة الجماعية (CMOs). وقد اتبعت منهجا تجريبيا يهدف إلى مد منظمات الإدارة الجماعية داخل شبكة غرب أفريقيا لحقوق المؤلف (WAN) بسلسلة من الأدوات لتمكينها من إنشاء برنامج إدارة جماعية رقمية مشترك من خلال عمل توحيد قياسي والإسراع في تبادل المعلومات بينها وبين بقية العالم لتحديد المصنفات والأطراف المعنية ذات الصلة بحيث يتم توزيع العوائد بصورة عادلة ونزيهة ومتوازنة. وخلال هذا العنصر من عناصر المشروع، تم تضمين مشروع تكميلي وهو مشروع رابطة الكاريبي لحقوق المؤلف (CCL). وركز هذا المشروع على ربط جوانب عمل المجتمعات الأعضاء التي كان يتم إدارتها بصورة منفصلة. وتضمن نهج/نظام عينات إقليمي للمصنفات المستخدمة في منطقة الكاريبي ونشر قواعد التوزيع المتسقة المتعلقة بالعوائد التي تم تحصيلها. وقد بدأ تطبيق هذا العنصر من عناصر المشروع أيضا، في إبريل 2009 وتم استكماله في يوليو 2014. وفي خلال هذا الإطار الزمني، واجه عنصر منظمات الإدارة الجماعية في المشروع عدد من التحديات فيما يتعلق بتحقيق أهداف المشروع الإقليمية وهو ما نتج عنه تعديل الإطار الزمني والوقت المحدد لاستكمال المشروع. وقد قام التقييم بتغطية ثلاثة مجالات وهي تصميم وإدارة المشروع، وفعالية المشروع واستدامته. وكانت هناك نتائج ستة رئيسة في مجال تصميم المشروع وإدارته. أولا، قدمت مستندات المشروع نظرة عامة مختصرة للمشروع من أجل تعريف الدول الأعضاء بالأنشطة الرئيسة التي تم التخطيط لها. لكنها لم تلق الضوء بصورة كافية على الطبيعة الفردية وغير المترابطة للمشروعين المتضمنين في وثيقة المشروع. ولم توفر الوثائق إرشادات لمدراء المشروع فيما يتعلق بمنهج إدارة المشروع وتطبيقه. ثانيا، تم تحديد عدد المخاطر بصورة مقدمة قبل وأثناء التنفيذ في مستندات المشروع الأصلية بالإضافة إلى تقارير تقدم سير العمل. وتم التخطيط لاستراتيجيات التخفيف للتعامل مع هذه المخاطر.. وفي بعض الحالات، ظهرت المخاطر التي تم تحديدها وتم تبني مناهج التخفيف ذات الصلة للتغلب عليها. ثالثا، تضمن

كلا عنصري المشروع مناهج لضمان الاستجابة للاتجاهات الناشئة سواء من خلال إدراج عملية التكيف للتكنولوجيا الجديدة في جداول أعمال حلقات العمل (عنصر الصناعات الإبداعية) أو من خلال متابعة التطورات التكنولوجية من أجل الاستجابة للتغيرات الخارجية كلما كان ذلك ضروريا (عنصر منظمات الإدارة الجماعية). رابعا، كان هناك مشاركة محدودة من الدول الأعضاء في المشروع بالرغم من إبلاغهم بصورة دورية عن تقدم سير العمل. وبالرغم من ذلك، فإن مشاركة الدول الأعضاء على مستوى القطر كان ضروريا لتنظيم مختلف حلقات العمل التي تم عقدها تحت مظلة عنصر المشروعات الإبداعية. وقد قام عدد من منظمات الإدارة الجماعية من الدول الأعضاء بالمشاركة في عنصر منظمات الإدارة الجماعية. وأخيرا، استطاع عنصر الصناعات الإبداعية احترام الإطار الزمني المخطط له للمشروع مع تطبيق كافة الأنشطة بحلول بداية عام 2010. أما عنصر منظمات الإدارة الجماعية في المشروع فقد واجه عدد من حالات التأخير بسبب تحديات غير متوقعة وضرورة إعادة توجيه المشروع بصورة كبيرة. وقد أدى ذلك إلى تطبيق إطار زمني مقداره 64 شهرا. وكان المجال التالي للتقييم هو الفاعلية. ولأغراض القيام بالتقييم، اعتبرت الفاعلية قياسا لدرجة قيام المشروع بتحقيق أهدافه التي تم وضعه من أجلها. وقد ركز التقييم على تقييم المشروع ككل بدلا من تقييم الأنشطة الفردية التي تم تطبيقها. وكانت هناك ثلاثة استنتاجات رئيسية في مجال الفاعلية. أولا، تم تحقيق أهداف مشروع الصناعات الإبداعية بنجاح خلال الإطار الزمني المخطط له. وتمت مواجهة بعض التحديات اللوجستية البسيطة في بعض حلقات العمل لكن تم التعامل معها بنجاح. ثانيا، استطاع عنصر المشروع تحقيق نتائج قصيرة المدى فيما يتعلق برضا المشاركين في حلقات العمل. وبالرغم من ذلك، لم يكن من الممكن في خلال الإطار الزمني للمشروع القيام بتقييم ما إذا كان هناك مزايا ورضا لدى المشاركين على المدى البعيد أم لا. ثالثا، استطاع عنصر منظمات الإدارة الجماعية في المشروع فقط تحقيق أحد أهدافه السبعة المقررة بسبب مواجهة عدد من التحديات الصعبة بما في ذلك عدم كفاية عدد أفراد الإدارة في المشروع وانهيار العناصر التكوينية المتوخاة في المشروع. وتم اتخاذ قرار مناسب بتعديل اتجاه المشروع خلال الإطار الزمني للتنفيذ. وبالرغم من عدم تحقيق أهداف المشروع بصفة عامة كما تم تصورها في الأصل، تم القيام بعدد من الأنشطة أثناء الإطار الزمني الذي تم تدميده للمشروع. وفيما يتعلق بالفاعلية، يمكن اعتبار عنصر الصناعات الإبداعية في المشروع فعالا فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي وضع من أجلها على المدى القصير على الأقل. ولم يكن الحال كذلك بالنسبة لعنصر منظمات الإدارة الجماعية حيث لم يتم تطبيق المشروع كما هو مخطط. وكان المجال الثالث للتقييم هو الاستدامة. وهناك استنتاجان رئيسان في هذا المجال. أولا، بدون متابعة مستمرة للمشاركين كان من المستحيل قياس الأثر طويل المدى للفعاليات التي تم عقدها خلال عنصر الصناعات الإبداعية. وقد تم التقدم بعدد من طلبات المتابعة بعد الفعاليات وسوف يتم الاستمرار في القيام بالدراسات الاقتصادية باستخدام مناهج الويبو كأحد الأنشطة المنتظمة للويبو. ثانيا، عنصر منظمات الإدارة الجماعية في المشروع الذي تم إعادة توجيهه يتم دعمه حاليا من خلال الميزانية المعتادة للويبو. وبالرغم من أنها قد استمرت في استهداف الدول الأقل نموا في غرب أفريقيا، تضمنت أيضا أجزاء أخرى من أفريقيا بالإضافة إلى منطقة الكاريبي وآسيا. وتم اقتراح أربع توصيات للعمل المستقبلي من أجل الاستجابة للاستنتاجات الرئيسية للتقييم. وكان هناك توصيتان حول تصميم وإدارة المشروع. أولا، حيثما كان يجب تطبيق مشروعات معقدة، تستفيد مستندات المشروع من إرشادات مدراء المشروع فيما يتعلق بمناهج إدارة وتطبيق المشروع. ثانيا، سيكون من العملي في المستقبل فيما يتعلق بإعداد التقارير والمتابعة أن يتم ضمان عرض المشروعات المنفردة والمنفصلة في مستندات مشروع منفصلة. وكان هناك توصيتان حول الفاعلية. أولا، إن تنظيم حلقات العمل والندوات يمكن أن تتضمن إطار لوجستي معقد واعتماد على الشركاء المحليين. وقبل تنظيم مثل هذه الفعاليات يجب القيام بتقييم الشركاء على أرض الواقع لضمان إمكانية الاعتماد على شركاء مختارين للمساعدة في التخطيط للفعاليات بتفاصيل كافية لتجنب مواجهة مصاعب عملية ولوجستية مفاجئة. وأخيرا، يجب تضمين تصميم المشروعات المستقبلية مراقبة بعد الفعالية للمشاركين على فترات تقسم إلى أسابيع أو أشهر أو سنوات بعد الفعالية حتى تستطيع الويبو التوصل إلى فهم أفضل لفاعلية وتأثير الفعاليات. وسوف يساعد ذلك على ضمان تصميم الفعاليات ومحتواها بأكثر الطرق فاعلية.

82. وصرح وفد الاتحاد الروسي بأن التوصيات الواردة في التقرير مفيدة. عند تطبيق مشروعات معقدة على سبيل المثال يوصى بأن تستفيد مستندات المشروع من تضمين إرشادات من مدراء المشروع فيما يتعلق بمناهج إدارة وتنفيذ المشروع. كما

أوصي أيضا بإدراج عملية متابعة المشاركين بعد الفاعلية في تصميم المشروعات المستقبلية حتى تستطيع الويبو التوصل إلى فهم أفضل لفاعلية وتأثير الفعاليات. وسوف يساعد ذلك على ضمان تصميم الفعاليات ومحتواها بأكثر الطرق فاعلية. وكانت هذه التوصيات مفيدة أيضا بالنسبة للمشروعات الأخرى التي قامت الويبو بتنفيذها. ويجب تضمين عملية متابعة المشاركين في تصميم المشروعات المستقبلية.

83. ويود وفد المكسيك من اللجنة والأمانة النظر في الآثار طويلة المدى للمشروع. ويود سماع خبرات دول استفادت من المشروعات. وأيد الوفد التوصيات الواردة في التقرير.

84. وذكر وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بأن المشروع قد تم تبنيه في عام 2009. وتم تبني المشروع في الجلسة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتعزيز قدرات الحكومة ومؤسسات أصحاب المصلحة الوطنية في إدارة ومتابعة ودعم الصناعات الإبداعية وتعزيز أداء شبكات منظمات الإدارة الجماعية. وكان هذا الأمر هاما بالنسبة للصناعات الإبداعية في كافة الدول النامية وفي أفريقيا بوجه خاص. وأشار الوفد إلى دور الأصول غير الملموسة في الاقتصاد العالمي. وتزايد أهمية الصناعات الإبداعية. وتعتبر عملية كفاية الإدارة للموارد الإبداعية من التحديات الحقيقية التي تواجه مستقبل الثقافة في أفريقيا والتي كانت قارة غنية من الناحية الثقافية. وفي هذا الصدد، سوف تستفيد المنطقة بشكل كبير من فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي توفرها موارد الثروة الهامة هذه. وكانت هناك حاجة إلى دعم وتعزيز قطاعات الصناعات الإبداعية بها من أجل الاستفادة من المزايا المالية التي قد تنشأ عنها. ويمكن التعامل مع هذا الأمر من خلال تعزيز ودعم وإضفاء الصفة الاحترافية على الصناعات الوطنية الإبداعية وتحديث منظمات الإدارة الجماعية من خلال دمج آليات رقمية وتطبيق ممارسات إدارة وطنية معيارية والربط بين هذه المنظمات. وأشارت المجموعة إلى أن منهجية التقييم اعتمدت على مقابلات شخصية مع الأمانة ومراجعة للمؤلفات. وفي هذا الصدد، عبرت المجموعة عن اعتقادها بأنه سيكون من المناسب أن يتم عقد لقاءات مع نقاط الاتصال الوطنية إن وُجدت في الدول المستفيدة. وألقى التقرير الضوء على أهمية المشروع في الوفاء باحتياجات المجموعات المستهدفة. وفي أعقاب القيام بتحليل للتقرير، عبرت المجموعة عن اعتقادها بأن هيكل وإدارة المشروع قد تم عرضها بصورة مناسبة. كما تم تحديد فاعلية المشروع كذلك. وقد تم تحقيق أهداف عنصر المشروعات الإبداعية في المشروع بنجاح في خلال الإطار الزمني المحدد. وبالرغم من ذلك، فإن عنصر منظمات الإدارة الجماعية قد استطاع فقط تحقيق واحد من الأهداف السبعة المخطط لها. وكانت هناك أيضا درجة جيدة من إدارة المخاطر بسبب تبني مناهج التخفيف ذات الصلة للتغلب على المخاطر عند ظهورها. ووافقت المجموعة على بعض توصيات المقيم وخاصة تلك التي تتعلق بإدراج مبادئ توجيهية للمشروع بالنسبة للمشروعات المعقدة وتضمين المراقبة الإشرافية وآلية التقييم بالإضافة إلى مدير المشروع. كما أيدت أيضا التوصية المتعلقة بعرض المشروعات الفردية والمنفصلة في مستندات مشروع منفصلة من أجل تيسير عملية إعداد التقارير والمتابعة. كما أيدت أيضا توصية حول خطوات المتابعة طويلة المدى لتقييم فاعلية وفائدة المشروع. وبالرغم من ذلك، كان لدى المجموعة شكوك تتعلق بتوصيات المقيم المتعلقة بالتعامل مع التحديات اللوجستية لأنها لم تكن ذات صلة في سياق الدعم الفني ونشاطات التنمية. إن جوهر عملية المساعدة التنموية تتمثل في تعزيز قدرات وإمكانيات المناطق والدول وأصحاب المصلحة التي تعاني من فجوات في القدرات.

85. وأشار وفد كندا إلى أن تقرير التقييم قد عكس اختصاصاته. ولم يتم تصميم التقييم بهدف تقييم أنشطة المشروع المنفردة. وبالرغم من ذلك، تساءل الوفد عما إذا كان يمكن إعطاء المزيد من الاهتمام لتحديد ما إذا كانت الأنشطة قد حققت أهدافها المعلنة، وما إذا كان يمكن تحقيق الأهداف بصورة أفضل من خلال أنشطة مختلفة. وفي هذا الصدد، سوف يكون من المفيد أن يتم عمل لقاءات مع المستفيدين والحصول على معلومات عن الآثار والنتائج الأخيرة لهذه المشروعات. إن إعطاء هذا الأمر مزيد من الاهتمام ووضع مؤشرات مقدما من أجل قياس الآثار والنتائج بصورة واضحة سوف يسمح لأعضاء اللجنة بالتوصل إلى فهم أفضل لأنواع المشروعات المناسبة لتحقيق مختلف الأهداف.

86. وشجع وفد سويسرا على استخدام أدوات إدارة المشروع في المشروعات المستقبلية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وسوف يسمح ذلك بالقيام بصورة تتميز بالكفاءة بتنفيذ المشروع وإعداد التقارير وتحقيق نتائج ملموسة وقابلة للقياس بالإضافة إلى تحقيق الاستفادة. ورحب الوفد بتوصيات المقيم ودعم تعميمها في مشروعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأكد الوفد على التقدم الذي أحرزته الأمانة. ويجب على الأمانة الاستمرار في تعزيز قدراتها على التعامل مع هذه المسائل في عملية التخطيط للمشروعات.
87. وعبر وفد عمان عن رغبته في معرفة سبب عدم وجود توصيات حول استدامة المشروع. وكان هذا المجال مجالاً هاماً يمكن أن يساعد في تنفيذ المشروعات المستقبلية.
88. وأيد وفد أوغندا بيان وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وبالرغم من ذلك، عبر عن اعتقاده بأن التقرير كان تقريراً عاماً. وقد كان الوفد يتوقع من المقيم أن يضمن التقرير مصفوفة تشير إلى مستوى القدرات التي اكتسبتها الحكومات والمؤسسات الوطنية من خلال المشروع. وفي الوقت الحالي، كان من الصعب التأكد من مقدار تعزيز القدرات من خلال المشروع.
89. وقد دعا الرئيس المستشار إلى الرد على التعليقات التي أوردتها الوفود.
90. وأشارت المستشارة (السيدة أوستين) إلى السؤال الذي أثاره وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية حول عما إذا كان من الملائم عقد مقابلات شخصية مع نقاط النشاط الوطنية. وكما تم التأكيد في تقرير التقييم، تم عقد مناقشات مع العاملين بالأمانة. وتمت مناقشة إمكانية عقد مناقشات مع أطراف أخرى. ولأن حلقات العمل قد تم استكمالها قبل أربعة أعوام من التقييم، كان من الصعب الوصول إلى بعض المشاركين. ومن الناحية المثالية، سيكون من الجيد التحدث إلى بعض أصحاب المصلحة الخارجيين. وإجابة على السؤال الذي أثاره وفد عمان حول سبب عدم وجود توصيات تتعلق بالاستدامة، اعتقدت المستشارة أن التوصية رقم 4 المتعلقة بالمتابعة في مرحلة ما بعد الحدث تغطي بعض عناصر الاستدامة لأنها تدرس الآثار بعيدة المدى للأحداث على المشاركين. وتضمنت التوصية وضع نظام متابعة يبحث الآثار بعيدة المدى. وقد أشارت المستشارة إلى تعليق وفد أوغندا الذي يتعلق بأن التقرير كان عاماً ولم يتضمن مصفوفة للتأكيد على قدرات الحكومات الوطنية. واعتقدت أن الوفد قد أشار بصفة أساسية إلى مكون جمعيات الإدارة الجماعية. وفي هذا الصدد، أكدت على أنه تم تحقيق هدف واحد من الأهداف السبعة للمشروع. ولم يكن من الممكن بحث قدرات الحكومات طالما أن أهداف المشروع لم يتم تطبيقها كما تم تصورها.
91. ودعا الرئيس اللجنة إلى دراسة التقرير بشرط عدم وجود ملاحظات من قبل الحضور.
92. وأشار وفد الأكوادور إلى أن الوثيقة تطلبت من اللجنة أن تحيط علماً بالمعلومات الواردة في التقرير. وبالرغم من ذلك، تساءل عما إذا كان ذلك كافياً أم لا. واعتقد الوفد وجوب اتخاذ إجراء لضمان تطبيق توصيات المقيم في المشروعات المستقبلية.
93. ووافق وفد عمان على تعليقات وفد الإكوادور. وبالإشارة إلى تعليقات المستشارة المتعلقة بالاستدامة صرح الوفد بأن التقييم يجب أن يتم على المدى الطويل. إن الاستفادة تعد جزءاً من فاعلية المشروع. ومن المطلوب وجود متابعة مستمرة للمشاركين لتحديد ما إذا كان يجب الحصول على مزايا بعيدة المدى من المشروع. كما كانت المتابعة المستمرة للمشروعات أمراً ضرورياً لتقييم الاستفادة طويلة المدى.

94. وكان وفد كينيا يبحث عن إيضاحات من الأمانة حول الوضع الحالي للمشروع. وسوف يود معرفة ما إذا كان قد تم هجر المشروع أو تم تبسيطه أو إذا كانت الأمانة في حاجة إلى مزيد من الوقت لتطبيق المشروع. وقد كان وفد كينيا ووفود دول أفريقية أخرى مهتمة بصفة خاصة بالمشروع وخاصة ما يتعلق بالملكون الخاص بجمعيات الإدارة الجماعية.
95. وتحدث وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وأثار نفس السؤال. وقد أشارت بعض ردود الأفعال من العواصم إلى أن المشروع كان يحتاج إلى مزيد من الوقت وأنهم يريدون تمديد المشروع. وتود المجموعة أن تعرف ما الذي يدور بخلد الأمانة بالنسبة لمستقبل هذا المشروع وما إذا سيتم تمديده.
96. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على الأسئلة التي طرحها المشاركون.
97. وأشارت الأمانة (السيد بالوتش) إلى سؤال يتعلق بما يجب القيام به بالنسبة للتوصيات. وعندما أحاطت اللجنة علماً بالوثيقة لم يتم طرح التوصيات التي قام بها المقيمون جانباً. وفي العديد من الحالات، بما في ذلك هذا المشروع، كانت التوصيات أحياناً ذات طبيعة عريضة. فقد تعاملت مع النواحي الإدارية للمشروع. وقد احتفظت الأمانة بقاعدة بيانات داخلية لكافة التوصيات وقامت بمتابعتها. وبذلك، فيما يتعلق بالتوصيات ذات الصلة بإدارة المشروع قامت الأمانة بدمج عدد من التوصيات. وقد تم تطبيقها على المشروعات الجديدة. بالرغم من عدم وجود مشروعات جديدة. وقد كان آخر مشروع يتعلق بقطاع السمعيات والبصريات في بوركينافاسو وبعض الدول الأفريقية. وقد كان المشروع الذي طرحته مصر فيما يتعلق بالسياحة على مائدة المفاوضات. وتم تطبيق التوصيات التي تقدم بها العديد من المقيمين في الماضي، وسوف يستمر تطبيقها في المشروعات المستقبلية. فعلى سبيل المثال، قام مقيم المشروع فيما يتعلق بالمشروعات الجماعية المفتوحة والتماذج التي تعتمد على الملكية الفكرية بعمل توصيات حول تطبيق تخطيط وأدوات الرقابة في إدارة المشروع. وسوف يتم تطبيق عناصر هذه التوصية في المشروعات المستقبلية. ولم يتم إسقاط مثل هذه التوصيات. وسوف يتم تطبيقها على المشروعات الجديدة. وكانت هناك أيضاً توصيات تتعلق بمشروعات معينة. ولم تعد بعض التوصيات الخاصة ببعض المشروعات قابلة للتطبيق لأن المشروع قد انتهى وانتقلت أعماله أو تم دمجها في العمل المعتاد في المنظمة. وإذا تم اقتراح المرحلة الثانية من المشروع، سيقوم مدير المشروع باستغلال توصيات المقيم في صياغة الاقتراح. كما تأكدت الدول الأعضاء أيضاً أن التوصيات قد تم تطبيقها عندما قاموا بمراجعة الموافقة على المرحلة الثانية. وإذا تم عمل مراجعة خارجية لعمل الويبو تقوم الجهات الخارجية أيضاً بالنظر في هذه التوصيات. وعند مراجعة عمل الويبو على سبيل المثال قامت وحدة التفتيش المشترك بتقديم ملاحظات حول بعض التوصيات التي تقدم بها مقيموا مشروعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وبحثوا عن استجابة من المنظمة حول ما تم القيام به فيما يتعلق بهذه التوصيات. وبذلك، ظلت التوصيات فعالة وسيتم استخدامها حيثما أمكن تطبيقها. واتجهت الأمانة نحو مكون جمعيات الإدارة الجماعية في المشروع والذي تعرض إلى تأخير كبير. وكانت هناك تحديات فنية. وكانت المنظمة تبحث عن العديد من الشركاء. وبسبب الظروف، فإن العمل المطلوب كان يتم إعادة توجيهه بصورة مستمرة. وفي لحظة ما، تقرر ألا يتم الاحتفاظ بالعمل تحت مظلة المشروع. وكان السبب في ذلك هو أن المشروع يتطلب تاريخ محدد لاستكمالها. ولأنه بدأ أن العمل مستمر وقامت المنظمة أيضاً بأنشطة تساعد جمعيات الإدارة الجماعية كجزء من عملها المعتاد، تقرر، قبل تقرير التقييم، أن يصبح جزء من العمل المعتاد للمنظمة وألا يتم الحفاظ عليه تحت مظلة المشروع. وقد قامت اللجنة باتخاذ القرار عندما قررت أن المشروع يجب أن يغلق ويصبح جزء من العمل المعتاد للمنظمة، وإلا فإنه سيستمر عاماً بعد عام. وقد تم القيام بالعمل تحت مظلة العمل المعتاد للويبو الخاص بدعم جمعيات الإدارة الجماعية.
98. وتساءل الرئيس عما إذا كانت اللجنة ستحيط علماً بالتقرير وتبني التوصيات الوارد هبه.
99. وأكد وفد نيجيريا متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أنه لا يوافق على التوصية رقم 3 والتي أشارت إلى المشكلات اللوجستية الخاصة بالتخطيط للاجتماعات. ولم تتقبل المجموعة هذه التوصية.

100. وصرحت الأمانة (السيد بالوتش) بأنه درس تطبيق التوصيات في ضوء المناقشات التي جرت في اللجنة. وقامت بدراسة التقرير لمعرفة ما إذا كانت هناك أية تحفظات على التوصية. ولذلك، سوف تحيط علماً بتحفظات وتوصيات المجموعة الأفريقية.

101. ودعا الرئيس اللجنة إلى الإحاطة علماً بالتقرير وتبني التوصيات والتحفظات التي قامت بها المجموعة الأفريقية. وقد تم الاتفاق على ذلك بشرط عدم وجود اعتراضات من الحضور.

فقرة جدول الأعمال رقم 7: دراسة برنامج العمل الخاص بتطبيق التوصيات التي تم تبنيها

دراسة الوثيقتين رقم CDIP/14/11 و CDIP/12/5 - قرار الجمعية العامة لليوبو حول الأمور المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

102. قام الرئيس بفتح المناقشات حول قرار الجمعية العامة لليوبو المتعلق بالأمور الخاصة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقام بقراءة ما يلي: " طالبت الجمعية العامة لليوبو في دورتها الثالثة والأربعين المنعقدة في الفترة من 23 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2013 اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بمناقشة تطبيق تكليف اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وتطبيق آليات التنسيق في دورتها الثانية عشر والثالثة عشر. وقد تم تناول الأمور المذكورة بعالية في الدورتين الثانية عشر والثالثة عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المنعقدتين في الفترة من 18 إلى 21 نوفمبر وفي الفترة من 19 وحتى 23 مايو 2014 على التوالي. ولم تتمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق حول هذه الأمور وطالبت الجمعية العامة بالسماح لها في الاستمرار في المناقشات أثناء الدورتين الرابعة عشر والخامسة عشر وإعداد تقرير وتقديم توصيات حول الأمرين إلى الجمعية العامة في 2015. وقامت الجمعية العامة لليوبو في جلستها السادسة والأربعين المنعقدة في الفترة من 22 وحتى 30 سبتمبر 2014 بالموافقة على التمديد المطلوب من قبل اللجنة".

103. وذكر وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بالمناقشات المطولة حول هذين الأمرين. وقد تم إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في أعقاب قرار الجمعية العامة في عام 2007. وقد تم منح اللجنة تفويضاً تضمن ثلاثة دعائم. وبالرغم من ذلك، لم تقم اللجنة بتطبيق الدعامة الثالثة وهي مناقشة الملكية الفكرية والمسائل المتعلقة بالتنمية. وتود المجموعة أن تقوم اللجنة بالقيام بتسوية نهائية هذه المشكلة أثناء الدورة. وقد تم تبني آليات التنسيق في 2010. وتقف جميع لجان اليوبو على قدم المساواة. ويتم مطالبتها بإعداد تقارير حول مساهماتها في توصيات جدول أعمال التنمية. وظلت اللجنة قلقة بشأن عدم تطبيق لجنة الميزانية ولجنة المعايير لهذا الالتزام. ولم يقوموا بالوفاء بالتزامهم. وكانت هناك فائدة من المناقشات المتعلقة بتوصيات جدول أعمال التنمية في لجنة الميزانية لأنها تشرف على كافة برامج اليوبو مع النفاذ إلى كافة مجموعات توصيات جدول أعمال التنمية. إن المناقشات المتعلقة بتوصيات جدول أعمال التنمية بالإضافة إلى الإسهام في التطبيق من قبل لجنة المعايير سوف يساعد في إحداث فهم أفضل لكيفية قيام اليوبو بتطبيق توصيات جدول أعمال التنمية وما إذا كان قد تم الوفاء بالأهداف المحددة. ويمكن أيضاً أن تساعد لجنة الميزانية على التقييم الأفضل لتحديات التنمية التي تواجهها الدول النامية. ويمكن أن يتكون ذلك من قرارات استرشادية تتعلق بتخصيص الأرصدة. وقامت لجنة المعايير بمناقشة وتطوير المقاييس الخاصة بالتصنيف ونواحي الملكية الفكرية الأخرى. وقد كان لذلك تأثير على وضع المعايير. ولهذا السبب، تود المجموعة قيام لجنة المعايير بإعداد تقارير حول أنشطتها المتعلقة بتطبيق توصيات جدول أعمال التنمية. ولم تتوقع من تلك اللجان تقديم كافة التقارير. وبالرغم من ذلك، تود منها تقديم تقارير إلى الجمعية العامة. وسوف يتم إرسال تلك التقارير بعد ذلك إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لمناقشتها. وقد تمت مناقشة هذا البند من بنود جدول الأعمال في عدد من الدورات. وتأمل المجموعة أن تتمكن اللجنة من حل الموضوع في هذه الدورة والانتقال إلى المسائل الأخرى ذات الصلة التي تتعلق بالمشروعات. وأشارت المجموعة إلى أنه في كل مرة يثار فيها هذا البند تعيد الوفود إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

والجمعية العامة مرة أخرى على التزامها بإنجاز تلك الالتزامات. ولذلك، حثت المجموعة الوفود على السماح للجنة بالوفاء بهذا الالتزام.

104. وأشار وفد رومانيا، متحدًا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، أن هاتين المسألتين قد تمت مناقشتها بصورة كافية في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والجمعية العامة. وعبرت المجموعة عن أملها في أن تساعد المناقشات المستمرة في تسوية الخلافات. وفي الدورة الأخيرة، استطاعت اللجنة الاتفاق بشأن مسائل هامة مثل اختصاصات المراجعة المستقلة لتطبيق توصيات جدول أعمال التنمية بالإضافة إلى المؤتمر الدولي المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. وأكدت المجموعة على العناصر الأساسية لموقفها المتعلق بالمسائل التي لم تتم تسويتها. إن وجود بند جديد على جدول أعمال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لن يضيف قيمة لأنه لا يوجد شيء على جدول الأعمال الحالي يمنع اللجنة من تناول المسائل الهامة على أساس مخصص. وفيما يتعلق بآلية التنسيق، صرحت المجموعة بأن تعميم جدول أعمال التنمية وجهود التنسيق يجب أن يتم في كافة أجهزة الويبو بشرط أن تكون ذات صلة بهذا الهدف. ويستثنى ذلك لجنة المعايير ولجنة الميزانية. ويجب صياغة تقرير حول كيفية اسهام الأجهزة ذات الصلة في جدول أعمال التنمية.

105. وصرح وفد المكسيك بأن المناقشات المتعلقة بهذا البند كانت ضرورية من أجل تسوية بعض الأمور التي هدمت عمل لجان الويبو الأخرى مثل لجنة المعايير. وقد كانت هناك مواقف متشددة بشأن تفسير تطبيق آلية التنسيق وهو ما منع لجنة المعايير من الإسهام في تطوير معايير فنية يتم تطبيقها في الويبو وتكون مفيدة بالنسبة لعرض المعلومات من قبل مكاتب الملكية الفكرية. ووفقًا لتفسير الجمعية العامة في قرارها عام 2010 يجب أن تقوم آلية التنسيق بتيسير عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأجهزة الويبو الأخرى. وذكر الوفد باقتراحه المتعلق بتيسير المناقشات المتعلقة بهذه المسألة في الدورة الأخيرة. وبالرغم من ذلك، لم يكن هناك اهتمام من قبل بعض الوفود التي عارضت عقد مناقشات حول هذا الموضوع. وقد تبنت كافة الدول الأعضاء آلية التنسيق لمتابعة تطبيق توصيات جدول أعمال التنمية. أما الصياغة المتعلقة بتطبيق آلية التنسيق فقد كانت عرضة لنطاق واسع من التفسيرات. وبالرغم من ذلك، فإن روح التوصيات الخمسة والأربعين لجدول أعمال التنمية وفرت مبادئ توجيهية مختلفة لاستخدام الملكية الفكرية كقائمة للتنمية. أما الأنشطة التي تمت فيما يتعلق بآلية التنسيق، فلا يجب أن تؤدي إلى تداخل الأنشطة أو ازدواجية المعلومات. ويجب أن تقوم آلية التنسيق بدراسة مسائل واضحة يمكن أن تقود الدول الأعضاء إلى التمكن من التقييم المناسب لعمل الويبو المتعلق بتطبيق التوصيات. ولذلك، فقد حث الوفد الدول الأعضاء على دراسة مواقفها المتعلقة بهذه المسألة والخروج بأفكار جديدة حول السير قدما.

106. وقد أوضح وفد اليابان، متحدًا بالنيابة عن المجموعة بآء، موقفه المعروف حول هذه المسألة. وقد قامت اللجنة بمناقشة قضايا معينة تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. وقد كانت المجموعة مستعدة للاستمرار في مثل هذا الممارسات المتماشية مع التكليف الذي أعطي للجنة من قبل الجمعية العامة في دورة 2007. ولم تكن مقتنعة بعد بشأن ما الذي تم إغفاله بالفعل فيما يتعلق بالجواهر بدون بند جدول الأعمال الجديد المقترح وما القيمة التي يمكن أن يضيفها هذا البند. وكان للدول الأعضاء الحق في طلب إضافة بنود محددة لجدول الأعمال إذا كان هناك أمور يودون مناقشتها في اللجنة وتماشى مع القواعد العامة للإجراءات. ولم يكن من الواضح ما هي القضايا الإضافية التي ستتم مناقشتها في ظل بند جدول الأعمال الجديد المقترح لأن الدور العام للجنة هو مناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وفيما يتعلق بآليات التنسيق والمتابعة، وإجراءات إعداد التقارير والتقييم، أشارت المجموعة إلى مقترح وفد المكسيك. وشاركت المخاوف الأولية التي تتعلق بالمقترح بأن المناقشات الخاصة بآلية التنسيق لا يجب أن تؤثر سلبًا على الأعمال الفنية الأخرى في الويبو ويجب أن تكون مكملة لعمل اللجان الأخرى. وقد تزايدت مخاوفها في أعقاب تأجيل دورة لجنة المعايير والتي كان من المقرر عقدها في يونيو. وقد تم تأجيلها نتيجة لعدم وجود اتفاق بشأن مسائل معلقة تتعلق بآلية التنسيق. واستمرت المجموعة في الاعتقاد بأنه يجب احترام المبادئ التالية في عملية البحث عن حل لهذا البند ولتطبيق آلية التنسيق. أولاً، إن أجهزة الويبو ذات الصلة ليست جميعها تابعة للويبو. وقد كان هذا الأمر جلياً في الصياغة. ثانياً، يقوم كل جهاز بنفسه بتحديد الأهمية ولا تقوم بذلك اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. والسبب في ذلك هو أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تقف في نفس مستوى اللجان الأخرى وليست في

مكانة تجعلها تستطيع توجيه تعليمات مباشرة إلى اللجان الأخرى. وأخيراً، فيما يتعلق بشكل التقرير المتعلق بالإسهام في تطبيق توصيات جدول أعمال التنمية، صرحت المجموعة بأن أجهزة الويبو ذات الصلة يمكنها إعداد تقارير حول إسهاماتها بطريقتها الخاصة وليس هناك مجال لقيام الأمانة بالعمل في هذا الاتجاه.

107. وأحاط وفد لاتفيا، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، علماً بقرار الجمعية العامة لليوبو في دورتها السادسة والأربعين حول الأمور المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية والتي قامت فيها الجمعية العامة بتأييد طلب اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية الخاص بالاستمرار في المناقشات. وقد حققت الويبو تقدماً كبيراً في تطبيق جدول أعمال التنمية كما تم التأكيد عدة مرات من قبل المدير العام وتقارير تقدم سير العمل. ومن خلال التعريفات المحددة، فإن الهدف الأساسي للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية هو مناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وقد نجحت في القيام بذلك، واستطاعت تحقيق التكليف الخاص بها. ولذلك، فإن التغييرات التي طالبت بها بعض الوفود لم تكن ضرورية لقيام اللجنة بالتعامل مع المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية وتطبيق جدول أعمال التنمية من قبل أجهزة الويبو. وفيما يتعلق بآلية التنسيق، علم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بأن هناك تفسيرات مختلفة لمعنى مصطلح "أجهزة الويبو ذات الصلة". وأكدت على موقفها القائل بأنه ليست كل أجهزة الويبو أجهزة ذات صلة بالنسبة لآلية التنسيق. وبالرغم من ذلك، فقد كانت مستعدة للاستمرار في المناقشات حول هذا الموضوع بهدف التوصل إلى حل متوازن وقابل للتطبيق ومقبول للجميع.

108. وصرح وفد البرازيل بأن مواقف الوفود كانت معروفة جيداً. وكان هذين الموضوعين هامين للغاية من أجل التطبيق الكامل لجدول أعمال التنمية. ودعم الوفد تعليقات وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

109. وذكر وفد جمهورية إيران الإسلامية بأنه في 2007 قامت الجمعية العامة لليوبو بتبني توصيات جدول أعمال التنمية الخمسة والأربعين وقامت بإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية كلجنة تركز جهودها لتطبيق تلك التوصيات. وقد أعطى القرار للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ثلاثة تكليفات بما في ذلك ما يلي، "متابعة وتقييم ومناقشة وإعداد تقارير حول تطبيق التوصيات التي تم تبنيها، والقيام من أجل ذلك بالتنسيق مع أجهزة الويبو ذات الصلة، ومناقشة المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية وفقاً لاتفاق اللجنة إلى جانب المسائل التي قررت الجمعية العامة". وفي عام 2010، قامت الجمعية العامة بتبني آليات التنسيق والمتابعة والتقييم وإجراءات إعداد التقارير من أجل تطبيق المتطلبات الخاصة بأجهزة الويبو ذات الصلة التي تمكنها من إعداد تقارير بصورة سنوية حول إسهاماتها المتعلقة بتطبيق توصيات جدول أعمال التنمية بهدف تطبيق جدول أعمال التنمية في كافة أجهزة الويبو بالإضافة إلى متابعة وتقييم تطبيق جدول أعمال التنمية. وقد قامت كافة الدول الأعضاء بالموافقة على الآلية لتعزيز التنسيق بين مختلف لجان الويبو في مجال أنشطة التنمية. وبالرغم من ذلك، لم يتم استكمال تطبيقها بسبب عدم رغبة مجموعة واحدة في المطالبة باعتبار لجنة المعايير ولجنة الميزانية لجان ويبو ذات صلة فيما يتعلق بإعداد التقارير كما هو مطلوب وفقاً لآلية التنسيق. ويجب أن تمثل توصيات جدول أعمال التنمية جزءاً لا يتجزأ من عمل تلك اللجنتين. وقد كانت آلية التنسيق هامة بالنسبة لتعميم جدول أعمال التنمية في كافة أجهزة الويبو. إن غياب لجنة المعايير ولجنة الميزانية قد أثار مخاوف كبيرة. وعبر الوفد عن أمله في التوصل إلى حل لهذه المسألة العالقة. وقد أشار الوفد إلى المسألة المعلقة منذ وقت طويل والمتعلقة بجدول الأعمال الجديد حول المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. ووفقاً لتكليفها، يجب على اللجنة تقديم توصيات إلى الجمعية العامة. ولن تتمكن من تقديم توصيات عملية للجمعية العامة في مجال وضع معايير على أساس التنمية بدون عقد مناقشات حول الملكية الفكرية والتنمية. لقد حان الوقت لقيام اللجنة بالمشاركة في مناقشات حول الهدف الأولي من وراء تشكيلها ومستقبلها. ويجب أن تقوم اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بتقييم المزايا الملموسة لعملية تشكيلها على الدول النامية واستكشاف ما إذا كان عملها قد استطاع تلبية توقعات الدول النامية. في 2010، قامت مجموعة جدول أعمال التنمية بتقديم مقترح كتابي يتضمن بنداً دائماً حول المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية في جدول أعمال اللجنة. وقد دعمت اللجنة بقوة مقترح مجموعة جدول أعمال التنمية حول تطبيق الدعامات الثلاثة في تكليف اللجنة من قبل الجمعية العامة في 2007.

110. وأيد وفد السنغال طلب وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بحل المسائل العالقة في هذه الدورة. وتحتاج اللجنة إلى تركيز اهتمامها على المسائل المتعلقة بالقرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء. ويجب أن يتضمن تطبيق آلية التنسيق كافة لجان الويبو. ويجب أن تقوم جميعها بإعداد تقارير حول إسهاماتها في توصيات جدول أعمال التنمية. ويجب أن تكون كافة اللجان متساوية. ولذلك فمن غير المفهوم في هذا الصدد استبعاد لجنة المعايير ولجنة الميزانية. ويجب تعميم جدول أعمال التنمية في كافة لجان الويبو.

111. ودعم وفد الجزائر بيانات وفود جمهورية إيران الإسلامية والبرازيل والسنغال علاوة على بيان نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ويجب أن يتضمن تطبيق آلية التنسيق كافة لجان الويبو. كما كان الوفد يشعر بالقلق أيضا إزاء طريقة إعداد التقارير. في الوقت الحالي، تعتبر التقارير مجرد تجميع فقط لبيانات الدول الأعضاء. ولا يوجد أي تحليلات. ولا يوجد جوهر بالتقارير. وهناك حاجة إلى دراسة شكل التقارير. وفيما يتعلق بتطبيق الدعامة الثالثة لتكليف اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ذكر الوفد بأن اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية تضمن عدد من المسائل التي يمكن مناقشتها تحت مظلة بند جدول الأعمال المقترح. وكان يمكن مناقشة التقارير المتعلقة بندوات الويبو الخاصة بالملكية الفكرية والتنمية، ومشاركة الويبو في اجتماعات الأمم المتحدة والإعداد للندوات وأمور أخرى في ظل بند جدول الأعمال المقترح بدون حدوث أي ازدواجية. لقد كانت مواقف الوفود فيما يتعلق بهاتين المسألتين ثابتة ولم تتزحزح خلال الأعوام الأربعة الماضية. وكانت المواقف معروفة. وكان هناك مقترحين يمكنهما المساعدة في تحريك المناقشات للأمام. ويمكن لمقترح وفد المكسيك أن يمثل أساسا لحلولة جديدة للمناقشات المتعلقة بآلية التنسيق. ويمكن أن تقوم المناقشات المتعلقة بتطبيق الدعامة الثالثة من دعائم تكليف اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على أساس مقترح مجموعة جدول أعمال التنمية.

112. وعبر وفد إندونيسيا عن أنه يمكن التوصل إلى توافق في الرأي حول المسائل العالقة. وفي الدورة الأخيرة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية استطاعت الدول الأعضاء استكمال وضع التخصصات الخاصة بالمراجعة المستقلة لتطبيق توصيات جدول أعمال التنمية. وعبر الوفد عن أمله في أن تساعد المرونة التي أبدتها كافة الوفود في صياغة التخصصات للجنة في تحديد الحلول الخاصة بالمسائل العالقة الأخرى في هذه الدورة. وأشار الوفد إلى المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية وأكد على اقتراحه المتعلق باختيار متحدثين وأعضاء لجان بناء على المبادئ التوجيهية الستة المذكورة في الدورة السابقة. وبصورة منفصلة، حث الوفد كافة الدول الأعضاء على الالتزام بقرار الجمعية العامة للويبو والمتفق عليه بخصوص آلية التنسيق. وأشار الوفد إلى بيانات وفود السنغال والجزائر بالإضافة إلى نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. كما دعم بياني وفدي البرازيل وجمهورية إيران الإسلامية. ورحب بإجراء مزيد من المناقشات حول هذه المسألة. ويمكن تحديد بعض المسائل مثل تفسير الأجهزة والأهمية والعلاقة مع لجنة المعايير ولجنة الميزانية.

113. وصرح وفد فنزويلا بأن التنمية ليست فقط للدول النامية والدول الأقل نموا. لكنها يجب أن تهم كافة الدول لأنها ذات صلة بها جميعا. إن المناقشات المتعلقة باللجان ذات الصلة بتطبيق آلية التنسيق كانت تجري لفترة طويلة. وكانت كافة اللجان تقف على قدم المساواة. ولذلك، لم تكن المناقشات حول اللجنة التي تقوم بتقديم تقارير إلى لجنة أخرى. فكافة اللجان تقوم بتقديم تقاريرها بصورة مباشرة للجمعية العامة حول مساهماتها في توصيات جدول أعمال التنمية. وتعتبر الجمعية العامة أعلى جهاز في المنظمة. وإذا قامت لجنة بأنشطة تتعلق بالتنمية، يجب تقديم تقريرها إلى الجمعية العامة. وإذا لم تقم بذلك، يجب أن تقدم اللجنة تفسيرا. وكانت اللجنة في حاجة إلى التوصل إلى طريقة للسير قدما.

114. ودعم وفد نيجيريا البيانات التي تم إلقاؤها بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. كما وافق أيضا على مداخلات وفود البرازيل والسنغال وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية والجزائر في هذا الصدد. وكانت عملية التطبيق الكامل لتكليف اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وآلية التنسيق من الأمور الهامة. وعبر الوفد عن أمله في أن يتم حل كافة هذه المسائل في هذه الدورة. وأكد وفد الجزائر على بعض الاقتراحات التي تم التقدم بها في الماضي حول مسائل يمكن مناقشتها في ظل بند جدول الأعمال الجديد المقترح بالإضافة إلى مقترح وفد المكسيك والذي يمكن أن يمثل أساسا للمناقشات المتعلقة بآلية

التنسيق. وصرح الوفد بأنه يمكنه أن يقدم بعض الأمثلة للبنود التي يمكن مناقشتها وفقا لبند جدول الأعمال المقترح حول الملكية الفكرية والتنمية.

115. وأكد وفد المكسيك على أن اقتراحه قد تم عرضه في الدورة السابقة بهدف تحريك المناقشات للأمام. وقد تم عقد مشاورات مع وفود أخرى. وقد أدرك الوفد أن كافة الوفود لا يمكن أن توافق على المقترح في صورته الحالية. ويمكن مراجعة المقترح. وقد عبر الوفد عن ترحيبه بأي تعليقات من الوفود الأخرى في هذا الصدد.

116. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى مسألة الصلة والتي كانت تتردد في كافة اللجان منذ قرار الجمعية العامة في عام 2007. إن عدم موافقة بعض الوفود على أنها ذات صلة فيما يتعلق بأعراض آلية التنسيق هو أمر لا يجب أن يؤدي إلى توقف العمل الجوهرية لها. ولن تقوم اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية باتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت لجنة المعايير لجنة ذات صلة. لقد كانت اللجنة تمثل لجنة أفقية. وبالمثل، لم يكن ليتخذ قرارا بشأن ما إذا كانت لجنة الميزانية ذات صلة أم لا. وسوف يتم مناقشة ذلك في لجنة الميزانية إذا كانت بعض الوفود تدفع الأمور في هذا الاتجاه. وكان لدى الوفود مقترحات معارضة تتعلق بما إذا كانت غير ذات صلة. وبالرغم من ذلك، لم تكن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المكان المناسب لمناقشة هذه الأمور. وكان من المقبول مناقشة مسألة إدخال بند دائم جديد على جدول الأعمال. وكان موقفها ثابتا بالنسبة لهذا الأمر. لقد كان اسم اللجنة هو لجنة التنمية والملكية الفكرية. ولذلك فإن كل الأمور التي تتم مناقشتها داخل اللجنة تدور حول الملكية الفكرية والتنمية. ولذلك، لم تر اللجنة ضرورة لوجود بند دائم على جدول الأعمال. لقد كانت اللجنة تنفذ الدعامة الثالثة لقرار الجمعية العامة في 2007. ولن تقرر اللجنة صلة لجنة المعايير ولجنة الميزانية.

117. وسعى وفد إندونيسيا للحصول على إرشادات من الرئيس حول السير قدما في المناقشات المتعلقة بهذه المسائل. واقترح الوفد بعض العناصر التي يمكن تضمينها في المناقشات بما في ذلك تفسير الجهاز والصلة بآلية التنسيق بالنسبة للجنة المعايير ولجنة الميزانية. وأشار الوفد أيضا إلى تعليق وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول صلاحيات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بالنسبة للجنة الميزانية. ويمكن مناقشة المقترح الخاص بوفد المكسيك. ويمكن تحديد عناصر أخرى لمناقشتها من أجل التوصل إلى حل مقبول لكافة الوفود.

118. وعبر وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن اعتقاده بأنه لا ينبغي التشكيك في صلاحيات اللجنة المتعلقة بمناقشة هذه الموضوع. ولم ير سببا في أخذ هذه المسألة لمناقشتها في لجنة الميزانية. لقد تمت مناقشتها في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وتساءلت المجموعة عما إذا كان هناك افتراض بأنه عندما تواجه اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مشكلة تتعلق بأي لجنة، فهل يتم أخذ المسألة لمناقشتها في اللجنة المعنية حتى لو كانت تتعلق بالتنمية. لقد كانت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مجهزة بصورة كافية لمناقشة المسألة بدون تحويلها إلى لجنة الميزانية. أما الدعامة الثالثة لتكليف اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فتتعلق بمناقشة المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وهذا هو الواقع. وقد لفت وفد الجزائر الأنظار إلى بعض المسائل التي يمكن مناقشتها تحت مظلة بند جدول الأعمال المقترح. وأكد الوفد على أنه يمكنه تقديم بعض الأمثلة لمسائل يمكن مناقشتها تحت مظلة هذا البند. ولا يوجد عجز في الموضوعات التي يمكن مناقشتها تحت مظلة هذا البند. ويجب على اللجنة أيضا مناقشة آلية التنسيق.

119. وصرح الرئيس بأن اللجنة مطالبة بإعداد تقرير للجمعية العامة هذا العام حول نتائج المناقشات التي جرت حول هذه المسائل. وينبغي على اللجنة تقديم توصيات إلى الجمعية العامة حول هاتين المسألتين. وستقوم اللجنة بإرسال إشارة سلبية إذا لم يتم بذلك وطالبت بمزيد من الوقت لاتخاذ قرار بشأنها. ولذلك، يجب التوصل إلى حلول بشأن هذه المسائل العالقة. وقد قام وفد المكسيك بتقديم مقترح حول آلية التنسيق. وربما يمكن للوفد تكرار اقتراحه. كما قام وفد فنزويلا أيضا بتقديم تعليقات في نفس الاتجاه فيما يتعلق بآلية التنسيق. وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال المقترح، أشار الرئيس إلى أن بعض الوفود أرادت معرفة مضمون هذا البند. وقد أشار وفد الجزائر إلى اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية. كما كان وفد الجزائر على

استعداد أيضا لتقديم أمثلة لمسائل يمكن مناقشتها في ظل بند جدول الأعمال المقترح. ولذلك، عبر الرئيس عن اعتقاده بأن هناك بعض العناصر التي يمكن أن تمثل أساسا للمناقشات. وعاد إلى المسألة التي تتعلق بآلية التنسيق ودعا وفد المكسيك لتفسير العناصر الرئيسة في اقتراحه.

120. وصرح وفد المكسيك بأن اقتراحه تضمن ما يلي. تقوم كل لجنة بتقديم فرصة للدول الأعضاء لمناقشة الأنشطة التي أسهمت في تطبيق توصيات جدول أعمال التنمية. وسوف يتم ذلك في كل دورة بعد استكمال عملها الجوهري. ولن يتم فتح باب المناقشات للدول الأعضاء لمناقشة إدخال بند جدول الأعمال. وسوف يتضمن التقرير الذي تقدمه كل لجنة إلى الجمعيات العامة ملخصا لرئيس اللجنة. ولن يكون متاحا للمناقشة من قبل الدول الأعضاء. وسوف تتم مناقشة مسألة آلية التنفيذ فقط في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ولن يتم عقد مناقشات لتطبيقها في اللجان الأخرى لأنها لا تناسب هذا الغرض. وقد تلقت الوفود العديد من التعليقات حول مقترحه. وتم طرح الاقتراح للدراسة من قبل الدول الأعضاء لأن مناقشة تطبيق آلية التنسيق كانت تعيق عمل اللجان الأخرى مثل لجنة المعايير. وأدرك الوفد أن بعض الوفود لم توافق على صياغة الاقتراح. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد قيام الوفود بالإشارة إلى النقاط التي لم يوافقوا عليها. وقد علم الوفد أن الاقتراح يمكن تحسينه. ولسوء الحظ لم يكن هناك فرصة لتوزيعه على الدول الأعضاء الأخرى. وربما يمكن للأمانة أن تقوم بتوزيع الاقتراح بين مختلف المجموعات الإقليمية. وقد كان الوفد مرحبا باستمرار المناقشات حول هذه المسألة.

121. وطالب الرئيس وفد المكسيك بتقديم اقتراح إلى الأمانة من أجل عمل نسخ لتوزيعها في أسرع ما يمكن. ويمكن للوفود عندئذ دراسة الاقتراح والنظر في صياغته. ثم طالب وفدي نيجيريا والجزائر بتقديم تفاصيل حول محتوى البند الدائم المقترح لجدول الأعمال.

122. وأشار وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، إلى تعليقات وفدي نيجيريا والجزائر حول المسائل الملموسة التي يمكن إدراجها تحت بند جدول الأعمال المقترح. وقد تمت مناقشة المسائل المذكورة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بدون إدراج بند جدول الأعمال المقترح. ومن خلال مثل هذه المناقشات، استطاعت اللجنة إنجاز الدعامة الثالثة لتكليف الجمعية العامة. وكانت المجموعة مستعدة لمناقشة مثل هذه البنود الخاصة في اللجنة في المستقبل كما قامت في السابق. وبالرغم من ذلك، فإن هذه البنود الملموسة لم تبرر الحاجة لوجود بند جدول الأعمال المقترح. ولم يكن من الضروري إضافة بند جدول الأعمال المقترح. ومن وجهة النظر الجوهرية، استطاعت اللجنة تحقيق الدعامة الثالثة لتكليفها من خلال مناقشة هذه الموضوعات المحددة. وكانت المجموعة مستعدة للاستمرار بالقيام بذلك في المستقبل.

123. وصرح وفد الجزائر بأنه أشار إلى اقتراح مجموعة جدول أعمال التنمية في الدورة الثانية عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقد تم بناء الاقتراح على أساس الاقتراح الأولي لمجموعة جدول أعمال التنمية لإدراج بند جديد على جدول الأعمال تحت عنوان "الملكية الفكرية والتنمية". وقد تضمن الاقتراح مسائل يمكن مناقشتها في ظل بند جدول الأعمال المقترح بدون أي ازدواجية في العمل. وكانت أول مسألة تم اقتراحها هي تقرير حول المناقشات التي سلسلة ندوات الويبو حول "الاقتصاد والملكية الفكرية". وقد تم عقد هذه الندوات من قبل مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين في الويبو. وقد تم اقتراح دعوة كبير الخبراء الاقتصاديين ليقوم بإعطاء دفعة للمناقشات التي ستتم أثناء هذه الندوات إلى جانب تحديد المسائل التي يعمل عليها مكتبه. ويمكن أن يكون ذلك محل اهتمام لعمل اللجنة في المستقبل. أما الموضوع الثاني فقد كان يتعلق بإسهام الويبو في اجتماعات الأمم المتحدة والتي تضمنت موضوع الملكية الفكرية. وكما تمت الإشارة في تقرير المدير العام، شاركت الأمانة في الكثير من اجتماعات الأمم المتحدة. وكان من الضروري توفير معلومات حول الكلمات التي ألقها الأمانة في هذه الاجتماعات. وسوف يكون من الجيد قيام الأمانة بإبلاغ اللجنة بإسهاماتها في اجتماعات الأمم المتحدة هذه. وكان العنصر الثالث يتعلق بالعمل على برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية. وقد تم الكثير من العمل المتعلق بالتنمية في مجالات مثل الصحة العامة والتغيرات المناخية والأمن الغذائي. ويمكن للجنة مناقشة العمل الذي تم إنجازه تحت مظلة هذا البرنامج مع تقديم بعض ردود الأفعال في هذا الصدد. وكان آخر موضوع مقترح يتعلق بالإعدادات الخاصة بالمؤتمرات و/أو الندوات

المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وكانت موضوعات عامة ويمكن تعديلها. ويمكن للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أن تمثل منصة لمناقشة تلك الموضوعات التي لم تتم مناقشتها في لجان الويبو الأخرى.

124. واقترح وفد نيجيريا مسألتين أخريين يمكن مناقشتها تحت مظلة بند جدول الأعمال المقترح. ويمكن مناقشة المسائل التي تتعلق بالنفاذ إلى المعرفة والمعلومات. وهو يعتبر موضوع مستمر. ويمكن عقد نقاشات في هذا المجال. ويمكن للدول الأعضاء تبادل الخبرات. كما يمكن مناقشة موضوعات مثل الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا على مستوى العالم في ظل بند جدول الأعمال المقترح. ويمكن للوفد الخروج بعدد من الموضوعات الأخرى. وكان من المؤكد أن هناك عدد كافي من الموضوعات التي ستم مناقشتها إذا طلب من الوفود تقديم اقتراحات حول موضوعات يمكن مناقشتها تحت مظلة هذا البند.

125. وأشار الرئيس إلى أن هناك ستة موضوعات يمكن أن تمثل أساس المناقشات في ظل بند جدول الأعمال المقترح. وهناك عناصر كافية للمضي قدما في المناقشات. وطالب وفد المكسيك بتقديم اقتراحه حول آلية التنسيق لتوزيعها على الدول الأعضاء. كما طالب وفدي الجزائر ونيجيريا أيضا بتقديم اقتراحاتها لتوزيعها إذا أمكنها القيام بذلك. وسوف يتم توزيع اقتراح وفد المكسيك على منسقي المجموعات الإقليمية. وسوف يتم توزيع النص باللغة الإنجليزية. وسوف يتم استئناف المناقشات في صباح اليوم التالي. وفيما يتعلق بالموضوعات الخاصة التي يمكن مناقشتها في ظل بند جدول الأعمال المقترح، اقترح الرئيس عقد مناقشات عامة أيضا صبيحة اليوم التالي بعد تقديم مقترحي وفدي الجزائر ونيجيريا. وذكر بأن وفد اليابان قد صرح بالنيابة عن المجموعة بآء بأنه على استعداد لمناقشة مقترحات معينة. وعبر الرئيس عن اعتقاده بأنه يمكن إحراز تقدم بهذه الطريقة. وتساءل عما إذا كان يمكن للجنة الموافقة على الإجراءات المقترحة.

126. ورغب وفد المكسيك في إعطاء الوفود المزيد من الوقت لتحليل المقترحات. وكان يمكن للجنة البدء في مناقشة المشروع الذي اقترحه وفد مصر حول الملكية الفكرية والسياحة. وكان يمكن استئناف المناقشات حول آلية التنسيق فيما بعد.

127. وصرح وفد نيجيريا بأنه يمكنه تقديم ملخص لما يمكن مناقشته حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى النفاذ إلى المعرفة. وبالرغم من ذلك، لن يتمكن من تقديم اقتراح كامل في صباح اليوم التالي. وقد طالب الوفد بإيضاح من الرئيس في هذا الصدد.

128. وصرح الرئيس بإمكانية إعطاء وقت إضافي للوفود للاستعداد للمناقشات. وقد كان لدى الأمانة الاقتراح بالفعل من وفد المكسيك. ويمكن توفيره خلال عدة دقائق. وفي صباح اليوم التالي، يمكن للجنة البدء في مناقشة اقتراح المشروع المقدم من الوفد المصري. ويمكن مناقشة اقتراح وفد المكسيك بعد ذلك. وفيما يتعلق بالإيضاح المطلوب من قبل وفد نيجيريا، صرح الرئيس بأن الملخص سيكون كافيا حول مضمون بند جدول الأعمال المقترح. ويمكن للمناقشات أن تسير على هذا المنوال إذا وافقت اللجنة على ذلك.

129. وأوضح وفد اليابان، متحدًا باسم المجموعة بآء، بأنه على استعداد لمناقشة بنود محددة في المستقبل كما فعل في السابق. ويمكن مناقشة ذلك كبنود خاصة بدون وجود بند جدول الأعمال المقترح. وبالرغم من ذلك، كانت المجموعة على استعداد بالقيام بمزيد من المناقشات حول هذا البند صبيحة اليوم التالي.

دراسة وثيقة CDIP/15/7 – الملكية الفكرية والسياحة والثقافة : دعم أهداف التنمية وتعزيز التراث الثقافي في مصر والدول النامية الأخرى

130. افتتح الرئيس المناقشات حول الوثيقة. وقد اعتمدت المناقشات على اقتراح مقدم من الوفد المصري أثناء الدورة الثانية عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وفي هذه الدورة، قررت اللجنة أنه يجب تحويل الاقتراح إلى وثيقة مشروع. وفي

الدورة الرابعة عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية قررت اللجنة مراجعة الاقتراح بناء على التعليقات التي تقدمت بها الدول الأعضاء. ودعا الأمانة إلى تقديم الاقتراح المنقح.

131. وقدمت الأمانة (السيدة توسو) نظرة عامة على الوثيقة. وتم تنقيح الاقتراح مع أخذ التعليقات التي قامت بها الدول الأعضاء في الحسبان. وكانت العناصر الأساسية للمشروع كما هي. وقد تم ادخال بعض التعديلات التي مثلت نقل للتركيز مما أشير إليه في السابق بأنه "حماية المعرفة والتقاليد والثقافة الوطنية و/أو المحلية" من خلال "الترويج للمعرفة والتقاليد والثقافة الوطنية و/أو المحلية. وتم تغيير عنوان المشروع ليصبح "الملكية الفكرية والسياحة والثقافة: دعم أهداف التنمية وحماية التراث الثقافي في مصر والدول النامية الأخرى". وقد قام المشروع على أساس افتراض أن الملكية الفكرية يمكنها أن تلعب دورا هاما في إضافة قيمة للمنتجات والخدمات المرتبطة بالسياحة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية. وهناك العديد من المسائل ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، ما هي أصول الملكية الفكرية التي يتم امتلاكها، وحمايتها واستغلالها من خلال شبكة متصلة من الأطراف الاقتصادية التي تؤثر في نمو السياحة بالإضافة إلى التنمية المحلية؟ وكيف استطاع الابتكار خلق مشروعات مرتبطة بالخدمات تقدم خبرات سياحية فريدة؟ وكيف تمكنت التنافسية في نموذج التكتلات من توفير القدرة للكيانات المنفردة على الابتكار المستمر وتحسين منتجاتها وخدماتها؟ لقد كان هناك أبحاث قليلة حول دور نظام الملكية الفكرية في التأثير على التنافسية والممارسة الابتكارية للشركات السياحية. ولذلك، يهدف المشروع إلى تحليل ودعم وتعزيز الوعي بهذا الدور. وسوف يتم تنفيذه على ثلاث مراحل. وهي تتضمن تحديد أدوات الملكية الفكرية الحالية والمتوقعة للترويج للسياحة وحماية المعرفة والتقاليد والثقافة الوطنية و/أو المحلية بناء على أبحاث ودراسة حالات، وحشد أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السياحة والسلطات الوطنية وبناء قدراتهم، ورفع الوعي بالملكية الفكرية والسياحة والثقافة من أجل تحقيق التنمية الوطنية وحماية التراث الثقافي. وسوف تتضمن مخرجات المشروع كتيب عملي لاستخدام أنظمة وأدوات الملكية الفكرية ذات الصلة والتي يمكن تطبيقها في سياق الترويج السياحي وحماية المعرفة والتقاليد والثقافة الوطنية و/أو المحلية. وسوف يتم استكمالها من خلال/بالاعتماد على/بالاستعانة بدراسة حالات تحدد وتفسر أفضل الممارسات المتعلقة بالاستخدام الناجح للنظام الوطني للملكية الفكرية من أجل تحقيق ميزة تنافسية لقطاع السياحة والحماية المعارف والتقاليد والثقافة الوطنية و/أو المحلية. وسيشكل الدليل ودراسة الحالات أساسا لتطوير مواد تعليمية كافية سيتم اقتراح استخدامها في مقررات مدارس الإدارة السياحية والأكاديميات الوطنية للملكية الفكرية. وبالنسبة لتطبيق المشروع في دول معينة، تم اختيار ثلاث دول ليم تجريب المشروع فيها بالإضافة إلى مصر حيث سيتم تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال السياحة بها. وسيتم تطوير قدرات مكاتب الملكية الفكرية الوطنية لتقديم دعم قطاعي للشركات السياحية الرئيسية ولتنظيم حملات توعية في القطاع. وسيقوم اختيار الدول الثلاثة الأخرى على أساس معايير تتضمن وجود سياسات تنموية وطنية وإقليمية تعتبر السياحة بها أداة للتنمية الإقليمية، والقضاء على الفقر وخلق فرص عمل وتمكين الشباب والمرأة والتنمية الاقتصادية والثقافية بصفة عامة. وأن تكون منطقة تتميز بسات ثقافية وبيئية وتقاليد وتاريخية فريدة تجتذب السياحة وأن تبدي اهتمام على مستوى المشروعات والمستوى السياسي لزيادة التنافسية وقدرات الابتكار في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة لتحقيق التنمية الوطنية. وقد تمت دعوة الدول الأعضاء المهمة بالمشاركة في المشروع بصورة تجريبية لتقديم اقتراحات للأمانة. وسوف تتضمن الاقتراحات إشارة إلى الهيئة الرئيسية التي ستكون مسؤولة عن تنسيق الأنشطة على مستوى القطر ووصف موجز للاهتمام السياحي في القطر وبيئة الأعمال المرتبطة بالسياحة والسائدة في القطر وإشارة إلى قدرة الهيئة الرئيسية وأصحاب المصلحة الآخرين على الاستمرار في تطبيق الاستراتيجيات المقترحة عند استكمال المشروع. وفي خلال تطبيق المشروع، تقوم الأمانة بإقامة علاقات تشغيلية مع مؤسسات أخرى مثل اليونيسكو ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة.

132. وصرح وفد مصر بأن المشروع كان على جدول أعمال اللجنة منذ نوفمبر 2013. وقد تم تعديله للتعامل مع المخاوف التي أثارها بعض الوفود. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن المشروع المنقح سوف يناسب كافة الأطراف. وكما ذكرت الأمانة، فقد

تغير التركيز من "الحماية" إلى "الترويج". وكان هذا هو التغيير الأساسي في الوثيقة. ولم يواجه الوفد أي مشكلة بالنسبة لذلك، وتطلع إلى تبني المشروع خلال هذه الدورة.

133. وأحاط وفد سري لانكا علماً بهذه الوثيقة. وتعتبر سري لانكا مقصداً سياحياً ناشئاً في جنوب آسيا. وقد لعبت السياحة دوراً هاماً في تنمية اقتصادها الوطني. وسوف يؤدي استخدام الأنشطة الاقتصادية التي ترتبط بالسياحة في الدولة إلى تعزيز نطاق استخدام الملكية الفكرية في التنمية في منطقة معينة. ويرتبط هذا الجانب بالدول النامية وكافة الدول بصفة عامة. وقد عبرت سري لانكا عن اهتمامها بالمشاركة في المشروع. وكان هناك تحليلاً مقتضباً لدور نظام الملكية الفكرية في التأثير على التنافسية والممارسات الابتكارية لشركات السياحة. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يسهم المشروع في زيادة الوعي بدور الملكية الفكرية في دعم أهداف التنمية للدول في كيفية استخدام أدوات واستراتيجيات الملكية الفكرية لإضافة قيمة وتنوع الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالسياحة بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بحماية التراث الثقافي. ويدرك الوفد المخاوف التي لدى بعض الوفود والمتعلقة بأن بعض الجوانب التي تم ذكرها في المشروع يتم تحليلها في اللجنة الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، رحب بروح المشاركة البناءة والتعاون الذي أظهره وفد مصر في الخروج بالمشروع المنقح بعد أخذ التعليقات التي تلقاها من الدول الأعضاء في الحسبان. كما أشار أيضاً إلى أنه يجب اختبار أهداف المشروع في سياق السياحة. ويمكن النظر إلى ذلك بوصفه محاولة لبناء الصلة بين الملكية الفكرية والسياحة والتي يمكن استغلالها لتحقيق أهداف التنمية الوطنية. ولأن المشروع يهدف إلى القيام بأبحاث حول أدوات الملكية الفكرية المحتملة والخاصة بالترويج للسياحة وحماية التراث الثقافي، يجب ملاحظة الدور الخطير الذي تلعبه المتاحف ودور الحفاظ في جذب السياحة وحفظ التراث الثقافي. وسوف يكون المشروع مفيداً للأسباب آنفة الذكر ويجب أن تقوم اللجنة بدراسته بصورة مناسبة. وتطلع الوفد إلى تبني المشروع أثناء هذه الدورة.

134. ودعم وفد السلفادور المبادرة والتغييرات التي تمت. وقد كان هذا المشروع ضمن توصيات جدول أعمال التنمية وتكليف اللجنة. السياحة هي قطاع هام في العديد من الدول النامية. وفي السلفادور، تم تنفيذ مبادرات على المستوى الوطني والمحلي لتعزيز التنمية المستدامة والتنوع الجغرافي والمعرفة المحلية في سياق السياحة. كما استطاعت الدولة أيضاً الالتزام بالمعايير المذكورة في الوثيقة والخاصة باختيار الدول التجريبية. ولذلك، كانت السلفادور مهتمة باختيارها كدولة تجريبية للمشروع. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن المشروع يمكن تبنيه في هذه الدورة ويتم تطبيقه في مختلف المناطق.

135. ودعم وفد الإكوادور التغييرات التي تم إدخالها على الاقتراح. وقد كان هذا المشروع مشروعاً هاماً لدعم الأهداف التنموية. ودعم الوفد المشروع لأنه مرتبط بالسياحة التي تعتبر قطاعاً من قطاعات التنمية الهامة. وتعتبر السياحة مصدر كبير من مصادر الدخل في الدول النامية. ويمكن للمشروع أن يفيد الدول لأنه يتعلق بالاستخدام الاستراتيجي لنظام الملكية الفكرية في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالسياحة. وسوف يتم تطبيق المشروع في مصر وثلاثة دول أخرى تجريبية. وتود الإكوادور أن يتم اختيارها ضمن الدول الثلاثة لتطبيق المشروع التجريبي بها. ويود الوفد معرفة كيفية وزمن اختيار هذه الدول.

136. وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن استبدال كلمة "حماية" بكلمة "الترويج" يناسب أهداف المشروع بصورة أفضل. وسوف يسعد الوفد أن يرى المشروع المنقح يتقدم للأمام.

137. وصرح وفد السنغال بأن المشروع يتم في مجال يدعو للاهتمام. وهو يتعلق بالتوصيات 1 و 10 و 12 و 40 من توصيات جدول أعمال التنمية. إن السياحة من الأمور الهامة للترويج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنغال. وتعتبر السياحة ثاني أهم مصدر من مصادر الدخل بعد الصيد. وهي توفر فرص عمل في كافة أنحاء القطر وتسهم في إجمالي الناتج المحلي للسنغال. وبالرغم من ذلك، واجه القطاع بعض المشكلات في السنوات الأخيرة. وتعتبر السياحة أحد الأولويات في السياسة الوطنية للتنمية. والهدف هو استقبال مليون سائح سنوياً. وقد تم تطوير استراتيجية وطنية من قبل وزارة السياحة

مع أصحاب المصلحة المحليين والشركاء الدوليين. وترحب السنغال بالسياحة وتمتلك تراثا غنيا. وقد دعم الوفد المشروع ويود اعتبار السنغال أحد الدول التي سيتم اختيارها لتطبيق المشروع. وتمتلك السنغال البنية التحتية اللازمة. كما أنها تمتلك تراثا ثقافيا غنيا. ويمكن أن يساعد استخدام الملكية الفكرية في الأنشطة المتعلقة بالسياحة في الترويج لأهداف التنمية. إن أهمية هذا المشروع لدول نامية مثل السنغال قد ظهر في المناقشات التي جرت في الدورتين الأخيرتين. وقد كانت هناك العديد من الوفود المهتمة بالمشروع. وسوف يساعد ذلك على دعم قدرات أصحاب المصلحة والمؤسسات الوطنية العاملة في هذا المجال. وقد طالب الوفد بإيضاحات حول معايير الاختيار وخاصة فيما يتعلق بالمطلب الثالث المذكور في الوثيقة. لقد حان الوقت بالنسبة للجنة كي تقوم بتبني المشروع من أجل المضي قدما في تنفيذه.

138. وعبر وفد المكسيك عن دعمه الكامل للمشروع المنقح. كما أكد على اهتمام المكسيك باختيارها كأحد الدول التجريبية للمشروع لأنها استوفت المعايير الواردة في الوثيقة. وقد عبر الوفد عن أمله في أن يتم تبني المشروع في هذه الدورة.

139. وأكد وفد جمهورية إيران الإسلامية على موقفه حول المشروع الذي اقترح وفد مصر. ويقع المشروع المقترح ضمن نطاق عمل اللجنة ويمكن أن يفيد الدول الأعضاء لأنه سيقوم بتحليل ودعم والترويج للوعي بدور نظام الملكية الفكرية وأدواته في الترويج للسياحة وحماية التراث الثقافي. ويستحق الاقتراح الترحيب به من قبل كافة الدول لأن صناعة السياحة بها سوف تستفيد منه. وفي هذا الصدد، لم يكن هناك فارق بين الدول النامية والدول المتقدمة. فالمشروع المقترح سوف يعزز ويتوسع في نطاق استخدام الملكية الفكرية في مجال جديد لم يتم تناوله حتى الآن.

140. ودعم وفد إندونيسيا اقتراح وفد مصر. وقد كانت إندونيسيا مهتمة بالمشاركة كأحد الدول التجريبية في المشروع. وسوف يساعد ذلك على تعزيز استخدام الملكية الفكرية في مجال السياحة وتعزيز التراث الثقافي. كما سيساعد أيضا على تطوير اقتصاديات المجتمعات المحلية. وقد رحب الوفد بالجهود الرامية لدفع المناقشات المتعلقة بالمشروع للأمام. وكان لا يزال يرى أن هناك حاجة لعقد اجتماع غير رسمي لمناقشة الاقتراح بصورة أكثر. وعبر الوفد عن أمله في قيام الرئيس بتيسير المناقشات.

141. وعبر وفد المملكة المتحدة عن دعمه الكامل للنسخة المعدلة من الاقتراح. وقد عبر عن امتنانه أنه بعد العديد من جلسات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يمكن الآن تبني الاقتراح والموافقة عليه.

142. وقام وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، بالإقرار بصورة كاملة بمقترح وفد مصر وأكد على أهمية الثقافة بوصفها أحد الأصول التجارية. وتوفر السياحة أداة لها مصداقية للترويج للتراث الثقافي وتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي. وقد تمت مناقشة الاقتراح في الدورات الأخيرة. وعبرت المجموعة عن أملها في أن يتم تبني المشروع في هذه الدورة. كما عبر الوفد أيضا عن دعمه للمقترح بصفته الوطنية وعبر عن أمله في أن يتم تبنيه في الدورة الحالية.

143. وصرح وفد لاتفيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بأن المشروع المقترح قد تم تحسينه بصورة كبيرة بعد المناقشة الأخيرة له. ودعموا استبدال كلمة "حماية" بكلمة "الترويج". وهناك العديد من الأدوات التي لا تتعلق بالملكية الفكرية والتي تتناول هذه المسألة بصورة مباشرة مثل اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي. وأشار الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى أن الجدول الزمني والموارد الخاصة بالمشروع لم يتم تعديلها. وطالبت وفد مصر والأمانة بالقيام بذلك من أجل الحصول على فهم أفضل للجدول الزمني والتكلفة المقترحة. علاوة على ذلك، من أجل نجاح المشروع واحتمال إضافة قيمة للتنافسية ودفع تنمية الدول المشاركة في المشروع، هناك حاجة إلى إظهار المشاركة على مستوى المشروعات وعلى المستوى السياسي في الدول المشاركة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء إلى تحديث الجدول الزمني للمشروع وموارده. وقد كانت ملتزمة بدراسة المشروع المقترح المنقح في خلال الأسبوع.

144. وعبر وفد أوغندا عن دعمه لموقف وفد نيجيريا والمجموعة الأفريقية. كما دعم الاقتراح المعدل. وقد عبر عدد من الدول عن اهتمامها بالمشاركة في المشروع التجريبي. كما عبر الوفد أيضا عن اهتمام أوغندا بالتفكير فيها كأحد الدول المشاركة في المشروع التجريبي. ويود الوفد معرفة العوامل التي سيتم أخذها في الحسبان في عملية اختيار الدول وما إذا كانت ستضمن التمثيل الجغرافي والتقاليد المختلفة. ويجب تطبيق معايير واضحة. كما تساءل الوفد أيضا عما إذا كان هناك مدى زمني للدول المهمة لتقديم اقتراحاتها.

145. وصرح وفد عمان بأن الدولة والحكومة توليان أهمية كبيرة للترويج للتراث الثقافي والتقاليد الثقافية. وقد اعتبرت السياحة مشروعا تنمويا في الأعوام 2016-2020. كما تم تضمين السياحة أيضا في استراتيجية الملكية الفكرية الوطنية. وقد تعاونت سلطة عمان مع الويبو لتطوير الاستراتيجية. علاوة على ذلك، تم وضع برنامج استراتيجي لدراسة وتحليل التراث الثقافي للدولة من أجل الحفاظ عليه والترويج له. وتمتلك الدولة عدة مبادرات في هذا المجال. وعبرت سلطة عمان عن رغبتها في اختيارها من بين الدول التجريبية لتطبيق المشروع. فهي مستوفية للمعايير المذكورة في الوثيقة. وتريد سلطة عمان المشاركة في أي مشروعات للجنة لتطبيق توصيات جدول أعمال التنمية. ويجب أن تأخذ معايير الاختيار في الحسبان الدول التي لم تتمكن من المشاركة من قبل في تطبيق مثل هذه المشروعات.

146. وأشار وفد اليابان، متحدًا باسم المجموعة باء، إلى الجهود البناءة التي قام بها وفد مصر للتوصل إلى حلول مرضية لجميع الأطراف من خلال مراعاة التعليقات التي تقدمت بها الوفود الأخرى بما في ذلك استبدال مصطلح "حماية" بمصطلح "الترويج". وقد أشار الوفد أيضا إلى النتيجة الناجمة لهذه الممارسات.

147. وعبر وفد بوتسوانا عن دعمه لبيان وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وقد دعم الوفد هذا الاقتراح. إن السياحة تعتبر أحد المحركات الهامة للاقتصاد في بوتسوانا وعدد من الدول الأخرى وخاصة الدول النامية. ولذلك، من الممكن أن يعطي المشروع أهمية إلى دور الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهو من الأمور الهامة بالنسبة للدول النامية لأنها تسعى إلى تحقيق النمو وتطوير أنظمة الملكية الفكرية بها. وبذلك، كان المشروع من المشروعات الهامة. وعبر الوفد عن دعمه للمشروع وتمنى أن يتم تبنيه خلال هذه الدورة. وتود بوتسوانا اختيارها من بين الدول التي سيقع عليها الاختيار كدول تجريبية للمشروع.

148. وعبر وفد بنما عن دعمه لتبني المشروع. وتعتبر السياحة قطاعا اقتصاديا هاما في بنما. ويريد الوفد اختيار بنما كأحد الدول التي سيتم تنفيذ المشروع التجريبي بها. وستقوم بتقديم مقترح خلال الفترة المحددة التي ستشير إليها الأمانة.

149. ودعم وفد بيرو أيضا الاقتراح. وكانت اللجنة على وشك تبني المشروع. فقد كان مشروعا ماديا له مزايا تنموية واضحة. وعبر الوفد عن أمله في تبني المشروع خلال هذه الدورة. وقد تم الكثير للترويج للسياحة في بيرو. وتمتلك الدولة خبرات طويلة في هذا المجال. ويمكن قيام وزارة الاقتصاد والسياحة بتنسيق المشروع على المستوى الوطني. ولذلك، تود بيرو دراسة اختيارها من بين الدول التجريبية للمشروع بمجرد تبني المشروع.

150. وصرح وفد رواندا بأنه يدعم المشروع منذ العام الماضي. وتود رواندا دراسة اختيارها من بين الدول التجريبية للمشروع. وأكد الوفد للجنة والأمانة التزام حكومته في هذا الصدد. وتعتبر تلك فرصه بالنسبة لرواندا لترى كيفية استخدام أدوات الملكية الفكرية كأدوات مادية في التنمية.

151. ودعم وفد المغرب بيان وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. كما أيد بصورة كاملة باقتراح وفد مصر وحيث اللجنة على تبني النسخة المنقحة التي بدت أكثر وضوحا. وتود المغرب أيضا في المشاركة في المشروع كأحد الدول التجريبية.

152. وأحاط وفد نيبال علماً بالوثيقة. ودعم المشروع المقترح لأن الملكية الفكرية يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في الترويج للسياحة. وتود نيبال دراسة اختيارها كأحد الدول التجريبية للمشروع. ولأن هناك أكثر من الدول التي عبرت عن اهتمامها بالمشروع، طالب الوفد بإيضاحات من الأمانة حول معايير اختيار الدول.
153. ووجد وفد سويسرا أن الاقتراح مثير للاهتمام. وقد أشار إلى كيفية دعم الملكية الفكرية للتنمية. وقد عبر الوفد عن تأييده للاقتراح في الماضي وسييسره تبني النسخة المنقحة.
154. وعبر وفد الكاميرون عن تأييده لبيان وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وقد عبر عن تأييده للمشروع المقترح. وتعتبر الدول الأفريقية مثل الكاميرون مقاصد سياحية معروفة تتمتع بتراث ثقافي غني. وفي هذا الصدد، كانت عملية تنمية السياحة والترويج للتراث الثقافي من الأمور الهامة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في هذه الدول. ولذلك، عبر الوفد عن دعمه لتبني المشروع أثناء الدورة الحالية.
155. وعبر وفد نيكاراغوا عن دعمه لاقتراح وفد مصر. وتود نيكاراغوا دراسة اختيارها كأحد الدول التجريبية في المشروع.
156. وصرح وفد الصين بأن تحليل وتعزيز دور نظام الملكية الفكرية يعتبر من الأمور الهامة لكافة الدول بغض النظر عن مستوى نموها. وقد أصبح الاقتراح ناضجاً بعد القيام بمناقشته في الدورات السابقة. وعبر الوفد عن أمله في أن يتم تبني الاقتراح في الجلسة الحالية.
157. وعبر وفد غانا عن دعمه لبيان وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. كما شجع الوفود على دعم تبني الاقتراح في هذه الدورة.
158. وأوضح وفد إندونيسيا طلبه السابق الذي يتعلق باجتماع غير رسمي. كما توقع تبني الاقتراح في الدورة الحالية.
159. وصرح وفد غواتيمالا بأن الاقتراح كان مبتكراً وسوف يسهم في تنمية الدول وخاصة التي تمتلك تراثاً ثقافياً غنياً وقدرات سياحية. كما سيسهم في تعزيز قطاع السياحة في هذه الدول.
160. وانضم وفد بوركينا فاسو إلى الوفود الأخرى التي دعمت المشروع. لقد كان مشروعاً يدعو للاهتمام وخاصة بالنسبة للدول النامية. وتعتبر السياحة هامة بالنسبة للدول الأفريقية. وقد كانت بوركينا فاسو محمّمة بالمشاركة في المشروع كأحد الدول التجريبية.
161. وصرح وفد جمهورية إيران الإسلامية بأن الدول التجريبية الثلاثة يجب اختيارها بناء على معايير تضعها اللجنة. ويجب أخذ التمثيل الجغرافي في الحسبان. وتود جمهورية إيران الإسلامية أخذها في الحسبان كأحد الدول التي تود المشاركة كدولة تجريبية في المشروع.
162. ودعم وفد كوت ديفوار بيان وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وقد دعم المشروع الذي اقترحه وفد مصر.
163. ودعم وفد فيت نام اقتراح وفد مصر وعبر عن أمله في أن يتم تبنيه من قبل الدول الأعضاء.
164. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على تعليقات الحضور.
165. وأشارت الأمانة (السيد ماتوس) إلى أن حوالي 20 دولة من الدول الأعضاء كانت محمّمة باختيارها أحد الدول المشاركة في المشروع التجريبي. وستقوم الأمانة بالاتصال بالمجموعات الإقليمية لتنظيم عملية اختيار الدول التجريبية عند اعتماد

المشروع. وكانت هناك حاجة إلى الالتزام بأقل قدر من المعايير الموضوعية في الوثيقة قبل أخذ التمثيل الجغرافي في الحسبان. في هذه المرحلة، لم يكن من الممكن تمديد المشروع. ويمكن مناقشة تمديد المشروع عند استكمال المشروع التجريبي.

166. وأشارت الأمانة (السيدة توسو) إلى عملية اختيار ثلاثة دول تجريبية أخرى. علاوة على المعايير المشار إليها يجب أن تتضمن مقترحات الدول المهمة عناصر أخرى تمت الإشارة إليها في وثيقة المشروع. وسيتم اختيار الدول التجريبية الثلاثة الأخرى بالتنسيق مع المنسقين الإقليميين.

167. ودعا الرئيس اللجنة لتبني المشروع. وسيتم تبنيه بشرط عدم وجود اعتراضات من الحضور.

دراسة الوثيقة CDIP/14/11 والوثيقة CDIP/12/5 – قرار الجمعية العامة لليوبو بشأن المسائل المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

168. استأنف الرئيس المناقشات حول قرار الجمعية العامة حول الأمور المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. كما تم توزيع الاقتراح الذي تقدم به وفد المكسيك. ودعا الوفود المشاركة للتقدم بملاحظاتها حول الاقتراح.

169. وصرح وفد الأرجنتين متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بأن الاقتراح يمثل جهدًا بناءً يهدف لتحريك المناقشات للأمام. وقد تضمن أفكارًا جديدة ضرورية لحل المسألة. ودعمت المجموعة الاقتراح وسوف تشارك في المناقشات البناءة للتوصل إلى حل للمسألة.

170. ودعم وفد فنزويلا بيان وفد الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ورحب الوفد باقتراح وفد المكسيك والذي وفر طريقًا لدفع المناقشات إلى الأمام.

171. وأكد وفد اليابان، متحدًا باسم المجموعة باء، على أنه يشعر بنفس المخاوف التي تتعلق بالاقتراح والتي تشير إلى أن المناقشات الخاصة بآليات التنسيق لا يجب أن تؤثر سلبًا على العمل الفني لليوبو. ومن خلال هذا المنظور، كانت المجموعة مستعدة للقيام بمزيد من المناقشات المتعلقة باقتراح المكسيك. وفي نفس الوقت، أكدت المجموعة على أنه يجب احترام مبادئ عند البحث عن حل للمشكلة. الأول، أن أجهزة الليوبو المعنية ليست جميعها أجهزة تابعة لليوبو. وقد كان ذلك جليًا للغاية في الصياغة. ثانيًا، الصلة يقوم كل جهاز بتحديددها بنفسه. ولا تقوم اللجنة بتحديددها لأن اللجنة تقف على نفس مستوى كافة اللجان الأخرى وليست في موقع يجعلها توجه تعليمات مباشرة لهم حول أي شيء. ولم يعكس الاقتراح المكسيكي هذه المبادئ بصورة مناسبة. ويجب أخذها بعين الاعتبار عن مناقشة الاقتراح. وقد صرح الاقتراح المكسيكي بأنه يجب تضمين بند من بنود جدول الأعمال تحت عنوان "إسهامات اللجنة في تطبيق توصيات جدول أعمال التنمية الملقاة على عاتقها" في كافة اللجان. كما أشارت أيضًا إلى أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية يجب أن تتخذ قرار بشأن اللجان التي تقع ضمن نطاق الجهاز ذو الصلة لأغراض التنسيق. ويبدو أن ذلك مغايرًا للمبدأ المشار إليه أعلاه. وكانت المجموعة على استعداد للمشاركة في المزيد من المناقشات التي تقوم على أساس الاقتراح المكسيكي. وبالرغم من ذلك، فإن المبادئ المذكورة بعالية هامة للغاية في التوصل إلى حل مرضي حول هذه المسألة.

172. وطالب الرئيس وفد اليابان باقتراح نص لتعديل الاقتراح المكسيكي.

173. وصرح وفد اليابان، متحدًا باسم المجموعة باء، بأن تعليقاته كانت تتعلق بمفهوم الاقتراح المكسيكي وليست على الصياغة. ولم تكن المجموعة في موقف يسمح لها باقتراح لغة مملوسة في هذه المرحلة. وسوف يتم الترحيب بمزيد من الإيضاحات من وفد المكسيك حول هذه النقاط. وفي مرحلة لاحقة، قد تنشأ صياغة معينة. وفي هذا الوقت، كانت تعليقات المجموعة تتعلق بالمبادئ العامة. ويجب التفكير في صياغة مملوسة في مرحلة لاحقة بعد التوصل إلى تفاهم عام بشأن السير قدما.

174. وأكد وفد نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بأن الاقتراح قصد منه أن يكون بمثابة وسيلة للتوصل إلى حل لهذه المشكلة الطويلة. وكانت المجموعة على استعداد للعمل بصورة بناءة من أجل تسوية المسألة خلال هذه الدورة إن أمكن. ولم يكن هناك وقت كافي لتحليل الاقتراح. وسوف تود المجموعة من وفد المكسيك تفسير القصد وراء كل فقرة في اقتراحه.

175. وأيد وفد نيكاراغوا بيان وفد الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية. وقد عبر عن تقديره لكل عنصر من عناصر الاقتراح. ويمكنها أن تمثل أساسا لمزيد من المناقشات حول المسألة.

176. ودعا الرئيس وفد المكسيك للإجابة على تعليقات الحضور.

177. وأيد وفد المكسيك بأن هناك أجزاء من الاقتراح لا تتماشى مع مصالح الدول الأعضاء. وكان غرضها المساعدة في إيجاد طريق للتوصل إلى حل لهذه المسألة. وقد أحاط الوفد علما بأوجه القلق التي عبرت عنها المجموعة باء. وقد أشارت صياغة الاقتراح إلى كيفية تطبيق آلية التنسيق بصفة عامة على كافة اللجان بدون تمييز يتعلق بما إذا كانت اللجنة ذات صلة بتطبيق آلية التنسيق أم لا. وفي اللجان الأخرى التي يوجد بها اختلاف حول تطبيق آلية التنسيق، كانت هناك مناقشات أيضا حول كيفية تطبيقها. وبذلك، تم اقتراح طريقة يتم بها تطبيق آلية التنسيق في اللجان الأخرى. وأكد الوفد على أنه لم يكن يقترح بأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أعلى درجة من اللجان الأخرى. وتم الاتفاق بأن كل لجنة يمكنها أن تقرر مدى صلتها. وحاولت الفقرة 1 أن تعكس الممارسات التي تبنتها اللجان لتطبيق آلية التنسيق. وعند استكمال العمل الجوهري في كل دورة للجنة، يجب توفير فرصة للدول الأعضاء التي ترغب في مناقشة أنشطة اللجنة التي أسهمت في تطبيق توصيات جدول أعمال التنمية. وتشير الفقرة 2 إلى بند دائم على جدول الأعمال يعتمد على ما تمت ممارسته. وقد أدرك الوفد، بأن عنوان بند جدول الأعمال قد يكون ضار بقرار كل لجنة. وسوف يعمل على الصياغة. وأكد الوفد على أنه مستعد لتناول المخاوف التي لدى الدول الأعضاء تجاه الاقتراح. وأشارت الفقرة 3 إلى أن بند جدول الأعمال سيكون مقتضيا. ولن يكون إدراجه موضع مناقشة من قبل الدول الأعضاء. وذلك للتوصل فقط إلى تفاهم يتعلق بأنه بمجرد تضمين بند على جدول الأعمال فإن الوفود لا يمكنها الاعتراض عليه. وتعتمد الفقرة 4 أيضا على ممارسة اللجان. ويجب أن يتضمن التقرير الذي تقدمه كل لجنة إلى الجمعية العامة ملخصا يقوم بإعداده رئيس اللجنة. ولن تتم مناقشته من قبل الدول الأعضاء. وقد حاول الاقتراح بصفة أساسية أن يقوم بإقرار ما يتم ممارسته. ورأى الوفد أن الملخص الذي يعده الرئيس كان مسؤولية الرئيس. وأشارت الفقرة 5 إلى أن مسألة آلية التنسيق سوف يتم مناقشتها فقط في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ولن يتم القيام بعقد مناقشات حول تطبيقها في لجان الويبو الأخرى لأنها لا تناسب هذا الغرض. ومن الهام معرفة كيفية تطبيق آلية التنسيق. وسوف تقوم اللجان عندئذ باتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت ستقوم بتطبيقها أم لا.

178. وقام وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، بتقديم بعض الملاحظات الأولية حول الاقتراح. ويمكنها أن تمثل أساسا للمناقشات المستقبلية. وقد وافقت المجموعة على بعض العناصر. وبالرغم من ذلك، فهي تود تغيير بعض العناصر الأخرى. وهي تريد تعديل الفقرة 1 بحيث تكون كما يلي "بعد انتهاء العمل الجوهري في كل جلسة من جلسات كافة اللجان، يجب توفير فرصة للدول الأعضاء لمناقشة أنشطة اللجنة التي أسهمت في تطبيق توصيات جدول أعمال التنمية". وقد كانت المجموعة مرنة فيما يتعلق بالفقرة 2 وكانت تتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات حولها. وقد تم الوفاء بصورة كاملة باهتماماتها فيما يتعلق بالرغبة في التطبيق الكامل لتوصيات جدول أعمال التنمية وقيام كافة اللجان بتقديم تقارير. وقد تحفظت المجموعة بشأن تعليقاتها على الفقرتين 3 و 4. وقامت المجموعة بتقديم تعليق على الفقرة 5. وعبر عن اعتقاده بأن الفقرة قد تتسبب في مشكلات لأن آلية التنسيق تمثل أداة كبيرة. ولذلك، اقترحت المجموعة تعديله ليصبح كما يلي "سوف يتم مناقشة مسألة آلية التنسيق داخل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية".

179. وأشار وفد فنزويلا إلى تعليقات وفد اليابان ووفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة باء والمجموعة الأفريقية على التوالي. وكانت الفقرة 2 من الاقتراح المكسيكي تتعلق بكيفية تطبيق آلية التنسيق في اللجنة. ويتم ذلك دون المساس بما إذا كانت

اللجنة ذات صلة بتطبيق آلية التنسيق أم لا. وأشارت الفقرة 5 إلى أن مسألة آلية التنسيق سوف تتم مناقشتها فقط في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ولن يتم إجراء مناقشات تتعلق بتطبيقها في لجان الويبو الأخرى لأنها لا تناسب هذا الغرض. وأكد الوفد على أن آلية التنسيق يجب ألا تناقش في اللجان الأخرى لأنها تعيق عملها الجوهري. وطالبت الجمعية العامة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بتقديم توصيات حول تطبيق آلية التنسيق. وستقوم الجمعية العامة باتخاذ القرار النهائي. وتمتلك الدول الأعضاء الحق في اتخاذ القرارات. ويمكن اتخاذ قرار فقط إذا كانت المواقف أكثر مرونة. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن الفقرتين 2 و5 في الاقتراح المكسيكي سوف تساعد الوفود على القيام بذلك.

180. وصرح وفد رومانيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بأن صياغة مختلف الفقرات لا تعكس مخاوفها. وفقد أشار قرار الجمعية العامة على سبيل المثال إلى اللجان ذات الصلة. وقد غاب ذلك من النص. وأشارت المجموعة إلى الآراء التي عبرت عنها الوفود الأخرى وعبرت عن رغبتها في الاستماع إلى آراء أخرى حول الاقتراح.

181. وفهم وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، من التفسير المقدم من وفد المكسيك أن النية تتعلق أولا بالموافقة على كيفية تطبيق آلية التنسيق. ثم تقوم كل لجن بعد ذلك باتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت ستقوم بتطبيق المنهجية المتفق عليها أم لا. كما فهمت المجموعة أيضا أن وفد المكسيك لم يكن ينوي تضمين كافة اللجان في اللجان ذات الصلة. ولم تظهر هذه النقطة بصورة مناسبة في الاقتراح. ويجب تناول هذه النقطة. وأشارت المجموعة إلى اقتراح وفد نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، لاستبدال أداة التعريف "ال" بكلمة "كل" في الفقرة الأولى. وعبرت المجموعة عن اعتقادها بأن ذلك سوف يغير قرار الجمعية العامة حول آلية التنسيق التي أشارت بوضوح إلى "الأجهزة المعنية" وليس "كافة الأجهزة". وكانت هناك حاجة إلى قرار تتخذه الجمعية العامة بشأن دراسة كيفية تطبيق آلية التنسيق.

182. وصرح وفد البرازيل أن الاقتراح المكسيكي يمثل نقطة بداية جيدة. وقد كانت محاولة جيدة للتقريب بين المواقف. وهناك حاجة إلى وجود حلول وسط للتقريب بين المواقف. ومن المبادئ التي يجب أن تسترشد بها المناقشات التي تتعلق بإمكانية التوصل لحلول وسط وجوب إزالة الغموض. وفي هذا الصدد، كان الوفد قلقا بشأن تعليق وفد رومانيا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بأن يتم إدراج كلمة "ذو صلة" في النص. وقد كانت تلك من النقاط الغامضة والتي يمكن تفسيرها بعدة طرق مختلفة بما جعل من الصعب تطبيق قرارات الجمعية العامة. وقد كانت اقتراحات وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية مفيدة في هذا الصدد. وقد كان ذلك أمرا يحتاج إلى تغييره من أجل توضيح الأمر وإزالة الغموض الذي جعل من الصعب مناقشة العناصر الأخرى. وقد كانت هناك حاجة إلى العمل على العناصر الغامضة قبل التعامل مع بقية العناصر. وفي هذا الصدد، كان اقتراح وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية حول الفقرة 5 اقتراحا معقولا. وقد كان نطاق آلية التنسيق نطاقا واسعا وتعامل مع العديد من الموضوعات. ولا يجب قصر المناقشات الخاصة بآلية التنسيق على اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لأنه لا يدري أحد ما الذي سيؤدي إليه تطبيق آلية التنسيق. ولذلك، يجب ترك الباب مفتوحا. ويمكن الإشارة إلى أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية كانت المنصة الأساسية للمناقشات المتعلقة بآلية التنسيق.

183. وأيد وفد السلفادور بيان وفد الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وكان الاقتراح بمثابة أساس جيد للمناقشات المستقبلية. وقد كان من الهام أيضا أن نأخذ التعليقات التي قدمتها الوفود الأخرى في الاعتبار بصفة خاصة النقاط التي طرحتها المجموعة الأفريقية بخصوص الفقرة 5. ويجب تطبيق آلية التنسيق بصورة أفقية في كافة لجان الويبو.

184. ودعم وفد جمهورية إيران الإسلامية بيان وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ويمكنه أن يوافق على بعض النقاط في الاقتراح. وبالرغم من ذلك، فإنه فيما يتعلق بالفقرة 4 صرح الوفد بأن التقرير لا يجب أن يكون فقط تجميعا للآراء التي تم التعبير عنها من قبل الدول الأعضاء لكنه يجب أن يكون تقريراً تحليلياً أيضاً. وقد اختلفت الآراء حول الأجهزة ذات

الصلة. وقد قامت الجمعية العامة في قرارها بالنص على أن "أجهزة الويبو ذات الصلة تقوم بتضمين تقاريرها السنوية التي ترسلها إلى الجمعية العامة وصفا لمساهماتها في تطبيق توصيات جدول أعمال التنمية المتعلقة بها". ويجب أن تقوم الجمعية العامة بتفسير كلمة "ذات صلة". ويجب على اللجنة إزالة الغموض الذي يحيط بالعبارة المذكورة أعلاه.

185. وكان الاتحاد الروسي يساند دائما إنشاء آلية فعالة لضمان التنسيق والرقابة على قضايا التنمية. وكان ذلك من الأمور الهامة. وقد كان موقف الوفود معروفا. وكان لكل لجنة الحق في اتخاذ قرار بشأن أفضل طريقة لإعداد تقارير للجمعية العامة حول أنشطتها الخاصة بتطبيق جدول أعمال التنمية. ولم يتمكن الوفد من دراسة الاقتراح بصورة مستفيضة. ولذلك، فقد كانت تعليقاته ذات طبيعة أولية. وقد قام وفد المكسيك ببذل جهود للتقريب بين وجهات النظر المختلفة حول آلية التنسيق وتطبيقها. وبالرغم من ذلك، كانت بعض جوانب الاقتراح غامضة. وقد استمع الوفد بعناية إلى التفسيرات التي قدمها وفد المكسيك حول العناصر الموجودة في اقتراحه. وكان هناك تفسيرات محتملات فيما يتعلق بالفقرة 2 والفقرة 5 في الاقتراح. وصرح وفد المكسيك بأن الاقتراح لم يحاول خلق أي تسلسل هرمي بين اللجان. فقد كانت كافة اللجان متساوية ولها الحق في اتخاذ قرار بشأن طريقة إعداد التقارير وتقديمها للجمعية العامة. وقد طالب الوفد بمزيد من الإيضاحات من وفد المكسيك حول كيفية تطبيق الفقرة 2 والفقرة 5. وبعد قراءة الفقرة 2، كان الوفد لديه انطباع بأن التطبيق سيكون إجباريا بالنسبة لكافة اللجان ولن يكون إدماج بند جدول الأعمال محل نقاش في تلك اللجان. وقد كان ذلك تفسيره للفقرة 2 في الاقتراح المكسيكي. وطلب الوفد أيضا من وفد المكسيك حول علاقة ذلك بقرار الجمعية العامة الخاص بأن إعداد التقارير يجب أن يكون وفقا لعمل وقرارات كل لجنة على حدا.

186. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعليق وفد البرازيل بأن مصطلح "الصلة" كان غامضا ويحتاج إلى تصحيحه. وصرح الوفد بأن المصطلح غير غامض. وانه غير موضوعي. وعند إرسال هذه القرارات إلى اللجنة يمكن أن تصرح بعض الدول الأعضاء بأن عمل اللجنة يطبق توصيات جدول أعمال التنمية بينما سيقول البعض الآخر أنه لا يطبق تلك التوصيات. ويجب ألا تؤدي هذه المناقشات، وخاصة التي تجري في لجنة المعايير، إلى إعاقة العمل الجوهري الخاص باللجان. ولا بد من أن يستمر هذا العمل. ويمكن أن تتفق الوفود أو تختلف. وكان الوفد يشعر بالراحة عند إجراء هذه المناقشات حتى يتم حلها. ولا بد من أن يستمر عمل الأجهزة. ولا يجب إعاقة أي شيء. ولم تكن نية جدول أعمال التنمية أن تعيق العمل الجوهري. وقد يود الوفد حدوث تغيير هناك. وأكد على أن مصطلح الصلة ليس غامضا. لكنه غير موضوعي. وينبغي على الدول الأعضاء أن تعمل على هذه المسائل.

187. ودعم وفد غواتيمالا بيان وفد الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتضمن عرض المكسيك عناصر مثيرة للاهتمام ويمكن أن تساعد اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على تحقيق تقدم في المناقشات التي تجري حول هذه المسألة. ويمكن أن يمثل الاقتراح أساسا للمناقشات المستقبلية.

188. وصرح وفد المملكة المتحدة برغبته في العمل على الاقتراح المكسيكي. وكانت المجموعة باء ترغب في أن تقوم بنفس الشيء، كما أشار وفد اليابان. وبالرغم من ذلك، بعد الاستماع إلى تعليقات وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فقد خشي الوفد أن تبقى الاختلافات المفاهيمية الرئيسية وألا يتم تبادل المبادئ التي تعتقد المجموعة باء أنه يجب تضمينها. واتفق الوفد مع وفد البرازيل على أن الغموض غير مفيد ويجب تجنبه لأنه قد يؤدي إلى تفسيرات مختلفة. وبالرغم من ذلك فإنه في حالة آلية التنسيق فإن كلمة "ذو صلة" لم توضع لتخلق غموضا. ولقد أدرك الوفد ذلك لأنه شارك في المفاوضات المتعلقة بالنص. وقد كانت هناك لتعكس وضع أنه ليست كل اللجان لجان ذات صلة. وقد تم تضمين كلمة "ذو صلة" من أجل هذا الغرض. ويمكن أن يكون من المفيد أن تقوم الأمانة بقراءة هذا الجزء من النص لتذكير كافة الوفود بأن كلمة "ذو صلة" قد استخدمت لهذا الغرض. ولم يتحدث النص عن كافة لجان الويبو.

189. وعبر وفد سويسرا عن أسفه لأن عمل بعض اللجان قد أعيق بسبب غياب الاتفاق بشأن آلية التنسيق. وقد عبر عن استعداده للعمل مع وفد المكسيك على هذا الأساس. وكانت هناك حاجة إلى الأخذ في الحسبان أن قرار الجمعية العامة والذي خلق آلية التنسيق قد صرح بأن اللجان ذات الصلة سوف تقوم بإعداد تقارير تحت مظلة هذه الآلية. وفي هذا الصدد، لم يكن من تخصص اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية أن تقرر ما هي اللجان ذات الصلة واللجان التي لا تعتبر ذات صلة. ويجب أن تقوم كل لجنة بنفسها باتخاذ قرار بشأن ما إذا كان عملها ذو صلة أم لا. وكما أشارت الوفود الأخرى، فإن كافة اللجان متساوية في هذا الشأن. كما أشار قرار الجمعية العامة أيضا إلى أن آلية التنسيق يجب أن تكون متنسقة مع، وأن تقوم بصورة عملية، باستخدام هيكل وإجراءات الحكومة الحالية. وصرح الوفد بأنه هذه الهياكل والإجراءات موجودة وتعمل بصورة جيدة. كما ينطبق إطار الإدارة القائمة على النتائج أيضا على مشروعات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقد أشار تقرير المدير العام إلى أن جدول أعمال التنمية قد تم تطبيقه في كافة أنحاء المنظمة. كما أشار قرار الجمعية العامة أيضا إلى أن تنسيق اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مع أجهزة الويبو ذات الصلة الأخرى يجب أن يكون مرنا وتتميز بالكفاءة والفاعلية والشفافية والواقعية. ويجب أن ييسر عمل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأجهزة الويبو ذات العلاقة. ويجب أخذ ذلك في الحسبان أثناء عقد المناقشات التي تتعلق بهذه المسألة.

190. وعبر وفد الصين عن اعتقاده بأن الاقتراح المكسيكي يتطلب المزيد من المناقشات. مثل الفقرة 4 والفقرة 5 من الاقتراح على سبيل المثال. وبالرغم من ذلك، يمكنه أن يصبح أساسا للمناقشات المستقبلية.

191. ودعم وفد أوروغواي الاقتراح المكسيكي. وقد تفهم العناصر الواقعية المتضمنة في الاقتراح. وقد عبر الوفد عن أمله في أن تتمكن اللجنة من تحقيق تقدم في المناقشات أثناء هذه الدورة.

192. ودعم وفد بيرو الاقتراح المكسيكي. ولقد كانت هذه المسألة الهامة معلقة لفترة من الزمن. ولم تتمكن اللجنة من تسويتها. ويمكن إجراء مشاورات غير رسمية من قبل الرئيس في هذا الصدد. ويمثل الاقتراح المكسيكي أساسا للمناقشات. وعبر الوفد عن أمله في التوصل إلى تسوية.

193. وذكر وفد إندونيسيا بطلبه المتعلق بإجراء مناقشات ملموسة حول المسألة. وقد كانت هناك بعض العناصر الهامة في الاقتراح المكسيكي والتي يمكن مناقشتها بصورة أكثر عمقا. كما يمكن عقد مزيد من المناقشات حول الاقتراح في الدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. كما يمكن عقد اجتماع غير رسمي قبل الدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من أجل دعم الاقتراح في الدورة التالية. ويود الوفد أن يشارك بصورة فاعلة في المناقشات.

194. وصرح وفد جمهورية إيران الإسلامية بأن لجنة المعايير ولجنة الميزانية هي أجهزة ذات صلة. وبالرغم من ذلك، عبرت مجموعة عن اعتقادها بأن هاتين اللجنتين لا تعتبران ذات صلة. وكانت الطريقة العملية لتسوية هذه المسألة التي ظلت معلقة لفترة طويلة هي مطالبة الجمعية العامة، بوصفها الهيئة العليا، بتوضيح كلمة "ذو صلة". ودعم الوفد عقد مشاورات غير رسمية حول الاقتراح المكسيكي والمسائل الأخرى المتعلقة بهذا الأمر.

195. وصرح وفد تشيلي أن تقرير المدير العام تضمن عدد كبير من الإجراءات والأنشطة التي قامت بها المنظمة من أجل تطبيق جدول أعمال التنمية. وقد يساعد ذلك على تقديم إرشادات للمناقشات. وصرح قرار الجمعية العامة بأن تنسيق اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مع أجهزة الويبو الأخرى ذات الصلة يجب أن تكون مرنة وفعالة وتتميز بالكفاءة والشفافية والواقعية. كما قام وفد سويسرا أيضا بالتأكد على هذه العناصر. ودعم الوفد جدول أعمال التنمية وتطبيق توصياته. وكان دور الدول الأعضاء هو الاستمرار في تضمين المسائل المتعلقة بمختلف مجالات العمل في العمل اليومي للمنظمة. وكانت هذه طريقة للتطبيق الكافي لجدول أعمال التنمية. وكان من الهام تبادل الأفكار وإيجاد أفكار تتعلق بتطبيق آلية التنسيق. وقد عبر الوفد عن استعداده لاستكشاف بدائل مختلفة بما في ذلك عقد مشاورات غير رسمية قبل الجمعية العامة التالية في محاولة لتسوية هذه المسألة.

196. وأكد وفد إندونيسيا على أن كلمة "ذو صلة" يجب تفسيرها في سياق تعميم جدول أعمال التنمية على عمل الويبو. وأكد الوفد على أن هناك تعقيدات تحيط بعبارات "تعميم جدول أعمال التنمية" و"عمل الويبو". وتضمن عمل الويبو عمل كافة لجانها. وتطلع الوفد إلى إجراء مزيد من المناقشات حول هذه المسائل.

197. وصرح وفد الإكوادور بأن الاقتراح المكسيكي كان يمثل وثيقة مفيدة. وقد مثل أساسا للمناقشات. ودعم الوفد اقتراح وفد بيرو لعقد مشاورات غير رسمية قبل الجمعية العامة التالية للتعرف على كيفية تسوية هذه المسألة.

198. ودعم وفد سري لانكا التعليقات التي تقدم بها وفدي إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية. ودعم المشاورات غير الرسمية التي تتعلق بمشروع الاقتراح. كما دعم أيضا تعليقات إندونيسيا الخاصة بتعميم جدول أعمال التنمية. ويجب أن يكون الاقتراح متعلقا بالعمل الجوهري لكافة لجان الويبو.

199. وأشار وفد اليابان، بالنيابة عن المجموعة باء، إلى طلب التوضيح من الجمعية العامة. وكما ذكرت بعض الوفود فإن كلمة "ذات صلة" كانت واضحة للغاية. وسوف تقوم الجمعية العامة بمناقشة العديد من المسائل بما في ذلك البرنامج والميزانية الخاصة بالعامين التاليين. ولذلك، يجب على اللجنة أن تتجنب زيادة عبء العمل في الجمعية العامة هذا العام. وبصفة عامة، يجب تجنب تفعيل المشاورات غير الرسمية لأن هناك العديد من اللجان والمشاورات غير الرسمية التي تتعلق بالبرنامج والميزانية أمام الجمعية العامة القادمة. ويجب وضع أولويات للعمل مع أخذ عمل المنظمة في الحسبان. وفي هذا السياق، ليس من المحبذ تفعيل المشاورات غير الرسمية حول هذه المسألة في هذا الوقت.

200. وصرح وفد نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بأن الجمعية العامة مستعدة لمناقشة كافة المسائل التي تطرح أمامها. ويعتمد الأمر على مستوى الاهتمام. فإذا كانت المسألة تتعلق بمخاوف أعضاء أحد أجهزة الويبو يجب على الجمعية العامة تناول هذا الأمر. وقد رحبت المجموعة بالمشاورات غير الرسمية المتعلقة بجدول الأعمال هذا. وقد تم استخدام هذه العملية في الماضي للتوصل إلى حلول للعديد من المسائل.

201. وأشار الرئيس إلى أن عدد من الوفود دعمت العرض المكسيكي. وقد قامت الوفود الأخرى بتقديم ملاحظات وأظهروا بعض النقد البناء. وبالرغم من ذلك، لا يزال هناك عدد من المسائل التي يصعب التوصل إلى حل لها. ويمكن عقد مشاورات غير رسمية بعد انتهاء دورة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وفقا لاقتراح وفد بيرو وهو ما أيدته بعض الوفود الأخرى. ويمكن أيضا عقد المشاورات غير الرسمية في فترة الظهيرة لمعرفة ما إذا كان يمكن تحقيق تقدم. وقد كان الرئيس موافقا على كلا الفكرتين.

202. وأكد وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، على رغبته في المشاركة في مناقشات حول العرض المكسيكي. ومن حيث المبدأ يجب أن تتم المشاورات غير الرسمية عندما تكون المفاوضات في مراحلها النهائية. وبالرغم من ذلك، يمكن للمجموعة أن تظهر مرونة كبيرة بالنسبة للمشاورات غير الرسمية التي ستعقد أثناء الدورة. ويجب دراسة تفعيل المشاورات غير الرسمية في فترة عقد الدورة في سياق وضع أولويات للعمل في المنظمة ككل. وفي هذا السياق، وجدت المجموعة أنه من الصعب قبول إجراء تفعيل للمشاورات غير الرسمية حول المسألة في هذا الوقت آخذين في الحسبان أولويات عمل الويبو. ويمكن عقد المشاورات غير الرسمية في اليوم التالي بدلا من ظهيرة هذا اليوم. وسوف يعطي ذلك للوفود مزيد من الوقت لدراسة نص العرض المكسيكي. وصرحت العديد من الوفود أنه ليس لديها وقت كافٍ لها لدراسة النص. ويجب إجراء المشاورات خلال فترة محددة مستهدفة لأن هناك بنود كثيرة على جدول الأعمال يجب تناولها ويجب استكمال العمل الساعة السادسة مساء يوم الجمعة. ويجب أن نأخذ في الحسبان هذه الحقائق عند احتساب الوقت المخصص للمشاورات غير الرسمية.

203. وعبر وفد إيران عن اعتقاده بأنه من الأفضل عقد المشاورات غير الرسمية أثناء الدورة لأنه سيكون هناك خبراء من مختلف العواصم.

204. واقترح الرئيس عقد المشاورات الساعة العاشرة في صبيحة اليوم التالي. وسوف يعطي ذلك الفرصة للوفود لمناقشة الاقتراح بصورة مسبقة. وقد تساءل عما إذا كانت الدول الأعضاء مستعدة للسير بهذه الطريقة. وقد تم الاتفاق على ذلك بشرط ألا يكون هناك اعتراضات من الحضور.

205. وصرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية بوجود تركيز المشاورات. واقترح الوفد تخصيص ساعة لكافة المشاورات.

206. وقام الرئيس فيما بعد بإبلاغ اللجنة بأنه طلب من نواب الرئيس عقد مشاورات غير رسمية مع الوفود المعنية في فترة الظهيرة لمعرفة ما إذا كانت هناك أية إمكانية للتوصل إلى أساس للاتفاق حول مسألة آلية التنسيق. وسوف يبلغ الوفود بالنتيجة من أجل عقد المشاورات في صبيحة اليوم التالي.

دراسة وثيقة CDIP/15/5- تقرير منتدى الخبراء حول نقل التكنولوجيا الدولية

207. افتتح الرئيس مناقشات حول التقرير. وذكر بأن منتدى الخبراء حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا الذي عقد في مقر الويبو في جنيف في الفترة من 16 فبراير وحتى 18 فبراير 2015. وكان المنتدى عبارة عن نتيجة لمشروع حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: تحديات مشتركة- بناء حلول. وقد لخص التقرير المناقشات التي جرت في المنتدى وأوضح "أفكار الخبراء" التي تمت دعوة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لمناقشتها والموافقة عليها بهدف تضمينها في العمل المتعلق بتطبيق "أفكار الخبراء" هذه في برامج عمل الويبو.

208. وشارك وفد المكسيك بفاعلية في المنتدى. وقد وافق على "أفكار الخبراء" ودعا اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لمراجعتها بهدف تضمين العمل من أجل تطبيق "أفكار الخبراء" هذه في برامج عمل الويبو. وقد دعم الوفد بصفة خاصة تصميم برامج نقل تكنولوجيا توفر معلومات حول برامج التوفيق بين نقل المعلومات. إن الطريقة التي تم تنظيم وهيكل المنتدى بها قد أسهمت في التوصل إلى نتائج جيدة. وكان من الهام نشر الدراسات لضمان الاستمرارية ودراسة "أفكار الخبراء" من قبل اللجنة.

209. وعبر وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، عن شعوره بأن المنتدى قد تم عقده بصورة ناجحة. وقد قدمت حلقة النقاش آراء مفيدة وقيمة دعمتها خبرات عملية من قبل المشاركين في حلقة النقاش. وكان من الجيد الاستماع إلى عدد متنوع من الخبرات العملية حول نقل التكنولوجيا العالمية من عدد كبير من المتحدثين. لقد كانت عملية نقل التكنولوجيا عملية معقدة. وهناك العديد من العناصر المرتبطة بها. وقد قام المشاركون في حلقة النقاش بعرض دروس مستفادة من خبراتهم العملية الكبيرة. ولقد كانت تلك الأمثلة التي تعتمد على الخبرات هي التي يفيد استكشافها الدول بصورة كبيرة في دراسة أفضل الأمور المتعلقة بالتعامل مع احتياجاتهم الخاصة ومصالحهم في مجال نقل التكنولوجيا. وبالرغم من ذلك، كان هناك أمر واحد يؤسف له فيما يتعلق بالمنتدى. لقد كانت الحلقة النقاشية ككل مفيدة كغذاء للعقل بالنسبة للجنة. فقد يسرت التوصل إلى تفهم أعمق لنقل التكنولوجيا العالمية وهو أمر ما كان ليتحقق لو تم عرض النتائج عليهم فحسب. وفي هذا الصدد، كان مما يؤسف له حضور عدد أقل من المتوقع لمثل هذا المنتدى المفيد.

210. وصرح وفد نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بأن المنتدى قد ضم عدد كبير من الخبراء لمناقشة التحديات وأفضل الممارسات وأكثر الآليات فاعلية للنقل المستدام للتكنولوجيا من مقدمي الخدمة إلى المتلقي. وإدراكا للدور الكبير الذي تلعبه عملية نقل التكنولوجيا والنفاذ للمعرفة في نمو الدول النامية عبرت المجموعة عن أسفها لعدم وجود دعم مالي لمشاركة الخبراء حضروا من عواصم دولهم النامية للمشاركة في المنتدى. إن وجود خبراء من مكاتب وطنية تعاملوا مع المسألة كأحد عناصر

عملهم اليومي سوف يثري المناقشات ويمكن المشاركين من تفهم الحقائق المختلفة المتعلقة بهذه المجال بصورة أفضل. ويعتبر تيسير نقل التكنولوجيا أحد تكاليف الويبو، كما هو وارد في المادة رقم 1 من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والويبو. وذكرت المجموعة بالمجموعة ج من توصيات جدول أعمال التنمية المتعلقة بنقل التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنفاذ للمعرفة وخاصة التوصيات 25 و26 و28 بالإضافة إلى التوصية 19 من المجموعة باء المتعلقة بتحديد المعايير والمرونة والسياسة العامة والنطاق العام. ولذلك، فإن محورية دور الويبو المتعلق بتعزيز وتيسير عملية نقل التكنولوجيا المستدامة تعتبر أحد الأولويات. وقد قامت المجموعة بدراسة تقرير الأمانة الخاص بالمنتدى. وقد قدم التقرير نظرة عامة على الأطروحات والمناقشات التي جرت في المنتدى بالإضافة إلى معلومات حول تقييم المشروع الذي أدى إلى عقد المنتدى و"أفكار الخبراء". ولقد كان هناك اختلافا كبيرا بين "أفكار الخبراء" والتوصيات الموجودة في الدراسات التي تمت مراجعتها من قبل النظراء بالإضافة إلى اتجاه المناقشات في المنتدى وفي اجتماعات أصحاب المصلحة. ولم تتضمن "أفكار الخبراء" مبادرات كافية يمكنها، بصورة كبيرة، التعامل مع العوائق السياسية والفنية لنقل التكنولوجيا. وبالرغم من موافقة المجموعة على بعض "أفكار الخبراء" طالبت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بدراسة التوصيات الخاصة بالدراسات والمنتدى والتي لم تظهر في التقرير، ومن بينها: (1) احتمال مشاركة الويبو في توسيع سياق مشاركات المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص بحيث يتضمن جوانب محددة من نقل التكنولوجيا في بيئتها التشغيلية وفائدة الجوائز المؤسسية كحوافز (2) تقديم المساعدة في تطوير مكاتب وطنية لنقل التكنولوجيا (3) لعب دور أكثر وضوحا وبروزا في تيسير أنظمة الابتكار المفتوحة (4) إمكانية وجود اتفاقية دولية للنفاذ للعلوم والتكنولوجيا الأساسية (5) تعزيز النفاذ للمعلومات من خلال الأبحاث الممولة تمويل عام ودور براءات الاختراع التي تنشأ عن هذه الأبحاث (6) دور الإفصاح عن معلومات براءات الاختراع في النفاذ للمعلومات التي تدعم نقل التكنولوجيا (7) تقديم الحوافز للأبحاث والابتكار (8) تطوير آليات مالية تمويل من القطاع العام لدعم الابتكار ونقل التكنولوجيا ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (9) تنظيم معارض أو ندوات سنوية لنقل التكنولوجيا لتعزيز مهارات التوفيق بين المشروعات (10) تدريب المختصين في مجال نقل التكنولوجيا (11) إمكانية إنشاء مؤشر عالمي لنقل التكنولوجيا (12) تطوير آلية تقييم لنقل التكنولوجيا (13) إجراء أبحاث تجريبية لزيادة فهم كيفية تأثير سياسات حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية على نقل التكنولوجيا وما إذا كانت التغييرات التي جرت في مجال حقوق الملكية الفكرية في تلك الدول تؤدي إلى تعزيز نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية والدول الأقل نموا. ويمكن أيضا دراسة تبعات السياسات والممارسات والقوانين السرية للتجارة. وأكد الوفد على جهود الويبو الخاصة بتعزيز نقل التكنولوجيا. وبالرغم من ذلك، حث الوفد على قيام الويبو بمزيد من الاستثمار في معالجة الثغرات في القدرات والعقبات التي تعيق النقل الفعال للتكنولوجيا. وأخيرا، فيما يتعلق بعدم التمثيل الكافي للتوصيات المتضمنة في "أفكار الخبراء" في مقابل نتائج التوصيات المتضمنة في الدراسات واجتماعات أصحاب المصلحة بالإضافة إلى توجهات المناقشات في المنتدى، عبر الوفد عن اعتقاده بأن "أفكار الخبراء" لم تفي بصورة كافية باحتياجات الدول النامية ولم تقدم حولا كافية لمشكلاتها. ولذلك، يود الوفد أن تقوم اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بالإحاطة علما بالتقرير في انتظار مزيد من المناقشات حول هذه المسائل في اللجنة. كما يود أيضا الإبقاء على هذا الموضوع على جدول الأعمال في الدورة التالية.

211. وأشار وفد رومانيا، متحدًا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، إلى العروض التوضيحية العالية الجودة التي تم تقديمها في المنتدى والتي أثارت عدد كبير من الأفكار. وكانت المجموعة تأمل في حضور عدد أكبر من المشاركين في المنتدى لأن عدد الحضور يعد عامل هام في تحديد نجاح الحدث. لقد كانت مسألة الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا العالمية من المسائل الهامة للغاية. ولذلك، قام بتوجيه عناية كبيرة "لأفكار الخبراء" الواردة في التقرير. ويمكن إدراج بعض الأفكار في عمل المنظمة بالإضافة إلى منح اللجنة الذي يقوم على أساس المشروعات بناء على إجراء مزيد من المناقشات مع الدول الأعضاء. ومن خلال القيام بذلك، كانت هناك حاجة إلى أخذ النفقات في الحسبان لتجنب أي ازدواجية في العمل الذي يتم حاليا.

212. وذكر وفد جمهورية إيران الإسلامية بأن المنتدى كان جزءا من مشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: تحديات مشتركة - بناء حلول. وقد تمت الموافقة على المشروع في الدورة السادسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقد بحث

الوفد عن طرق عملية وحلول لتطبيق التوصيات رقم 19 و 25 و 28 من توصيات جدول أعمال التنمية. كما بحث أيضا عن المبادرات المحتملة والسياسات المتعلقة بالملكية الفكرية والمتعلقة بدعم نقل التكنولوجيا بالإضافة إلى نشر وتيسير النفاذ للتكنولوجيا بهدف التنمية كما هو مطلوب من قبل المشروع. ومن المفترض أن يكون المنتدى بالنقاش حول السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية والتي يمكن أن تيسر نقل التكنولوجيا. كما كان المشروع أيضا يتطلب وجود مشاورات متوازنة حول إمكانية الاستفادة من أدوات الملكية الفكرية مثل المعلومات المتعلقة بملك براءة الاختراع الخاصة بأسلوب تكنولوجي من أجل التفاوض بشأن شروط الترخيص بالإضافة إلى الحاجة إلى تشجيع استخدام الترتيبات المرنة المتعلقة بالملكية الفكرية للتعامل مع القيود التي تواجه نقل التكنولوجيا. وقد تضمن التقرير "أفكار الخبراء" والتي دعيت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لدراستها واعتمادها بغرض تضمينها في العمل من أجل تطبيقها في برامج عمل الويبو. وبالرغم من ذلك، لم يظهر في التقرير ولم يتضمن كافة المناقشات والاقتراحات والمخاوف التي أثرت من قبل المشاركين في المنتدى. فعلى سبيل المثال لم تتناول "أفكار الخبراء" نطاق استخدام المرونة وكيفية استكشاف ما يمكن للويبو القيام به من أجل تيسير نقل التكنولوجيا. وبدلا من تناول العقبات التي تواجه نقل التكنولوجيا والتي تنشأ من الملكية الفكرية، مالت "أفكار الخبراء" إلى الترويج إلى جدول أعمال حول التوسع في الملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك، لم تكن "أفكار الخبراء" مرتبطة ارتباطا مباشرا بنقل التكنولوجيا. وقد دافعت ببساطة عن تعزيز المزيد من الحماية للملكية الفكرية. وقد اقترحت "أفكار الخبراء" على سبيل المثال زيادة الوعي حول أهمية الانضمام إلى أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات، ومدريد ولاهاي. وكان من المثير للدهشة أن نرى مسألة نقل التكنولوجيا الهامة قد تم تقليصها بصورة دعوة للانضمام لبعض المعاهدات. ويجب ملاحظة أنه بالرغم من قيام العديد من الدول النامية بالانضمام لهذه الصكوك، فإنها لم تستفد فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا. وبناء على القرار الذي اتخذته اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لإقرار المشروع، فإن التوصيات الصادرة عن المنتدى سوف تمثل أساسا للأنشطة التي سيتم دمجها في الأنشطة المعتادة للويبو. ولذلك، يجب أن تكون اللجنة حريصة فيما يتعلق باعتماد نتيجة المنتدى لأنها لم تتناول المخاوف التي أثارها الدول الأعضاء فيما يتعلق بوضع المشروع. ولم يقم المنتدى أيضا بتقديم أية توصيات إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لتقوم باعتمادها. وبدلا من ذلك، تم تقديم ملخص بالآراء التي عبر عنها المشاركون في حلقة النقاش في صورة "أفكار الخبراء". ومن ثم، فقد عكست نتيجة المنتدى فقط آراء المشاركين في الحلقة النقاشية وليس آراء الدول الأعضاء. وكان من الصعب اعتماد آراء لم تعبر عنها الدول الأعضاء. ولذلك، قام الوفد بدعم اقتراح وفد نيجيريا الذي تحدث بالنيابة عن المجموعة الأفريقية واقترح أن تقوم اللجنة بالإحاطة علما "بأفكار الخبراء". ويجب إعطاء الدول الأعضاء الفرصة لتقديم مقترحاتهم حول مسألة نقل التكنولوجيا حتى نهاية شهر أغسطس. وسيتم جمع تلك المقترحات من قبل الأمانة وتطرح في نهاية شهر سبتمبر للنقاش واتخاذ مزيد من الإجراءات في الدورة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

213. وعبر وفد مالايو عن دعمه للبيان الذي ألقاه وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وقد أولى أهمية كبرى لنقل التكنولوجيا بوصفها طريقة لتقليل الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول المتقدمة. وقد تم تحديدها أيضا على أنها أحد العناصر الكبرى في التنمية الاقتصادية في مالايو. ومن المهم الاستفادة من الموارد البشرية من خلال بناء القدرات من أجل تحسين معدل الاستيعاب. وقد وجدت مالايو أن وجود إطار تنظيمي قوي ويمكن التنبؤ به للملكية الفكرية من القضايا التي يجب تناولها من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا. ولذلك، طالبت الويبو بتعزيز مساعداتها للدول في سياق تنمية الموارد البشرية وتحديث قوانين ولوائح الملكية الفكرية في الدول النامية والدول الأقل نموا.

214. وصرح وفد تشيلي أنه من المهم تعزيز نقل التكنولوجيا وخاصة بالنسبة للدول النامية والدول الأقل نموا. وأكد المنتدى على أهمية إنشاء هيئات مناسبة للتعامل مع نقل التكنولوجيا. لقد كان تطوير إطار قانوني أمرا مهما لتيسير نقل التكنولوجيا. وأكدت المناقشات في المنتدى على مختلف إمكانات تعزيز نقل التكنولوجيا. وتعتبر الأدلة التجريبية على نقل التكنولوجيا وأثرها على الاقتصاد من المصادر الهامة للمعلومات المتعلقة باتخاذ القرارات من قبل السلطات العامة. وفيما يتعلق "بأفكار الخبراء" والتي تم تقديمها للجنة لدراستها، فقد أكد الوفد على أهمية تطوير رأس المال البشري ودعم القدرات في الدول. وتود معرفة كيفية إسهام الانضمام إلى أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات، ومدريد ولاهاي في نقل التكنولوجيا.

215. وأشار وفد لاتفيا، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بشيء من الأسى إلى أن المنتدى لم يجتذب عدد كبير من الوفود للحضور. وفي هذا الصدد، أحاط الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء علما "بأفكار الخبراء" المتضمنة في الوثيقة. لقد تردد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالنسبة لبعضها لأنها تضمنت إنشاء هياكل جديدة من قبل الويبو. وعبرت عن اعتقادها بأنه يمكن التقدم بشأن المسائل من خلال الهياكل الحالية في الويبو بصورة أقل كلفة ومهيكلية ومترنة. وكما ورد في الوثيقة على سبيل المثال يمكن للويبو البناء على نجاحات البرامج الحالية بالإضافة إلى إرشادات وكتيبات نقل التكنولوجيا التي تم تطويرها تحت مظلة المشروع المستكمل الخاص بهيكل دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا الخاص بالمؤسسات الوطنية أي كتيب ممارسات صياغة براءات الاختراع، والكتيب العملي لتقييم الأصول المادية في المؤسسات البحثية، وكتيب تقييم الملكية الفكرية للمؤسسات الأكاديمية، وأدوات التدريب الخاصة بنماذج العقود المتعلقة بالملكية الفكرية للجامعات والمنظمات البحثية ذات التمويل العام، ودليل تراخيص العلامات التجارية، ودليل الإدارة الاستراتيجية لشبكات الابتكار المفتوحة، ودليل تسويق الملكية الفكرية. وكان من المهم التعرف على الدور الذي تلعبه الصناعة في أنشطة نقل التكنولوجيا والدروس المستفادة من أفضل الممارسات لتشجيع المبادرات الفعالة لنقل التكنولوجيا. ويجب أن تسترشد أي إجراءات تتم في هذا الصدد بتفويض الويبو أي دعم حماية الملكية الفكرية في كافة أنحاء العالم من خلال التعاون بين الدول والتعاون مع أي منظمات أخرى إذا لزم الأمر.

216. وأشار وفد أوغندا إلى غياب المشاركة الكبيرة في المنتدى. وقد اتضح أن المنتدى قد تم تعريفه على نطاق ضيق. ووجد الوفد أنه من الصعب مناقشة التقرير الذي نتج عن قاعدة ضيقة وبناء آراء عليه. وكما أشار وفد نيجيريا متحدثا باسم المجموعة الإفريقية فإن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع. وسوف يضمن ذلك مشاركة كبيرة من قبل الدول الأعضاء. ويعتبر موضوع نقل التكنولوجيا من الموضوعات الهامة وخاصة بالنسبة للدول النامية بما فيها أوغندا. ولذلك، هناك حاجة إلى ضمان مشاركة الجميع. ووفقا لاقتراح بعض الوفود يمكن للجنة الإحاطة علما بالتقرير بدلا من تبنيه. ويوصى بمرارة واسعة في المنتدى. وفي هذا الصدد، يجب ترك الموضوع على مائدة النقاش وعلى جدول الأعمال للدورة القادمة.

217. وصرح وفد البرازيل بأنه لا يمكن المبالغة في أهمية هذا الموضوع. وقد ذكر موضوع نقل التكنولوجيا في المادة 7 والمادة 8 من الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية حول أهداف ومبادئ هذا الاتفاق. ويجب أن تؤدي تلك إلى قراءة المعايير الأخرى الموجودة في هذا الصك الدولي. وتتعلق أربعة توصيات مت توصيات جدول أعمال التنمية بأي مبادرة حول هذه المسألة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ويعكس استمرار مشاركة الوفد في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع الأهمية التي يوليها الوفد للموضوع. ويعتبر المنتدى خطوة هامة في تنمية المشروع. وبالرغم من ذلك، ليس من الحكمة القيام من خلال هذه العدسات الضيقة بتطوير التوصيات المحتملة والتي يمكن للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بإرسالها إلى الجمعية العامة أو اتخاذ قرار بشأن أي نتيجة يمكن تضمينها في عمل المنظمة. وقد قام الوفد بتقديم بعض التعليقات حول جوهر التقرير. أولا، كان يشعر بالغبطة بسبب قرار الخبراء المتعلق باقتراح قائمة أفكار من المنتدى بدلا من التوصيات. لقد كانت "أفكار الخبراء" مخرجات هامة. وبالرغم من ذلك، كان على الدول الأعضاء مناقشة التوصيات المحتملة بناء على كافة الأفكار التي أثرت أثناء الأنشطة التي تمت أثناء المشروع. وفيما يتعلق بالمحتوى، أشار الوفد إلى غياب الأفكار الهامة بأي مناقشات حول نقل التكنولوجيا. ولم يذكر أي من الخبراء على سبيل المثال الاقتراح الحالي من قبل الدول الأقل نموا لإنشاء قالب للتقارير التي تقدمها الدول النامية كأسلوب لتحسين تطبيق أعضاء منظمة التجارة العالمية للمادة 66.2 من الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية. إن دور الترتيبات المرنة في اتفاقيات الملكية الفكرية العالمية بوصفها صكوك تهدف إلى تحسين نقل التكنولوجيا لم يذكر أيضا في الدورة الأخيرة للمنتدى بالرغم من أن بعض مؤلفي الدراسات التحليلية التي تمت تحت مظلة المشروع قد أشاروا إلى وجود علاقة إيجابية محتملة في هذا الصدد. إن غياب هذه الأفكار وغيرها قد أضعف الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في نهاية المنتدى. ثانيا، لم يفهم الخبراء بصورة كاملة على ما يبدو حدود مشاركتهم. وطالبت ورقة المفاهيم من الخبراء دراسة مدخلات اجتماعات التشاور الإقليمية ودراسات مراجعة

النظراء الست. وسوف يؤدي هذا المنهج إلى زيادة نطاق الأفكار التي تمت مناقشتها والتوسع في دور الدول الأعضاء في صياغة جدول الأعمال لأنهم علقوا على الأحداث الأخرى. وبالرغم من ذلك، قام المشاركون في حلقة النقاش بتبادل الخبرات بصورة كبيرة. ولذلك، مالت النتائج نحو جانب المتحدثين والمنظمات التي كانوا يمثلونها. كما أشار الوفد أيضا إلى بعض الاختلافات في طريقة عرض الأفكار أثناء جلسات المنتدى. وفي بعض الأحيان، بدى أن الخبراء يتحدثون عن مفاهيم مختلفة كما لو كانت نفس المفاهيم. وفي العديد من المناسبات على سبيل المثال أشاروا إلى تدابير مثل الحاجة إلى زيادة التواصل بين الجامعات والصناعات بدون التشكيك في صلاحية هذه النصيحة. ومن الواضح أن ذلك يخرج عن نطاق تكليف المنتدى ولا يسهم في تركيز المناقشات على الموضوع الذي تتم دراسته. وفي هذه المرحلة من مراحل تطبيق المشروع، كان من المهم أن تقوم اللجنة بمناقشة دور الملكية الفكرية كيمسر /عائق أمام نقل التكنولوجيا العالمية والتي تعتبر أمرا هاما لزيادة الإنتاجية والتنوع واستدامة اقتصاديات الدول النامية. ويجب أن تتضمن المناقشات طبيعة العقود والتعاملات الدولية التي تتضمن نقل المعرفة مع أخذ حقوق الملكية الفكرية حاليا في يد جهات من قليل من الدول في الحسبان. ويجب الأخذ في الحسبان أهمية المؤسسات متعددة الجنسيات في نشر الأصول التكنولوجية المادية حول العالم، وسيكون من المثير للاهتمام أيضا القيام بتحليل دور التجارة بين الشركات في سياق أهداف الورقة البحثية. وقد أنهى الوفد حديثه بكلمة تتعلق بالحرص بشأن نتائج هذا المشروع. لقد تم وضع أساسات جيدة. وبالرغم من ذلك، لم يرغب في الاندفاع إلى الموافقة على إي استنتاج بدون مناقشة مناسبة حول هذه المسألة الهامة بصورة شاملة. ويجب أن تجري المناقشات في اللجنة حتى تشعر الدول الأعضاء بأن المناقشات ناجحة بصورة كافية لتطوير توصيات أو الموافقة على النتائج التي سيتم دمجها في عمل الويبو.

218. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن الوثيقة تضمنت ملخص حقائق دقيق للمناقشات التي جرت أثناء المنتدى. وقد كان هذا المشروع هاما بالنسبة لكافة الدول الأعضاء. ودعم الوفد المشروع منذ مناقشته في الدورة الرابعة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وعبر عن تقديره للعمل الذي قامت به الأمانة لتجميع مجموعات مختلفة من خبراء نقل التكنولوجيا المرموقين على مستوى العالم. وقد كانت الحلقة النقاشية تركز على المشروع. وتبادل المشاركون في الحلقة النقاشية خبراتهم العملية والحقيقية التي تتعلق بنقل التكنولوجيا من منظور الجامعات والمشروعات والحكومات والشركات بين القطاع العام والخاص في الدول النامية والمتقدمة. وكانت الخبرات التحديات التي تبادلها المشاركون في الحلقات النقاشية رائعة وثقافية. وكانت الآراء بناءة وعملية وتأتي من أشخاص منغمسون في عملية نقل التكنولوجيا بصورة مباشرة وأشخاص لا يوجد لديهم تحيز أيديولوجي. وتستحق الأفكار التي نتجت عن حلقة النقاش دراسة اللجنة. ويجب أن تركز مناقشات اللجنة على تلك الأفكار.

219. وعبر وفد الصين عن تقديره للمنتدى. وقد كانت الآراء والتقارير الخاصة بالخبراء مفيدة في دعم التعاون الدولي. وعبر الوفد عن أمله في أن تقوم الويبو بالاستمرار في أنشطتها المتعلقة بنقل التكنولوجيا حتى تستفيد كافة الدول من التقدم التكنولوجي.

220. وقام وفد جنوب أفريقيا بتأييد البيان الذي ألقاه وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وقدم المنتدى برنامجا ممتازا حول المناقشات المتعلقة بالقنوات الفعالة لنقل التكنولوجيا. ولا يمكن المبالغة في أهمية نقل التكنولوجيا بالنسبة للتنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، قام الوفد بالنظر بجرص إلى "أفكار الخبراء" التي طرحت في التقرير، ووجد أنها لم تعكس بصورة كافية المناقشات الواسعة التي جرت بالإضافة إلى التوصيات التي طرحت في الدراسات التي وردت في البيان الذي ألقاه وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وكان من الحتمي لاي عمل مستقبلي مستمد من "أفكار الخبراء" أن يتماشى بوضوح مع التوصية رقم 19 من المجموعة باء التوصية رقم 25 من المجموعة ج من توصيات جدول أعمال التنمية. كما لفت الوفد الانتباه أيضا إلى أهمية آلية التيسير التكنولوجي التي اعترفت بها الأمم المتحدة ورفعتها لتصبح جزء من جدول أعمال التنمية بعد 2015. ويمكن للويبو المساعدة في أن تقود الطريق كأحد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وفي الختام، دعم الوفد طلب المجموعة الأفريقية بأن تقوم اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فقط بالإحاطة علما بالتقرير في انتظار مزيد من العرض الشامل للأفكار الواردة في التقرير.

221. وذكر وفد اليابان متحدًا باسم المجموعة باء، بأن اللجنة وافقت قبل عقد المنتدى على أنه لن تكون هناك أية توصيات للمناقشات. وستكون هناك فقط أفكار. وقد انعكس ذلك بوضوح على ورقة المشروع. وقد تم التأكيد على ذلك بصراحة وبصورة متكررة من قبل منسق الحلقة النقاشية التي خرجت "بأفكار الخبراء". وفي ظل هذا الفهم، شعرت المجموعة بالسعادة لمناقشتها هذه الأفكار دون أي مفهوم يتعلق بإصدار أحكام مسبقة على النتائج. ولم تكن هناك نية لوجود أفكار إضافية في هذه المرحلة في المشروع. وقد كانت الدراسات والمشاورات الإقليمية أساسًا للمنتدى الذي تمخض عنه "أفكار الخبراء". وقد قام الخبراء باستيعاب نتائج الدراسات والمشاورات الإقليمية في المنتدى وتم تحويلها إلى أفكار مع أخذ القاسم المشترك بالإضافة إلى العناصر الواقعية والمقبولة للجميع والمفيدة والتي وصفت في ورقة المفاهيم. ولذلك، يجب أن تركز مناقشات اللجنة على الأفكار التي توصل إليها الخبراء التي تتماشى مع المشروع. وأشارت المجموعة إلى "أفكار الخبراء" الواردة في التقرير. وعرضت هذه الأفكار وبخاصة تلك التي تتعلق بنشر الوعي حول أهمية إطار الملكية الفكرية بما في ذلك الانضمام إلى أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات، ومدير يد ولاهاي والتي كانت من الشروط الضرورية للنقل الفعال للتكنولوجيا. ولن يريد أي كيان نقل التكنولوجيا الخاصة به إلى دولة لا يمكن حمايتها بها بصورة كافية وحيث لا يمكن تحقيق الهدف من نقل التكنولوجيا بصورة مناسبة. وتفهمت المجموعة أن هناك الكثير من الأنشطة التي قامت بها الويبو في هذا المجال. ومن أجل الحصول على صورة كاملة للأنشطة المرتبطة بزيادة الوعي يود الوفد قيام الأمانة بإعداد مستند حول بيئة هذا المجال.

222. ووجد وفد سويسرا أن حلقة المناقشات مفيدة وبناءة. وقدم المنتدى آراءً متعمقة تتعلق بعملية نقل التكنولوجيا، والتحديات الحالية والحلول الممكنة. كما أشار أيضًا إلى تعقيدات تتعلق بالموضوع وركز على أن نقل التكنولوجيا يركز على عملية اتخاذ قرار لامركزية والتي تؤدي إلى عدد متنوع من الحلول القانونية والمؤسسية في داخل الدول. ووجد الوفد أن "أفكار الخبراء" مفيدة في دفع المناقشات المتعلقة بنقل التكنولوجيا. ويجب أن تمثل تلك الأفكار التي ذكرت بالتفصيل في ختام المنتدى ووردت في الوثيقة تحت الفقرة 36 أساسًا للمناقشات. وبالرغم من ذلك، فقد كانت واسعة النطاق. لقد كان من السابق لأوانه أيضًا أن يتم تحديد كيفية إدماجها في برامج عمل الويبو بدون مزيد من الإيضاحات. وتتضمن عملية نقل التكنولوجيا العديد من الجهات والمناطق والآليات. وتطلبت تفاعل يسير بين المؤسسات البحثية وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص. وتعتبر الملكية الفكرية ترس هام في العملية بالكامل. وبالرغم من ذلك، لم تكن العنصر الأساسي. ولم يكن من الممكن وضع برنامج لتوفيق نقل التكنولوجيا بدون المشاركة المباشرة للمشروعات والهيئات الصناعية. ويجب أن تكون هي القوة الدافعة. وبالرغم من أن دور هذه الهيئات قد تم التأكيد عليه في الوثيقة بالإضافة إلى المنتدى يجب تقديم مزيد من التوضيح بشأن أن هذه الهيئات كانت محتمة بالفعل بالعملية. وقد يكون من المثير للاهتمام أن يتم البناء على الأنشطة التي تقوم الويبو بالفعل بتطبيقها بصورة ناجحة. وتضمنت هذه الأنشطة زيادة الوعي حول أهمية إطار الملكية الفكرية الخاص بنقل التكنولوجيا وتطوير مواد تدريب حول الموضوع. وكان الوفد حريصًا على معرفة المزيد من التفاصيل حول كيفية التعامل مع رفع الوعي بشأن دور الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا إلى جانب تطوير ونشر مواد التدريب في برامج الويبو الحالية وخاصة برنامج مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار (TISC). وفي ضوء التوصيات الواردة في تقرير التقييم الخاص بالمشروع المتعلق بالمشروعات التعاونية المفتوحة والنماذج التي تعتمد على الملكية الفكرية التي تبنتها اللجنة في اليوم السابق، كان هذا النوع من التحليل المتعلق بالأنشطة الحالية كان ضروريًا من أجل تجنب الازدواجية وضمان الاستخدام الكفء لاستخدام الموارد.

223. وأكد وفد الأرجنتين على الحاجة إلى تيسير وتحسين النفاذ إلى المعرفة والتكنولوجيا من قبل الدول النامية والدول الأقل نمواً. وكانت هناك حاجة إلى تناول الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا الدولية، كانت هناك حاجة إلى إيجاد حلول تقوم على توليد وبناء قدرات وزيادة التعاون الدولي ووضع أطر وضع معايير مؤسسية كافية وتطبيق آليات التمويل وتعزيز الابتكار وتطوير نظام ملكية فكرية لدفع التطور التكنولوجي في البلاد. وقد قامت الأرجنتين لعدة سنوات بتطبيق مجموعة من التدابير الخاصة بتشجيع نقل التكنولوجيا. وتم تقديم الدعم إلى المبتكرين من خلال مختلف برامج وزارة العلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى المعهد الوطني للملكية الصناعية. وكان هناك أيضًا زيادة في الاستثمار

العام في مجال التعليم والبحث العلمي. وعلى مدى أكثر من ثلاثين عاما قدمت الأرجنتين حوافز ضريبية لنقل التكنولوجيا من الخارج بما في ذلك ما يتعلق بالتعاقد والتراخيص المتعلقة بحقوق الملكية الصناعية. وقدم التقرير عناصر هامة لاستخدامه في المناقشات المتعلقة بنقل التكنولوجيا.

224. وكان الرئيس يسعى للتعرف على آراء الوفود المتعلقة بأفضل الطرق للسير قدما في ضوء المقترحات التي تم تقديمها.

225. وأشار وفد اليابان متحدًا بالنيابة عن المجموعة بآء إلى تحقيق التقدم أكد على وجوب تركيز اللجنة في مناقشاتها على "أفكار الخبراء" لأن تلك هي الممارسة المقصودة في سياق المشروع بالكامل.

226. وعبر وفد نيجيريا عن تأييده للبيان الذي ألقى بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وقد تلقت نيجيريا دعم الويبو في مجال تيسير نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية بما في ذلك إنشاء مركز لدعم التكنولوجيا والابتكار. ويقوم المكتب الوطني لاقتناء وتعزيز التكنولوجيا باستكشاف الاستراتيجيات المتعلقة بتعزيز العمل التكميلي الذي تقوم به كلا منها. وكان المنتدى بمثابة فرصة جيدة لعقد مناقشات ذات صلة حول نقل التكنولوجيا الدولية وتحديد أفضل النماذج التي يمكن للويبو ودولها الأعضاء من استكشافها لدعم وتيسير نقل التكنولوجيا بصورة فاعلة للدول النامية. وقد لعب نقل التكنولوجيا دورا داعما في مجال النفاذ للمعرفة. وقد أدت مثل هذه الآليات إلى تعزيز قدرات الأمم على الابتكار والاستفادة والتطوير بما يتماشى مع الأهداف التنموية. ولذلك، حث الوفد الويبو على الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في تعزيز وتيسير نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية. ومن بين المسؤوليات الأساسية للمنظمة دعم الأنشطة الفكرية الابتكارية وتيسير نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية من أجل تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، سعى المنتدى إلى استكشاف المبادرات والسياسات المتعلقة بالملكية الفكرية لتعزيز نقل التكنولوجيا ونشر وتيسير النفاذ للمعرفة من أجل تنمية الدول النامية والدول الأقل نموا وفقا لتوصيات جدول أعمال التنمية رقم 19 و25 و26 و28. ولم تعكس "أفكار الخبراء" بصورة كافية أهم التوصيات المتعلقة بتعزيز وتيسير نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية. وأيد الوفد التوصيات الواردة في البيان الذي ألقى بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وركز على بناء رأس المال البشري ودعم الأطر والمعاهدة الدولية المتعلقة بالنفاذ إلى العلوم والتكنولوجيا الأساسية وتعزيز النفاذ إلى المعلومات من الأبحاث التي يتم تمويلها بصورة كلية أو جزئية من خلال القطاع العام، واستكشاف نقاط المرونة وخيارات التراخيص، والتوسع في سياق مشاركات المسؤولية الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات وتحفيز مثل هذه التوسعات، ودور الإفصاح عن معلومات عن براءات الاختراع وقبول المعلومات في دعم نقل التكنولوجيا وإنشاء مؤشر عالمي لنقل التكنولوجيا، والأبحاث التجريبية حول طريقة تأثير حقوق الملكية الفكرية في الدول المتقدمة على نقل التكنولوجيا. علاوة على ذلك، دعم الوفد طلب اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية الخاص بمناقشة الدراسات من أجل تحديد أكثر التوصيات فاعلية والتي يمكن أن توفر تأثيرا يمكن قياسه فيما يتعلق بالنفاذ إلى المعرفة ونقل التكنولوجيا. ويجب أن تحيط اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية علما بالتقرير وتبقى هذا البند على جدول أعمال الدورة القادمة.

227. وعبر وفد نيجيريا، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، عن اعتقاده بأنه تم الاعتراف بالحاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات حول نتيجة "أفكار الخبراء". ويجب أن تأخذ اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية "أفكار الخبراء" في الحسبان بوصفها مدخلات تستخدم في المناقشات. ويجب إعطاء اللجنة مزيد من الوقت لعقد مناقشات عميقة حول الدراسات وتحديد أفضل توصيات يمكنها أن تفي بالأهداف.

228. وعبر وفد البرازيل عن اعتقاده بأنه كان من المؤكد على نطاق واسع أنه بالرغم من اعتبار "أفكار الخبراء" مدخلات هامة كانت هناك أفكار أخرى تمت مناقشتها خلال المشروع والتي لا يمكن تجاهلها. وفي أعقاب المناقشات، يجب أن يفترض أنه لن يتم قصر التوصيات النهائية أو القرارات على "أفكار الخبراء". وقد أشارت الفقرة رقم 28 في ورقة المفاهيم بوضوح إلى "أنه بعد إصدار توصيات من منتدى خبراء دولي رفيع المستوى، كما هو مبين في ورقة المشروع التي أقرتها اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية سيتم إدراج أية نتائج تتخرج عن الأنشطة آفة الذكر في عمل المنظمة، بعد دراستها وتبنيها من قبل

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية إلى جانب أية توصيات محتملة تقوم اللجنة بتقديمها إلى الجمعية العامة". إن الإشارة إلى "أي نتائج تمخض عن الأنشطة آفة الذكر" تتضمن دراسات مراجعة النظراء والمشاورات الإقليمية. وكما اقترحت بعض الوفود يجب التوسع في نطاق التحليل حتى يتضمن كل ما يقال أثناء المشروع. وقد كان ذلك ضروريا للتوصل إلى توصيات. وقد لا يكون من الممكن القيام بذلك أثناء هذه الدورة. إن الطريقة التي تؤدي إلى الوصول إلى هذه المناقشات والتوصيات النهائية في المستقبل يمكن أن تتضمن الاقتراحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء في فترة زمنية محددة أو من خلال مناقشة الأفكار بصورة مباشرة في الدورة التالية. وبالرغم من ذلك، يجب أن تتم مناقشات موسعة تقوم على كافة الأفكار التي تم التعبير عنها في أنشطة المشروع.

229. ورأي وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن المجموعة الأفريقية قامت باقتراح مناقشة الدراسات مرة ثانية. ولكنه لم يمكنه دعم الاقتراح. فقد تمت مناقشة الدراسات باستفاضة من قبل اللجنة. وعبرت الدول الأعضاء عن وجهات نظرها. كما تمت مناقشة الدراسات أيضا في المنتدى في حضور المؤلفين الذين قدموا دراساتهم. وعرض المراجعون أيضا آرائهم إلى جانب أفكار إضافية. ولذلك، تمت مناقشة الدراسات مناقشات معمّقة. وقد أحاط الخبراء علما بالدراسات. وقد قاموا بالفعل بالإعداد بشكل جيد للمنتدى. وأشار الخبراء إلى الدراسات والاجتماعات الإقليمية والقرارات التي تم اتخاذها خلال المناقشات في المنتدى. ولذلك، تم استنفاد المناقشات حول الدراسات. وقد قام الجميع بالإحاطة علما بالدراسات. لذلك، فليست هناك حاجة إلى أي مناقشات.

230. وأيد وفد غانا بيان وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. كما أُنفق أيضا مع الموقف الذي عبر عنه وفد البرازيل. وكانت هناك حاجة إلى إجراء المزيد من المناقشات حول "أفكار الخبراء" واستكشاف الأفكار التي قد تكون تركت بعيدا.

231. وألقى وفد الجزائر بيانا في المنتدى نفسه. وأيد الوفد بيان وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وكان نقل التكنولوجيا أهم نقطة به. وقد التزمت الجزائر بالتعاون مع الويبو بإنشاء مكتب نقل تكنولوجيا لدعم جهودها الرامية إلى تطوير اقتصاد المعرفة. كما انعكست مشاركتها أيضا على المستوى الدولي. وقد تشرفت الجزائر باستضافة اجتماع المشاورات الإقليمي حول الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا بالنيابة عن أفريقيا. وقد أكدت توصيات هذه المشاورات على أهمية الدعم الفني وبناء القدرات في سياق نقل التكنولوجيا. وفيما يتعلق بالتقرير، دعم الوفد اقتراح وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ويجب على اللجنة الإحاطة علما "بأفكار الخبراء" التي تم طرحها للنقاش. ويود الوفد إجراء مناقشات واسعة حول الدراسات لأنها تمت مناقشتها فقط أثناء المنتدى وليس في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقد عبر عن أمله في أن تتمكن اللجنة من القيام بمناقشة مستفيضة للدراسات من أجل تحديد التوصيات والسير قدما فيما يتعلق بهذه المسألة.

232. وصرح وفد نيجيريا، متحدثا باسم المجموعة الأفريقية، بأنه لم يكن من الواضح بصورة كاملة ما إذا كانت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية قد ناقشت كافة الدراسات. وكما أكد وفد البرازيل، يجب أن تعكس توصيات النتائج كافة الأنشطة المتضمنة في التقرير. وطالبت المجموعة وطالبت المجموعة إعطاء اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المزيد من الوقت لمناقشة الأنشطة التي أدت إلى عقد المنتدى وللجنة لاتخاذ قرار بشأن التوصيات التي تود دراسة تبنيها. وأكدت المجموعة على أنها ترحب ببعض جوانب "أفكار الخبراء". وقد اعتبرتها مدخلات وليس توصيات يجب تبنيها من قبل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأشارت المجموعة إلى اقتراح وفد جمهورية إيران الإسلامية. ويمكن أن تقوم الوفود بتقديم مقترحات حول الأفكار أو التوصيات التي يعتقدون أن على اللجنة مناقشتها وتبنيها من أجل تعميمها. كما اقترح وفد جمهورية إيران الإسلامية أيضا أنه يمكن تقديم الاقتراحات حتى نهاية شهر أغسطس.

233. وصرح وفد رومانيا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بأن "أفكار الخبراء" تعتبر نتيجة واضحة وملموسة للمنتدى. وكانت هامة وذات صلة بالمقترحات المتعلقة بنقل التكنولوجيا. ويجب أن تقوم اللجنة ببناء مناقشاتها على أساس "أفكار الخبراء" حتى يكون برنامج العمل واقعا.

234. ودعم وفد المملكة المتحدة البيان الذي ألقاه وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقد عبر أيضا عن دهشته لسماح الكثير من النقد المتعلق به. وقد وجد الوفد المنتدى مفيدا للغاية. وقد تم القيام بالعمل بروح بناء وكان الخبراء جميعهم مشهورين. وقد تبادلوا الخبرات وأضافوا قيمة للفاعلية. وأشارت ورقة المفاهيم إلى أن المنتدى كان الحدث الأهم في المشروع. وبناء عليه، يجب أن يتركز اهتمام اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية على الأفكار التي تنبثق عن المنتدى. وتحتاج اللجنة إلى النظر في إمكانية استيعاب هذه الأفكار من خلال هيكل الويبو الحالية. وقد تمت مناقشة عناصر المشروع الأخرى باستفاضة. وقد حان الوقت الآن للتركيز على الأفكار الناشئة عن المنتدى.

235. وأحاط الرئيس علما بمختلف المواقف واقترح ما يلي. وفي هذه المرحلة، يجب أن تحيط اللجنة علما بالتقرير. ويمكنها أن تطلب من الأمانة أيضا إعداد وثيقة حول أنشطة الويبو التي تتعلق بالتوعية كما اقترح وفد اليابان. ويمكن استئناف مناقشة هذا الموضوع في الدورة التالية.

236. وعبر وفد البرازيل عن اعتقاده بأن الجميع قد وافقوا على أن المنتدى و"أفكار الخبراء" كانت مفيدة. وبالرغم من ذلك، فإن الأفكار التي تمت مناقشتها أثناء الاجتماعات الإقليمية وتلك التي تم طرحها في الدراسات قد كانت مفيدة أيضا. ولذلك، كانت جميعها مفيدة. وقد تمت مناقشة ورقة المفاهيم بصورة مستفيضة في الجلسة الأخيرة. وقد كان هناك العديد من التغييرات. وقد تم صياغة النص بحرص. وبصفة عامة، وافقت كافة الدول الأعضاء على ما يجب القيام به في المشروع. وقد لخصت الفقرة رقم 28 ما الذي كانت تريد تحقيقه من نتائج. ولم يتم إعطاء شيك على بياض إلى الخبراء. وبالرغم من أن المنتدى كان مثيرا للاهتمام، لم يتم التصريح قط بأن التوصيات النهائية ستقتصر على ما أوصى به الخبراء. وقد أكد الخبراء على أنهم لم يريدوا أن يوصوا بشيء. لقد قاموا فقط بطرح أفكار للمناقشة كما طلب منهم. وقد مثلت أفكارهم وأفكار مؤلفي الدراسات بالإضافة إلى الأفكار التي تمت مناقشتها أثناء الاجتماعات الإقليمية المدخلات الخاصة بمناقشات اللجنة. وأشار الوفد إلى اقتراح وفد جمهورية إيران الإسلامية والذي أقرته المجموعة الأفريقية. وبما يتماشى مع ما تم اتخاذه من قرارات بشأن أي نتائج تنشأ عن الأنشطة السابقة، يمكن للدول الأعضاء اقتراح توصيات بناء على أي من الأنشطة وفقا لمدى زمني محدد. وإذا حدث ذلك، يمكن للجنة الالتزام بما تم الاتفاق عليه في ورقة المفاهيم.

237. وقام وفد اليابان، متحدثا باسم المجموعة باء، بتقديم توضيحين. أولا، أن الاقتراح تم تقديمه بالنيابة عن المجموعة باء. ثانيا، تم اقتراح إمكانية قيام الأمانة بإعداد مستند حول بيئة الأنشطة التي تقوم بها الويبو فيما يتعلق بتنمية الوعي حول أهمية إطار الملكية الفكرية بما في ذلك الانضمام إلى أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات، ومدريد ولاهاي. وكان ذلك يتعلق بأحد "أفكار الخبراء" المتضمنة في تقرير الأمانة. وبعد فترة، صرحت المجموعة بأن على الدول الأعضاء أن تدرس سبب الموافقة على المنتدى. ومن أغراض ذلك التوصل إلى قاسم مشترك بالإضافة إلى عناصر مفيدة ومقبولة للجميع كما ورد في ورقة المفاهيم. ويجب احترام دور المنتدى بوصفه مصفاة تساعد على التوصل إلى هذه العناصر. ولن تكون الحال كذلك إذا تم السماح للدول الأعضاء بتقديم أية توصيات. ولذلك، يجب أن تركز اللجنة على الأفكار التي خرج بها الخبراء في المنتدى.

238. ودعم وفد كندا ما قام بطرحه الرئيس كمقترح من وفد اليابان لإلقاء نظرة على البيئة. وقد كانت تلك طريقة عملية ومعقولة للسير قدما. ويمكن أن توفر مزيد من غذاء العقل في هذا المجال.

239. وصرح وفد جمهورية إيران الإسلامية بأن "أفكار الخبراء" ليست شاملة. ولا تعكس بصورة كاملة مخاوف الدول الأعضاء والمشاركين. ولم تكن "أفكار الخبراء" تمثل آراء الدول الأعضاء. ويجب على اللجنة أن تحيط علما بها. وأكد الوفد على اقتراحه بإعطاء الدول الأعضاء الفرصة لتقديم المقترحات والآراء والمخاوف المتعلقة بمسألة نقل التكنولوجيا بما في ذلك "أفكار الخبراء". ويمكن تقديمها حتى نهاية شهر أغسطس. وتقوم الأمانة بتجميع هذه الآراء والمخاوف والمقترحات لمناقشتها واتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها في الدورة التالية. وقد كان ذلك الوقت والمكان المناسبين لمناقشة هذه المسائل.

240. وطالب وفد نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بتوضيحات حول اقتراح وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء. وإذا كانت الدراسة المقترحة تتعلق بنقل التكنولوجيا والانضمام إلى أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات، ومدير ولاهاي فسوف تكون معنية بهذه الأنظمة. وقد كانت الدراسة مرتبطة بأحد "أفكار الخبراء". وصرحت المجموعة وبعض الوفود الأخرى بأنها لم تعتبر أن "أفكار الخبراء" كافية. وإذا كان ذلك اقتراح وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء فإنه لن يكون كافياً. وقد أقرت المجموعة اقتراح جمهورية إيران الإسلامية.

241. وأكد وفد اليابان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة باء، بأن اقتراحه كان يهدف لمطالبة الأمانة بإعداد وثيقة حول بيئة الأنشطة التي تقوم بها الويبو فيما يتعلق بزيادة الوعي حول أهمية إطار الملكية الفكرية بما في ذلك الانضمام إلى أنظمة معاهدة التعاون بشأن البراءات، ومدير ولاهاي وهو ما يعتبر شرطاً من شروط نقل التكنولوجيا بصورة فعالة. وقد كان يعتمد على "أفكار الخبراء" رقم (و) في تقرير الأمانة. ومن ثم، كان يعتمد بشدة على الأفكار التي خرجت عن الخبراء في المنتدى. وأصررت المجموعة على ضرورة تركيز اللجنة على "أفكار الخبراء". ولم يبرر اقتراحه ضرورة دعوة الدول الأعضاء إلى طرح مقترحات أو توصيات لا تعتمد على تلك الأفكار.

242. وصرح وفد أوغندا أن "أفكار الخبراء" هي بمثابة غذاء للفكر. ولم تكن توصيات. ويتطلب غذاء الفكر المزيد من التفكير. ومن ثم، كانت هناك حاجة لتأجيل ذلك حتى الدورة التالية.

243. وشارك وفد فنزويلا في المنتدى ووجد أنه مثير للاهتمام. وقد ظهرت أفكاراً مثيرة للاهتمام أثناء المنتدى. وكان اقتراح الرئيس مفيداً. ويمكنه مساعدة اللجنة على تحقيق تقدم في المسألة. ويجب احترام مبدئين. أولاً، قيام الدول الأعضاء باتخاذ قرارات داخل الويبو. إذا تم السماح للخبراء باتخاذ قرارات في هذا الشأن سيكون ذلك ضد سياسة المنظمة. ثانياً، لا يوجد مجالات تطالب المنظمات فيها بإتباع مقترحات الخبراء. وقد قام الخبراء بتقديم أفكارهم أو توصياتهم. وكان من الجيد سماع تلك الأفكار بغض النظر عما إذا كانت أفكاراً أم توصيات. ويمكن للدول الأعضاء الاستماع إليها. وبالرغم من ذلك، لازال في دي الدول الأعضاء اتخاذ قرارات تتعلق بمستقبل المنظمة.

244. ولم يكن وفد الولايات المتحدة في موضع يؤهله لدعم اقتراح والذي دعمته المجموعة الأفريقية ودعمه إلى حد ما وفد البرازيل. وقد كان من السابق لأوانه أن تتم مطالبة الدول الأعضاء في هذه المرحلة بتقديم مقترحات. ولم تناقش اللجنة "أفكار الخبراء". وقد تمت دعوتهم للتحدث وطرح الأفكار في المنتدى والذي كان يمثل أحد الفعاليات الهامة في المشروع. وكان هناك خبراء معترف بهم دولياً في موضوع لم يكن أي من أعضاء الوفود له خبره به. ولذلك، يجب أن تظهر الوفود بعض الاحترام لأفكارهم وبنقاشونها لمعرفة ما إذا كان يمكنهم الموافقة على بعضها. ولم تكن توصيات. كانت أفكاراً. وتفهم الوفد ذلك ودعمه. وبالرغم من ذلك، كان من السابق لأوانه مطالبة الدول الأعضاء بطرح مقترحات مبنية على كل ما نشأ عن المشروع. وكخطوة أولى، يجب على اللجنة أن تدرك ما تقوم به المنظمة في مجال دعم نقل التكنولوجيا قبل طلب مقترحات إضافية. ولذلك، اقترح الوفد مطالبة الأمانة بإعداد وثيقة تظهر أنشطة الويبو بالنسبة للأفكار التي طرحها الخبراء فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا.

245. وعبر وفد جنوب أفريقيا عن اعتقاده بأن اللجنة تريد أن تكون كل مشروعاتها ناجحة. وكانت هناك حاجة إلى دراسة كافة المشاركات في هذا الصدد. ولم يكن هناك سوء من توسيع النطاق من خلال النظر إلى الأنشطة المختلفة التي أدت إلى نفس الموضوع. ولم تكن هناك عجلة للقيام بالأمر. وأيد الوفد اقتراح وفد جمهورية إيران الإسلامية بإعطاء مزيد من الوقت لنظر الموضوع من أجل تكوين وجهة نظر أكثر شمولية. وقد صرحت العديد من الدول النامية بأنها لم تجد "أفكار الخبراء" شاملة. ولا يمكن تجاهل آراء هذه الدول.

246. وعبر وفد المكسيك عن اعتقاده بأن اللجنة تبتعد عن الموضوع. وأن المناقشات تحولت إلى مناقشات سياسية. وتحتاج اللجنة لأن تكون أكثر عملية. فلقد كانت تناقش موضوعاً حول نقل التكنولوجيا. وقد تم عقد منتدى تحت مظلة

المشروع. وكانت الخطوات التي تم اتخاذها تتفق مع أهداف المشروع. واقترحت الأمانة المشروع الذي قامت الدول الأعضاء بالموافقة عليه. وقد تم شرح كل خطوة من خطوات الأنشطة خلال المشروع. ولسوء الحظ أن العديد من الوفود لم تشارك في المشروع. وبالرغم من ذلك، احتاجت الوفود إلى أن تقتصر نفسها على مناقشة ماهية المشروع. وقد كانت هناك أهداف وغايات للمشروع. وكان له هيكل. وتم تنظيم المنتدى من خلال عمليات تم إنشاؤها من أجل المشروع. وقد تم توزيع المواد والأدوات التي تم استخدامها في أثناء المنتدى الذي استمر لمدة ثلاثة أيام. وسوف يتم إقامة منتدى على الانترنت. وسيتم إدماج أية نتيجة تنشأ عن الأنشطة في عمل الويبو بعد دراستها وإقرارها من قبل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية وأي توصيات محتملة من قبل اللجنة إلى الجمعية العامة. ولذلك، تحتاج اللجنة لأن تكون واقعية. ويجب التوصل إلى حلول بناءة. وإذا كانت هناك مخاوف تتعلق بنقل التكنولوجيا تحتاج اللجنة إلى دراستها داخل الويبو وتحليل المشروعات التي قامت بإقرارها. وعندما تقوم اللجنة بإقرار مشروع فإنها تأمل في تحقيق بعض النتائج. وإذا كانت النتائج غير مرضية أو ليست موضع اهتمام كافة الدول الأعضاء ستكون هناك حاجة إلى العمل على ذلك والقيام بالمتابعة. وتحتاج اللجنة إلى الاستمرار في هذا الموضوع. وبالرغم من ذلك، لم تكن المرة الأخيرة التي تقوم فيها الدول الأعضاء بمناقشة نقل التكنولوجيا داخل الويبو. وقد كانت هناك العديد من التحديات. وأحيانا لم تتم عملية نقل التكنولوجيا بسبب بعض العناصر والتي لم تكن بالضرورة مرتبطة بالويبو. وتحتاج الدول الأعضاء إلى ضمان أنها تمتلك المعرفة والقدرات الضرورية داخل هيكلها الداخلية لتيسير عملية نقل التكنولوجيا. وتحتاج اللجنة إلى التركيز على أهداف المشروع بالإضافة إلى مخاوف الدول الأعضاء المتعلقة بالمشروع. وكانت بعض الوفود لديها مخاوف تتعلق بأن آرائها لم تظهر في "أفكار الخبراء". وبالرغم من ذلك، كانت هذه هي الطريقة التي تم تصورها في التقرير. وتريد الوفود أن تقوم الأمانة بشرح أهداف المشروع وإلى أي مدى تم تحقيق مختلف خطوات المشروع.

247. وكان وفد بوتسوانا يتطلع إلى خلفية المشروع والتي أشارت إلى الأنشطة التي ذكرها وفد البرازيل. وضمت الإنجازات "تضمنين أية نتائج تنشأ عن الأنشطة سألقة الذكر في برامج الويبو بعد دراسة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لها إلى جانب أية توصيات للجنة تقدمها إلى الجمعية العامة". ومن ثم، كان على اللجنة تحليل كافة التوصيات الناشئة عن الأنشطة التي تمت خلال المشروع من أجل اتخاذ قرار بشأن النشاط الذي يجب إدماجه في برامج الويبو. ولذلك أرادت بعض الوفود من اللجنة أن تحيط علما "بأفكار الخبراء". ويجب تقديم قائمة بكافة التوصيات من كافة الأنشطة إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. ويجب على اللجنة عندئذ مناقشتها واتخاذ قرارات بشأن التوصيات التي يجب إدراجها في برامج الويبو. وكان الاقتراح الذي قدمته وفود جمهورية إيران الإسلامية والبرازيل بالإضافة إلى نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية يتعلق بإعطاء فرصة للدول الأعضاء لدراسة كافة التوصيات والنتائج بما في ذلك "أفكار الخبراء" من أجل اتخاذ قرار بشأن اختيار بعضها لإدراجه في برامج الويبو بالإضافة إلى ما يجب طرحه على الجمعية العامة. ولذا، فإن أفضل طريقة للسير قدما هي نقل هذه المسائل إلى الدورة التالية، كما اقترح الرئيس.

248. وصرح وفد باكستان متحدثا باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي بأن المداخلات التي تمت حتى الآن أكدت على أهمية هذا الموضوع. كما ركزت أيضا على حقيقة أن "أفكار الخبراء" قد أعطت مزيد من غذاء الفكر. وبالرغم من كونها "أفكار خبراء" لا يمكننا أن نتجاهل الاعتبارات السياسية. واتفقت المجموعة مع وفد جنوب أفريقيا على أنه ليس هناك داعي للتعجل. ولذا، فقد دعم بقوة اقتراح جمهورية إيران الإسلامية والذي أيدته المجموعة الأفريقية والمتعلق بإعطاء مزيد من الوقت لنظر هذه المسألة الهامة ودراستها من كافة الجوانب قبل التسرع باتخاذ قرار.

249. واختلف وفد أوغندا مع وجهة النظر التي عبر عنها وفد الولايات المتحدة الأمريكية ومؤداها أن الموضوع يجب مناقشته من قبل خبراء واللجنة. ولا يمتلك أي من أعضاء الوفود الخبرة المطلوبة لمناقشة الموضوع. ويجب إعطاء مزيد من الوقت لدراسة الأمر. وسيكون من الحصادة القيام بذلك.

250. وطالب الرئيس الأمانة بتقديم وجهة نظر مختصرة حول مختلف مراحل المشروع والوضع الحالي له.

251. وصرحت الأمانة (السيد جزيري) أن المنتدى كان يمثل إحدى المراحل الأخيرة لمشروع الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا: التحديات المشتركة- بناء الحلول. وقد قام المشروع على أساس توصيات جدول أعمال التنمية رقم 19 و 25 و 26 و 28. وقد قامت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بتدشين المشروع بهدف استكشاف المبادرات والسياسات المتعلقة بالملكية الفكرية لدعم نقل التكنولوجيا بالإضافة إلى نشر وتيسير النفاذ للتكنولوجيا من أجل التنمية وخاصة بالنسبة للدول النامية والدول الأقل نمواً. وقد تم إجراء ست دراسات مراجعة نظراء وخمسة مشاورات إقليمية في أثناء الإعداد للمنتدى. ومن المقترح أن تقوم الفاعلية بالبناء على هذه الأنشطة. وفي كل من المشاورات الإقليمية اقترح الخبراء وواضعو السياسات في الدول المشاركة بعض الأفكار والتوصيات. وقدم المنتدى إطاراً حوار مفتوح بين خبراء من الدول النامية والدول المتقدمة والذين كانوا على دراية بعملية نقل التكنولوجيا في القطاع العام والخاص. ومن المستهدف ألا يتم تحديد التحديات المشتركة فحسب ولكن القيام بتطوير حلول مشتركة أيضاً. واعتبر المشروع خطوة مبدئية في دراسات كيفية دعم نقل التكنولوجيا العالمية. ولم يحاول التوصل إلى كافة الحلول المحتملة لدعم نقل التكنولوجيا. لكنه وفر قاعدة للعمل عليها وبناء توافق في وجهات النظر وتطوير مشروعات متابعة محتملة. وأشارت الأمانة إلى "أفكار الخبراء" التي تولدت أثناء المنتدى. وقد قام باعتماد معايير اختيار الخبراء الدول الأعضاء بهدف إيجاد توازن فيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي والتوجهات والمواقف التي تتعلق بدور الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا. وكان التحدي الرئيس الذي يواجه الخبراء هو تحديد الأفكار التي يجب إدراجها في قائمة المقترحات والإجراءات المحتملة والخاصة بتعزيز نقل التكنولوجيا والتي سيتم تقديمها إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لدراستها. وكما ورد في ورقة المفاهيم المعتمدة، يجب البدء بالقواسم المشتركة بين كافة وجهات النظر على أن تعتمد تلك الأفكار على عناصر واقعية ومقبولة للجميع ومفيدة وتعتبر نقطة بداية لوضع حلول مشتركة. وقد تضمن المنتدى ثلاثة جلسات. وتضمنت الجلسة الأولى عروض توضيحية من قبل المؤلفين وأفراد مراجعة النظراء للدراسات الستة بالإضافة إلى جلسات أسئلة وإجابة حيث كانت المنصة متاحة لجميع المشاركين لإلقاء الأسئلة. وفي الجلسة الثانية، قامت مجموعة من الخبراء بمناقشة التحديات والحلول الممكنة لعملية نقل التكنولوجيا الدولية فيما يتعلق بستة مجالات مختلفة. وقد أعقب ذلك جلسات أسئلة وإجابة مكثفة في كل مجال. وفي الجلسة الثالثة، قام منظم الجلسة بطرح "أفكار الخبراء" والتي قامت بالموافقة عليها كافة أعضاء حلقة النقاش. وقد قامت على القواسم المشتركة في الأفكار التي تم التعبير عنها. وقد تم تضمين القائمة في الفقرة رقم 36 في التقرير. وقد استمعت الأمانة إلى المداخلات واعتقدت أن الأعضاء قد اتفقوا على أن هذه الأفكار مفيدة. ولم تقم اللجنة بدراسة الأفكار بالتفصيل. وأكدت الأمانة على آخر فكرة في القائمة، "استمرار العمل على نقل التكنولوجيا العالمية وهو أمر مفيد ويجب إقراره من قبل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية". وأشارت الأمانة إلى التعليق المرتبط بجلب خبراء من العواصم. وقد تم ذلك بالفعل. وقد اقترحت الدول واضعي سياسات وخبراء لحضور المشاورات الإقليمية وتقديم الحلول والتوصيات المحتملة لتعزيز نقل التكنولوجيا العالمية. وفيما يتعلق بالتعليق المرتبط ببعض الوفود حول ضعف الحضور في المنتدى أكدت الأمانة على أن الفاعلية قد حضرها 130 مشاركا. وقد تم تضمين نتائج دراسات التعقيبات في الفقرة 41 والفقرة 42 من التقرير. 97% من المشاركين قيموا البرنامج الختامي للفاعلية على أنه "مثير للاهتمام للغاية" أو "مثير للاهتمام". وقام 96% بتقييم جودة المتحدثين والعروض التوضيحية على أنها "ممتازة" أو "جيدة". وأثناء الثلاثة أيام التي عقد فيها المنتدى تم إذاعة المناقشات على الانترنت من خلال موقع الويب. وكان إجمالي عدد المشاهدات خلال الأيام الثلاثة هو 195 مع إجمالي زمن تشغيل قدره 283 ساعة. وعبرت الأمانة عن اعتقادها بأن المنتدى قد قدم الإطار اللازم لعقد حوار حقيقية ومفتوح بين خبراء من الدول النامية والدول المتقدمة والذين يمتلكون المعلومات حول نقل التكنولوجيا في القطاع العام والخاص وإطار لمناقشات حول السياسات المتعلقة بالملكية الفكرية والتي تدعم نقل التكنولوجيا في الدول النامية.

252. واقترح الرئيس أن تحيط اللجنة علماً بالتقرير و"بأفكار الخبراء" المتضمنة به. وكان على اللجنة مناقشة أي توصيات. ولذلك، يجب أن تستمر المناقشات في المستقبل. وأردت العديد من الوفود من اللجنة الاستمرار في مناقشة هذه المسألة. ويمكن استئناف المناقشات في جلسة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية القادمة. وبالرغم من ذلك، عبر الرئيس عن اعتقاده بأن الفكرة من وراء قيام الدول الأعضاء بالاستمرار في تقديم التوصيات كانت مفرطة بعض الشيء لأنه هناك مناقشات واسعة النطاق قد جرت بالفعل. وكما ذكرت الأمانة، تم اقتراح بعض الأفكار والمقترحات أثناء المشاورات الإقليمية.

وسينتضعف عمل اللجنة في هذا المجال إذا تمت إضافة مزيد من التوصيات. ويمكن تقديم ملاحظات حول التوصيات الحالية. وأكد الرئيس على أن المناقشات يمكن أن تستمر في الجلسة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من أجل تحديد التوصيات التي يمكن تبنيها.

253. وتفهم وفد اليابان، بالنيابة عن المجموعة باء، أن الرئيس قد اقترح أن اللجنة يجب أن تحيط علماً بالتقرير وتستمر في المناقشات.

254. وصرح الرئيس بأن ذلك صحيحاً. وسوف تقوم الوفود بمناقشة التوصيات الواردة بالتقرير واتخاذ قرار لاعتماده. ويمكن تقديم ملاحظات وإدخال تعديلات في هذا الشأن. وسوف يؤدي ذلك إلى تبسيط المناقشات.

255. ووافق وفد الجزائر على اقتراح الرئيس حول طريقة السير قدماً. وبالرغم من ذلك، سيكون من المفيد أن نعرف كيفية تأثير ذلك على المشروع لأن اللجنة كان من المقترح أن تقوم بتبني التوصيات قبل تمكن الأمانة من السير قدماً في الأنشطة الأخرى مثل إعداد المواد والأدوات وصفحة على الانترنت. ولذلك، يود الوفد إيضاح الخطوة التالية.

256. وصرح الرئيس بأن المسائل التي أثارها وفد الجزائر يمكن مناقشتها في الجلسة التالية. وسوف يتضمن جدول أعمال الجلسة التالية مناقشة هذه الوثيقة وتوصياتها. وخلال هذه المناقشات يمكن للجنة الخروج ببعض الاستنتاجات.

257. وعبر وفد غانا عن اعتقاده بأن هناك مدرستين فكريتين. إحداها تتعلق بمناقشة التوصيات أو الأفكار المطروحة من قبل الخبراء بينما تتعلق الثانية بدراسة التوصيات والنتائج. وإذا استمرت المناقشات بناء على التوصيات والأفكار المتضمنة في الوثيقة فلن تأخذ في الحسبان التعليقات التي قامت بتقديمها وفود مثل وفد جمهورية إيران الإسلامية والبرازيل ووفد جنوب أفريقيا متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية حول الحاجة إلى دراسة النتائج أيضاً من أجل اتخاذ قرارات حول التوصيات بصورة شاملة.

258. واعتقد وفد فنزويلا أن اقتراح الرئيس لم يعترض عليه أي وفد. ولذلك، وفقاً لقواعد ولوائح الويبو يمكن تبني الاقتراح.

259. وطلب وفد اليابان، متحدثاً باسم المجموعة باء، من الرئيس استخدام كلمة "توصيات" بجرص لأن لها مدلولات في هذا النص. وكانت النتائج الواردة في الوثيقة عبارة عن "أفكار" ولم تكن "توصيات". وقد تمت مناقشة هذه النقطة في الجلسة الأخيرة. ورأت المجموعة أن الرئيس قد اقترح قيام اللجنة بالإحاطة علماً بالتقرير والاستمرار في المناقشات. وقد كان استمرار المناقشات حول التوصيات مختلفاً. وقد تجاوزت ما يمكن أن تقوم به اللجنة بناء على الوثيقة في هذه المرحلة.

260. وأوضح الرئيس هذا الاقتراح ويمكن للجنة أن تحيط علماً بالتقرير وتقوم بمناقشته في الجلسة التالية. ولم تتقدم أبعد من ذلك. وفي الجلسة التالية، تقوم اللجنة بمناقشة التقرير والأفكار المتضمنة فيه. وستكون الدول الأعضاء حرة في تقديم ملاحظات تركز على هذه الأفكار.

261. ورحب وفد نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، باقتراح الرئيس. وقد كانت تلك وسيلة للسير قدماً. وبالرغم من ذلك، صرحت المجموعة وعدد من الوفود الأخرى بأن "أفكار الخبراء" لا تمثل قاعدة جيدة تستند عليها مزيد من المناقشات. ويمكن اعتبارها مدخلات. وهم يودون من اللجنة أن تقوم بدراسة الأفكار الاقتراحات الأخرى. ورأت المجموعة أن الرئيس قد اقترح قيام اللجنة بالإحاطة علماً وستستمر المناقشات في الجلسة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بناء على "أفكار الخبراء" المتضمنة في التقرير. وسوف تقوم الدول الأعضاء بدراسة هذه الأفكار وتقديم تعليقات عليها. وستود معرفة كيف سيقوم الرئيس بأخذ اقتراح المجموعة ووفود أخرى بعين الاعتبار من أجل تضمين أفكارها في النتيجة.

262. وصرح الرئيس بأن "أفكار الخبراء" تعتمد على قواسم مشتركة وفقا لورقة المفاهيم التي اعتمدها اللجنة. ويمكن إجراء مناقشات واسعة النطاق على هذا الأساس. وبالرغم من ذلك، لم يستبعد إمكانية قيام الدول الأعضاء بعمل تعليقات تعتقد أنها ذات صلة.

263. ورأى وفد البرازيل أن الرئيس قد ذكر أقل قواسم مشتركة. وأقل شيء تقوم به اللجنة هو القيام بالإحاطة "بأفكار الخبراء". وأكد الوفد على أن الخبراء أنفسهم لم يريدوا ان يطلق على هذه الأفكار اسم توصيات. وقد كانت مجرد أفكار. وأشار الوفد إلى التفسير الذي قدمه الرئيس. ورأى أن الدول الأعضاء يمكنها الاستمرار في طرح الأفكار التي تمت مناقشتها في الأنشطة الأخرى مثل المشاورات الإقليمية والدراسات. وإذا حدث ذلك، فإن الوفد يعتقد أن ذلك قرارا صائبا.

264. وأشار وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية إلى بيان وفد البرازيل وصرح بأن اللجنة يمكنها مناقشة "أفكار الخبراء" ومقترحات الدول الأعضاء في الجلسة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بناء على إمكانية قيام اللجنة بمناقشة "أفكار الخبراء" بالإضافة إلى آراء كافة الدول الأعضاء بعيدا عن تلك التي تم تضمينها في تلك الأفكار.

265. ودعم وفد جمهورية إيران الإسلامية بياني وفد البرازيل ووفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ويمكن للوفد قبول عرض الرئيس. وبالرغم من ذلك، فإنه يود معرفة ما إذا كانت الدول الأعضاء ستقوم بتقديم عروض حول نقل التكنولوجيا وكيفية مناقشتها في الجلسة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، يود الوفد معرفة ما إذا كانت الدول الأعضاء ستقوم بتقديم مقترحات للأمانة لمناقشتها في الجلسة التالية.

266. وأشار وفد البرازيل إلى تعليقات وفد نيجيريا التي تتعلق بأن المناقشات لن تقتصر على "أخبار الخبراء" والتي سوف تعتبر مدخلات. وأكد الوفد على أنه إذا كانت الدول الأعضاء تريد الالتزام بورقة المفاهيم المعتمدة، فإنها لن تثير أي موضوع جديد لم تتم مناقشته أثناء الأنشطة. ولا بد أن يكون هذا هو ما يقوم عليه التفاهم. ومن خلال اعتماد ورقة المفاهيم، في الجلسة الأخيرة، قررت اللجنة أن التوصيات ستستمد من كافة أنشطة المشروع. وستتمكن الوفود من طرح الأفكار التي تمت مناقشتها في الدراسات وفي المشاورات الإقليمية.

267. وصرح الرئيس بأن وفد البرازيل على حق. وكان ذلك الذي أراد أن يوضحه فيما يتعلق بالمناقشات في الجلسة التالية. ولم يكن هناك ما يمنع الدول الأعضاء من تقديم أفكار ترى أنها ملائمة. وتساءل الرئيس عما إذا كان يمكن للجنة أن توافق على الإحاطة بالتقرير وتستمر في المناقشات في الجلسة التالية في أعقاب التفسير الذي قدمه وفد البرازيل. وكان سيتم اتخاذ قرار بهذا الشأن بشرط عدم وجود معارضة بين الحضور.

دراسة الوثيقة CDIP/14/11 والوثيقة CDIP/12/5-WIPO - قرار الجمعية العامة حول الأمور المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (يتبع)

268. استأنف الرئيس المناقشات حول هذا الموضوع. وصرح بأن وفدي الجزائر ونيجيريا قد طرحا قائمة من القضايا والتي يمكن مناقشتها تحت مظلة بند جدول الأعمال الدائم المقترح حول الملكية الفكرية والتنمية. وقد تم توزيع القائمة على الوفود. ودعا وفدي نيجيريا والجزائر إلى تقديم الوثيقة.

269. وسعى وفد نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، للحصول على توضيحات تتعلق بسياق عرض الوثيقة. ويريد الوفد معرفة ما إذا كان سيتم تقديمه لمعلومات اللجنة أو في سياق بند من بنود جدول الأعمال المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية.

270. وصرح الرئيس بأن الوثيقة سيتم تقديمها لمد اللجنة بالمعلومات لأن بعض الوفود تريد معرفة محتوى بند جدول الأعمال الدائم المقترح. وسوف يقدم العرض التوضيحي معلومات يمكن مناقشتها تحت مظلة جدول الأعمال الدائم المقترح لتبرير دمجها في جدول أعمال اللجنة.

271. وقام وفد نيجيريا بتقديم القضايا التي ظن أنها يمكن مناقشتها تحت مظلة بند جدول الأعمال الدائم المقترح حول الملكية الفكرية والتنمية. وكانت أول مسألة تتعلق بالنفاذ للمعرفة. وكان من الواضح أن النفاذ للمعرفة كان عنصرا أساسيا بالنسبة للتنمية البشرية والاجتماعية. إن المعرفة تعتبر أحد الأصول. وقد دعمت النمو الاجتماعي والاقتصادي والتنمية في الدول الصناعية. وقد واجهت الدول النامية والدول الأقل نموا عقبات في النفاذ للمعرفة والمعلومات العلمية التي يمكن أن تساعد في الوفاء بالأولويات الخاصة بأهداف تنميتها. ولذلك، يمكن للجنة مناقشة النفاذ للمعرفة ومختلف المعوقات التي يواجهها أصحاب المصلحة في الدول النامية والدول الأقل نموا في هذا الصدد. ويمكن للجنة في المبدئ مناقشة تأثير البيئة الرقمية وحقوق المستخدم. وكانت هناك العديد من المجالات والجوانب التي يمكن مناقشتها. ويمكن أن يوفر بند جدول الأعمال الدائم المقترح منصة لمناقشة هذه المسائل بما في ذلك التحديات والتجارب الخاصة للأمم الأخرى. ويمكن للجنة أيضا أن تتوصل إلى قرار حول كيفية تحسين موقف الدول النامية والدول الأقل نموا. أما المسألة الثانية فقد كانت تتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. وقد كانت تتعلق تلك المسألة أيضا بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. كما أنها كانت تتعلق أيضا بالنفاذ للمعرفة. ولعبت دورا هاما في تبني الابتكار والفكر الإبداعي. ويمكن أن تركز اللجنة بصورة مبدئية على تبسيط لغة الطلبات الخاصة بالحصول على براءات الاختراع كأحد صور نقل التكنولوجيا. ودون المساس بأي جانب من جوانب نقل التكنولوجيا الدولية والتي يمكن اقتراحها يمكن للجنة أن تقوم بداية بالتركيز على تبسيط لغة طلبات براءات الاختراع كأحد صور نقل التكنولوجيا. وكانت هناك مؤلفات كثيرة حول الطبيعة الفنية لطلبات الحصول على براءات الاختراع وأنها قد أصبحت صورة من صور الفن. وللأهداف التعليمية يمكن استخدام طلبات الحصول على براءات الاختراع كأحد صور نقل التكنولوجيا في المدارس. وإذا كان يمكن فهم اللغة من قبل أصحاب المصلحة المهتمين العاديين يمكنها تبني الابتكار والإبداع. ويمكن أن توفر أفكار وتساعد في النمو والتنمية التعليمية. وكان ذلك مجالا يمكن اختباره إذا التزمت الدول الأعضاء بإدراج بند دائم من بنود جدول الأعمال حول الملكية الفكرية والتنمية.

272. وأكد اليابان، بالنيابة عن المجموعة باء، على موقفه. كما قامت اللجنة بتحقيق الدعامة الثالثة في تكليفها الذي كلفته بها الجمعية العامة من خلال مناقشة بنود معينة كبنود مستقلة على جدول الأعمال. وقد تم ذلك بدون وجود بند مظلي من بنود جدول الأعمال يتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. ومن هذا المنظور، استمرت المجموعة في الاعتقاد بأن البنود المعينة التي قام وفدي نيجيريا والجزائر بسردها لا تبرر ضرورة وجود بند مظلي من بنود جدول الأعمال يطلق عليه "الملكية الفكرية والتنمية". ويمكن مناقشة البنود الواردة في ورقة المعلومات من قبل اللجنة إذا تم اقتراحها من قبل بعض الوفود كبنود منفصلة على جدول الأعمال كما هو الحال حتى الآن. وقد قامت اللجنة على سبيل المثال بمناقشة موضوع المؤتمر الدولي حول الملكية الفكرية والتنمية ووافقت على الإجراءات في الجلسة الأخيرة. وقد كان ذلك مثالا واضحا على إمكانية قيام اللجنة بمناقشة بنود معينة تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية، وهو الهدف الرئيسي للجنة، بدون وجود بند مظلي على جدول الأعمال. وكان هناك مثال آخر يتعلق بالقضايا المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية كبنود منفصلة على جدول الأعمال في الجلسات السابقة. وجرت مناقشات جيدة. ولذلك، استمرت المجموعة في الاعتقاد بأن البنود الواردة في ورقة المعلومات لا تبرر ضرورة وجود بند إضافي على جدول الأعمال تحت عنوان "الملكية الفكرية والتنمية". وأكدت المجموعة على أن اللجنة يمكنها أن تناقش بعض البنود إذا تم اقتراحها كبنود معينة منفصلة على جدول الأعمال من قبل بعض الوفود وقامت اللجنة بتبنيها كبنود من بنود جدول الأعمال. ولم يعني ذلك أن اللجنة توافق على كافة محتوى البنود المحددة. وبالرغم من ذلك، يجب إتباع هذا الإجراء بصفة عامة. وأكدت المجموعة على أن الدعامة الثالثة لقرار الجمعية العامة والمتعلق باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لم تطالب اللجنة بوضع بند منفصل على جدول الأعمال يسمى "الملكية الفكرية والتنمية". لكنها كلفت اللجنة ببساطة بمناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وقد تم ذلك بصورة مكثفة في الجلسات السابقة بدون هذا البند المظلي على جدول الأعمال. ورأت المجموعة أن الغرض من الممارسة الحالية ليس مناقشة محتوى كل بند ورد في قائمة المعلومات. وقد احتفظت بحق تقديم تعليقات حول جوهر بعض البنود في مرحلة لاحقة أي في موقف محتمل حيث يتم اقتراح بند كبنود منفصل على جدول الأعمال من قبل بعض الوفود. وقد قامت المجموعة بتقديم ملحوظات أولية حول القضايا. وفيما يتعلق بالملكية الفكرية والتحديات الدولية، ذكرت المجموعة بأن لجنة

الميزانية قد تلقت تقريراً حول هذا الموضوع. ولذلك، لم تر ضرورة من مناقشة المسألة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وكانت لجنة الميزانية المكان المناسب للتعامل مع هذه المسألة. ولم تكن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المكان الملائم للقيام بذلك. وفيما يتعلق بسلسلة ندوات الويبو حول "اقتصاديات الملكية الفكرية" رأت المجموعة أنها أنشطة مستقلة يقوم بها مكتب كبير الاقتصاديين. ولذلك، لم تر ضرورة لتعامل اللجنة معها. وأكدت المجموعة على موقفها. ويمكن مناقشة مسائل معينة إذا أثبتت من خلال بند معين من بنود جدول الأعمال من قبل بعض الوفود. ولم تر ضرورة لوجود بند مظلي منفصل على جدول الأعمال مثل بند الملكية الفكرية والتنمية. أما البنود الواردة في ورقة المعلومات فلا تبرر ضرورة وجود مثل هذا البند الذي يطلق عليه "الملكية الفكرية والتنمية".

273. وصرح وفد البرازيل بأن النقاط المتضمنة في القائمة لم تكن شاملة. فالمناقشات المتعلقة بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا على سبيل المثال كانت تتم في محافل أخرى مثل منظمة التجارة العالمية. وسوف يكون من دواعي الاهتمام التعرف على التطورات الجديدة التي يمكن أن تساعد اللجنة في عملها. وبالمثل، تمت مناقشة بعض المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتحديات الدولية في منظمة الصحة العالمية. ومن منظور التنمية، سيكون من دواعي الاهتمام معرفة كيفية تطور هذه الموضوعات في المحافل الأخرى. وأكد الوفد على أن بعض الوفود قد لا تتفق مع إدراج بعض النقاط. وبالرغم من ذلك، فإن الحاجة إلى البند الدائم المقترح على جدول الأعمال سيكون مبرراً إذا لم يتم تناول نقطة أو أكثر من النقاط الواردة في القائمة في اللجنة. وقد كان ذلك هو الغرض من تجميع النقاط. وقد ساعدت الورقة في الإشارة إلى أهمية هذا البند من بنود جدول الأعمال. وسوف يسهم هذا البند في المناقشات المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية.

274. وعبر وفد المملكة المتحدة عن اعتقاده بأن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية كانت المحفل المناسب للدول الأعضاء لمناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وقد شعر بالاستغراب كلما قامت الوفود بالتصريح بأن اللجنة لم تقم بمناقشة الملكية الفكرية والتنمية. وتساءلت عما تقوم به اللجنة إذا لم تقم بمناقشة الملكية الفكرية والتنمية. ولم ير الوفد أي قيمة مضافة من وراء وجود بند عام على جدول الأعمال. وأشار الوفد إلى ورقة المعلومات. وكان من الواضح أن بعض العناصر لا تقع ضمن تكليف اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وقد وافقت اللجنة على بعض العناصر الأخرى. وفيما يتعلق بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، يود الوفد معرفة ما إذا كان المؤيدون لديهم انطباع أن اللجنة لا تقوم بمناقشة هذا الموضوع.

275. وعبر وفد رومانيا، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن اعتقاده بأن وجود بند عام جديد على جدول الأعمال سيكون غير ضرورياً لأن تكليف اللجنة كان واسعاً بصورة كافية تسمح بمناقشة مختلف الاقتراحات. وعلاوة على ذلك، فإن عنوان بند جدول الأعمال المقترح كان مشيراً للمشكلات لأنه يعطى الانطباع بأن بنود جدول الأعمال التي ناقشتها اللجنة حتى الآن لم تكن تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. ويمكن مناقشة بعض البنود المحددة الواردة في الورقة مثل النفاذ للمعرفة والملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا تحت نفس العناوين كبنود منفصلة على جدول الأعمال. أما الموضوعات الأخرى مثل إسهامات الويبو في اجتماعات الأمم المتحدة بالإضافة إلى الإعدادات الخاصة بالمؤتمرات والندوات فيمكن مناقشتها تحت مظلة تقرير المدير العام حول تطبيق جدول أعمال التنمية. وبعض البنود الأخرى لم تكن تتعلق بالضرورة بتكليف اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وعلى أية حال، يجب أن تتجنب اللجنة السيطرة على كافة أنشطة المنظمة.

276. ودعم ممثل برنامج الصحة والبيئة (HEP) البنود التي قدمها وفد نيجيريا. وحث ممثل البرنامج الدولي النامية على أن تكون مرنة في دراسة العروض. ودراسة احتياجات الدول النامية والدول الأقل نمواً وخاصة الدول الموجودة في أفريقيا.

277. وأكد وفد المكسيك على أنه لم يتلق أي تعقيبات من عاصمته حول المقترحات.

278. وأشار الرئيس إلى أن الوفود قد استمرت في الاختلاف حول هذه المسألة. وقد تمت مناقشتها منذ الدورة السادسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وعلى اللجنة أن تتوصل إلى حل لها. ويجب أن تحيط علماً بالوثيقة المقدمة من قبل وفدي نيجيريا والجزائر. وقد طلب رأي الوفود حول طريقة السير قدماً.

279. وأشار وفد نيجيريا إلى السؤال الذي طرحه وفد المملكة المتحدة حول ما إذا كان تم القيام بمجهود كاف. إن وجود مناقشات محددة حول نقل التكنولوجيا العالمية في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية سوف يسمح للدول الأعضاء بالدخول في مناقشات أكثر عمقا حول مختلف الجوانب بما في ذلك العقبات والمسائل التي قد تنشأ. وقد لا تتناول المناقشات التي تتم في الويبو حول نقل التكنولوجيا كافة المسائل. إن الهدف لم يكن قيام الويبو أو اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بتناول كل الأمور المتعلقة بنقل التكنولوجيا العالمية. وبالرغم من ذلك، يمكن التركيز على بعض المجالات الهامة بالنسبة للدول النامية والدول الأقل نمواً. وأكد الوفد على أن اللجنة يمكنها القيام بصورة أولية بدراسة عملية تبسيط طلبات الحصول على براءات الاختراع كأحد صور نقل التكنولوجيا. ويمكن استخدام ذلك لأغراض تعليمية. ومن خلال السير قدماً، قد يود الوفد معرفة ما إذا كان الرئيس قد قصد الإحاطة علماً بها ووضعها على جدول أعمال الجلسة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وسوف يرحب الوفد بمثل هذا الاقتراح.

280. وأوضح وفد المملكة المتحدة أن السؤال لم يكن يتعلق بما إذا كانت الويبو تقوم بمجهود كافية. لقد كان سؤال الوفد يتعلق بما إذا كان المؤيدون لديهم انطباع بأن اللجنة لا تقوم بمناقشة مسألة نقل التكنولوجيا. وعبر الوفد عن اعتقاده بأنه وجد إجابة ما. وفيما يتعلق بتعليق وفد نيجيريا حول السير قدماً، صرح الوفد بأنه سيكون من الصعب للغاية قبول أن اللجنة يمكنها الإحاطة علماً بجدول الأعمال والموافقة عليه. ولم يكن هناك اتفاق بشأن بند جدول الأعمال. ويمكن أن تقوم اللجنة بالإحاطة علماً بهذه المسألة ودراستها في الجلسة التالية.

281. واقترح الرئيس أن تقوم اللجنة بالإحاطة علماً بالوثيقة المقدمة ومطالبة الجمعية العامة بالسماح لها بالاستمرار في المناقشات في الجلسة التالية.

282. ورأى وفد نيجيريا أن الرئيس قد اقترح أن تقوم اللجنة بالإحاطة علماً بالمسألة ووضعها على جدول أعمال الجلسة التالية. وسوف يرحب الوفد بهذا الاقتراح.

283. وتساءل الرئيس عما إذا كان يمكن للجنة الموافقة على تضمين هذه المسألة في جدول أعمال الجلسة التالية. وستقوم اللجنة بمطالبة الجمعية العامة بالسماح لها بالاستمرار في المناقشات في الجلسة التالية. وقد تم الاتفاق بذلك شرط عدم وجود اعتراضات من الحضور.

دراسة وثيقة CDIP/15/6 – الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتطبيقها التشريعي على المستوى الوطني والإقليمي – الجزء الرابع

284. عرضت الأمانة (السيد أليمان) الوثيقة. وفي الجلسة الثالثة عشر للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المنعقدة في الفترة من 19 إلى 24 مايو 2014 ناقشت اللجنة الوثيقة CDIP/10/11 المتعلقة بالعمل المستقبلي حول الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع في الإطار القانوني المتعدد الأطراف ووافقت على إعداد وثيقة، على أساس تجميع معلومات مع عدم وجود أية توصيات، حول اثنين من الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع لمناقشتها في جلسة مستقبلية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، أي المرونة في تطبيق أو عدم تطبيق العقوبات الجنائية في مجال تطبيق براءات الاختراع (المادة 61 من الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والإجراءات المتعلقة بالأمان والتي قد ينتج عنها قيود على حقوق براءات الاختراع (يطلق عليها "استثناء أمان") (المادة 73 من الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية). وكانت المنهجية المتبعة في إعداد هذه الوثيقة مماثلة لتلك التي تم تبنيها من قبل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فيما يتعلق بالعمل السابق حول الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع أي الوثائق CDIP/5/4 Rev. و CDIP/7/3 Rev. و CDIP/13/10 Rev. وقد تناولت هذه الوثيقة اثنين من الترتيبات المرنة في مجال براءات الاختراع مع وصف التطور المفاهيمي لكل منهما. وقد تضمنت الوثيقة ملحقين. وتضمننا جداول قامت بتصنيف مختلف جوانب الترتيبات المرنة التي تمت دراستها والأحكام القانونية المتعلقة بها في عدد من الولايات القضائية. وتنقسم الوثيقة إلى

قسمين. وركز الجزء الأول على المرونة في تطبيق أو عدم تطبيق العقوبات الجنائية في تطبيق براءات الاختراع. ويقدم الجزء الثاني توضيحا لمختلف الإجراءات المطبقة على المستوى الوطني في ظل ما يطلق عليه "استثناء الأمان".

285. وصرح وفد فنزويلا بأن العمل الذي قامت به الأمانة حول المرونة المتعلقة بتطبيق أو عدم تطبيق العقوبات الجنائية في مجال تنفيذ براءات الاختراع (المادة 61 من الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية) وقد تيسر الإجراءات المتعلقة بالأمان والتي قد ينتج عنها قيود على حقوق براءات الاختراع المناقشات التي تجري في اللجنة حول هذه الترتيبات المرنة.

286. وصرح وفد مالوي بأن دولته قد شرعت في عملية مراجعة القوانين الوطنية. وفي هذا الصدد، كان من الهام أن يتم أخذ الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع في الإطار القانوني متعدد الأطراف وتطبيقها التشريعي على المستوى الوطني في الحسبان. وكما هو مشار في الصفحة 26 من الوثيقة، لم يتضمن قانون براءات الاختراع الحالي أي أحكام حول العقوبات الجنائية فيما يتعلق بالتعدي على براءات الاختراع. وفي هذا الصدد، سيظل موقف مالوي كما هو إلا إذا تم إقناعها بشيء آخر. وكانت الدولة تقوم بالإجراءات الجنائية. ويمكن أن تكون هذه الإجراءات طويلة للغاية ومرنفة التكاليف لتنفيذ ما يعتبر حقوق خاصة ضرورية تتعلق ببراءات الاختراع. وكما ذكر في الوثيقة، يمكن للعقوبات الاقتصادية أن يكون لها تأثيرا سلبيا على البحث والتطوير. ولا يعترف القسم 24 من قانون براءات الاختراع بالتدابير المتعلقة بالأمان. وطالب الوفد من الويبو مساعدة سلطاته في القيام بتنقيح هذا القسم أثناء مراجعة القانون. ويمكن للويبو أيضا تقديم دعم فني ومالي لعملية مراجعة قانون براءات الاختراع. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع في مرحلة ما قبل منح البراءة ومرحلة ما بعد منح البراءة مهمة لتمكين مالوي من تحقيق تنمية حقيقية في هذا المجال.

287. وصرح وفد لاتفيا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، بأن الوثيقة يمكن أن تكون بمثابة مرجع مفيد. وقد استكملت الوثيقة الوثائق السابقة (CDIP/5/4 و CDIP/7/3 و CDIP/13/10). وقد كانت تمثل الجزء الرابع من العمل المتعلق بالترتيبات المرنة في الإطار المتعدد الأطراف. وبصفة عامة، وفرت هذه الوثائق مراجعة جيدة للحقائق المتعلقة بالترتيبات المرنة في نظام براءات الاختراع. وأكد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على أن الترتيبات المرنة التي تم بحثها يجب ألا ينظر إليها على أنها توصيات إلى الويبو أو الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية لكن استعراضا للخيارات التي مارسها الدول الأعضاء بهدف تحقيق الشفافية وتبادل الخبرات الوطنية.

288. ودعم وفد الإكوادور استمرار الدراسات المتعلقة بالترتيبات المرنة الخاصة ببراءات الاختراع لضمان النفاذ للمعلومات والخبرات المتعلقة بالأساليب التكنولوجية الضرورية للتنمية الوطنية. إن الترتيبات المرنة في الإطار القانوني المتعدد الأطراف وفر مساحة كافية للنفاذ للأساليب التكنولوجية. وقد ساعدت الدراسات والمبادرات وتبادل الآراء الدول على تحديد طرق جديدة لاستخدام الملكية الفكرية في سياسات التنمية.

289. وصرح وفد رومانيا، بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، أن الوثيقة تضمنت معلومات مفيدة حول الأطر القانونية الوطنية التي تتعلق بأوجه علاج والعقوبات المتعلقة بانتهاك حقوق براءات الاختراع بالإضافة إلى التدابير المتعلقة بما يسمى "استثناء الأمان". وقد كانت هذه المسائل ذات أهمية خاصة. لقد وصلت عمليات انتهاك حقوق براءات الاختراع مستويات عالية وكان لها آثارا سلبية في هذا المجال. ويمكن أن تساعد الوثيقة الدول على وضع سياساتهم التي يختارونها في هذا المجال.

290. وصرح وفد البرازيل بأن الوثيقة ركزت على فترة المناورة التي تمتلكها الدول في تطبيق العقوبات الجنائية في تنفيذ براءات الاختراع واستثناء الأمان. وكانت النقطة المتعلقة بتعقيد القضايا المتعلقة ببراءات الاختراع وعدم قدرة الكثير من المحاكم الجنائية على التعامل معها جديرة بالملاحظة. وقد كان العمل الذي تم بالنسبة للترتيبات المرنة الخاصة ببراءات الاختراع منذ الجلسة الخامسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية عملا مفيدا للغاية. وكان عملا متسقا مع أحد الأهداف الرئيسية

اللجنة وهو توفير الفرصة مناقشة جوانب نظام الملكية الفكرية الذي أثر أو يمكن أن يؤثر في عملية التنمية. وكما تمت الإشارة في الدراسات، فإن الترتيبات المرنة في المعاهدات متعددة الأطراف كانت مترابطة بصورة داخلية بالقواعد الأخرى الموضوعية في تلك الصكوك بما يسهم في التوازن الكلي لنظام الملكية الفكرية. ومن المثير للاهتمام أن نسمع عن إعادة تجميع مفاوضات الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية في ندوة في منظمة التجارة العالمية منذ شهرين. وقد تم ذكر مسألة الترتيبات المرنة في العديد من المناسبات. وبصفة عامة فإن ملاحظات المشاركين في حلقة النقاش أكد على أن الترتيبات المرنة المتضمنة في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، والذي ينظر إليه بالتوازي مع الأهداف الواردة في المادة 7، قد تم إدراجها من أجل توفير التوازن اللازم بحيث يمكن الموافقة عليها، مع ترك بعض المساحة السياسية للأعضاء لتطبيق قواعد جديدة. وفيما يتعلق بالمشروع، أشار الوفد إلى أن الاختبار النسبي لخيارات الدول المتعلقة بإدراج الترتيبات المرنة كان هاماً. وقد ساعد على إعطاء صورة عامة. وبالرغم من ذلك، فإن العمل الذي تم لم يكن كافياً لتوفير المزايا المتوقعة في بداية المشروع. وحتى تفهم الدول الترتيبات المرنة، بوصفها جزء لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية، يمكن أن يساعد على تعزيز التنمية، يجب على اللجنة أن تعمق تحليل هذه الترتيبات واستكشاف كيفية استخدامها من قبل الدول التي ضمنها في قوانينها الوطنية. وفوق كل شيء، يجب على اللجنة اختبار التحديات التي تواجه هذه الدول في تطبيقها. وسوف يساعد وجود نهج أكثر اتساعاً على تحقيق أهداف المشروع.

291. وصرح وفد الاتحاد الروسي بأن مثل هذه الدراسات هامة بالنسبة لتطبيق جدول أعمال التنمية. وصرح الوفد بأن النظام القضائي في الاتحاد الروسي ينص على المسؤولية المدنية والجنائية عن انتهاك براءات الاختراع وفقاً لقوانينه الوطنية. وقد أشارت الوثيقة إلى البند 147 من القانون الجنائي. وقد غطت انتهاكات حقوق المخترعين وأصحاب براءات الاختراع. وقد تم تضمين هذه الانتهاكات في فئة المخالفات المرتكبة ضد حقوق وحرريات المواطنين التي كفلها الدستور. وقد ألقى ذلك الضوء على الطبيعة الخاصة لهذه الحقوق في منظومة الأحكام القانونية الروسية. وقد كانت هذه الجرائم خطيرة لأنها تمثل انتهاكاً للحقوق التي نصت عليها المادة 44 من الدستور الذي كفل الحريات الأدبية والعلمية والفنية والإبداعية للمواطنين. وهناك حالات قليلة تتعلق بانتهاك حقوق الملكية وحقوق المخترع في إجمالي عدد الجرائم التي تم تسجيلها. وبالرغم من ذلك، فإن وجود هذه المادة قد وفر حماية للحقوق والحريات الدستورية للفرد. وقد لفت الوفد انتباه الأمانة إلى بعض النقاط غير الدقيقة في الصفحة 39 من الملحق 1. وكانت تتعلق بالمادة 147 من القانون الجنائي. وتم أولاً استخدام كلمة "تلف" في النص. ويمكن أن تشير الكلمة إلى أذى كبير. ويجب أن يكون الأذى مادياً. ويمكن القول بأن الانتهاك قد وقع عندما يتم التسبب في أذى كبير. ثانياً، هناك نقاط غير دقيقة تتعلق بطول العمل الإلزامي. وقد نصت المادة 147 على 480 ساعة. ثالثاً، كانت هناك أيضاً أخطاء في الفقرة 2 فيما يتعلق بالعقوبات. وقد نصت المادة على فرض غرامات تعادل مرتب أو دخل الجاني لفترة تتراوح بين عام وعامين. وكان هناك خطأ أيضاً في وصف حكم الحبس الذي يصل إلى 6 أشهر. وأكد الوفد على أن مثل هذه الدراسات مفيدة لأنها تشجع على تبادل المعلومات وساعدت البلدان على اتخاذ أفضل قرارات لحماية الحقوق والمصالح المشروعة للأفراد والدولة بينما تأخذ في الحسبان متطلبات الأمن القومي.

292. وعبر وفد أوروغواي عن اعتقاده بأن مثل هذه الدراسات ساعدت على تعزيز المعرفة الخاصة بالموضوع. وكانت تتماشى مع أهداف عمل اللجنة وساعدت الدول النامية على استخدام الترتيبات المرنة في إطار متعدد الأطراف. وشجع الوفد الأمانة على الاستمرار في إعداد مثل هذه الدراسات وتقديمها للجنة.

293. ودعا الرئيس الأمانة للرد على تعليقات الحضور.

294. وأشارت الأمانة (السيد أليمان) إلى أن بعض اللجان رأت أن العمل الذي تم بشأن الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع عملاً مفيداً. وأظهرت الوثائق التي تم تقديمها إلى اللجنة، بصورة حقائقية، كيفية تطبيق الدول لمختلف الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع في ولاياتها القانونية. وقد تم تحديد مختلف الخيارات في هذا الصدد. وكانت المعلومات مفيدة بالنسبة لوضعي السياسات والمشرعين كما يمكن أن تكون ملهمة. أما العمل الذي تم القيام به فيشير إلى أن الترتيبات المرنة

المتعلقة ببراءات الاختراع قد تم أخذها في الحسبان في قوانين الدول النامية. وصرحت بعض الوفود بأن العقوبات التي تواجه تطبيق وتأثير الترتيبات المرنة لم يتم التعامل معها في الوثائق. ولم يتم تضمينها في التكاليف المقدم إلى الأمانة من أجل إعداد الوثائق. ولم يكن لدى شعبة قانون براءات الاختراع صلاحية التعامل مع مسألة التأثير. وبالرغم من ذلك، يمكن القيام ببعض التحليل في ولايات قضائية معينة لتحديد العقوبات التي تواجه تطبيق هذه الترتيبات المرنة. وقد يكون من المعقد القيام بمثل هذا العمل باستخدام المناهج المتاحة حالياً. وربما يمكن أن تقوم اللجنة بدراسة الخيارات المحتملة للقيام بالتحليل إذا كانت مهيأة بالسير في هذا الاتجاه.

295. وطالب الرئيس الوفود بالإدلاء بآرائها في أثناء السير إلى الأمام في الموضوع.

296. وذكر وفد فنزويلا بأن اللجنة قد فحصت 12 ترتيباً مرناً في السنوات الخمس الماضية. وتم إعداد أربعة وثائق. وغطى العمل أكثر من 100 دولة. وكان من الواضح أن هذه الترتيبات المرنة كانت متوفرة للدول النامية. وبالرغم من ذلك، لم يتم تطبيقها. وتساءل الوفد عما إذا كان من المحتمل قيام مكتب كبير الخبراء الاقتصاديين أو الخبراء الخارجيين بإجراء دراسة حول كيفية حصول فنزويلا على مزايا اقتصادية من تطبيق هذه الترتيبات المرنة. وعلى صعيد منفصل، يجب دراسة تطوير قاعدة بيانات خاصة بالويو لإضافة قيمة إلى العمل الذي تم بالفعل. ويمكن التعهد بالعمل حول الترتيبات المرنة في مجالات أخرى من الملكية الفكرية. وسوف يفيد ذلك الدول الأعضاء بالإضافة إلى المنظمة.

297. وشارك وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة بآراء الأمانة بأن الوثائق يمكن أن توفر مصدر إلهام لواضعي السياسات في سياق تطوير سياسات محلية تتعلق بالملكية الفكرية. وعندما تمت مناقشة العمل المستقبلي المتعلق بالترتيبات المرنة الخاصة ببراءات الاختراع في الجلسة التاسعة من جلسات اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ووافقت اللجنة على إجراء دراسات إضافية حول الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع. وقد تم تضمينها في الوثيقتين CDIP/13/10 و CDIP/15/6. وبالرغم من ذلك، كان هناك اتفاق بشأن الحفاظ على هذا البند على جدول الأعمال. وبعبارة أخرى، لم يكن هناك اتفاق بشأن استمرار العمل حول هذا الموضوع بعد تقديم الدراسات في هذه الجلسة. وقد قامت الويو بكثير من العمل حول الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع. وبصفة خاصة، تمت دراسة عدد من الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع دراسة مكثفة في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ولجنة البراءات. وقد تم إعداد حوالي 20 وثيقة حول الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع بعضها مكون من بضعة أجزاء والعديد منها يزيد عن 100 صفحة في السنوات الست الماضية. وتمت تغطية كافة المجالات الهامة المتعلقة بالترتيبات المرنة الخاصة ببراءات الاختراع وتمت تغطية بعضها أكثر من مرة. واحتاجت الدول الأعضاء إلى التوقف والتفكير في المواد التي تم جمعها على مدى السنين بدلاً من إعداد مواد جديدة.

298. وصرح وفد الصين بأن الاستثناءات والتقييدات بالإضافة إلى الترتيبات المرنة كانت ذات أهمية كبرى في تصميم نظام ملكية فكرية متوازن مع أخذ مصالح كافة الأطراف في الحسبان. ولذلك، فإن الدراسات في هذا المجال كانت هامة بالنسبة لكافة الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى بعض النقاط غير الدقيقة في الحقائق والمتعلقة بالصين في الوثيقة. وفيما يتعلق بالمرونة في تطبيق أو عدم التطبيق بالنسبة للعقوبات الجنائية في تنفيذ براءات الاختراع نصت المادة 63 من قانون براءات الاختراع الصيني المعدل بوضوح على أن العقوبات الجنائية يمكن تطبيقها على انتهاكات براءات الاختراع. وقد أولت الصين أهمية كبرى لحماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حقوق براءات الاختراع وإنفاذ القانون. ويمكن تطبيق العقوبات الإدارية المدنية والعقوبات الجنائية بموجب قانون براءات الاختراع. وفيما يتعلق بالإجراءات الأمنية التي قد تنتج عن تقييدات حقوق براءات الاختراع، صرحت الدراسة بأن المادة 14 من قانون براءات الاختراع قد تناولت تطبيق براءات الاختراع التي تم التقدم بطلبها من قبل مؤسسات مملوكة للدولة. وبالرغم من ذلك، فإن هذه المادة لا تتعلق بالأمن القومي. ولم تذكر الدراسة المادة 4 من قانون براءات الاختراع والتي نصت على أنه عندما تكون الاختراعات المتضمنة في طلبات الحصول على براءات الاختراع متعلقة بالأمن القومي أو المصالح الكبرى وتتطلب سرية، تطبق اللوائح الوطنية ذات الصلة. وقد كان تلك إحدى مواد كثيرة في تشريعات براءات الاختراع الصينية التي تفرض بعض التقييدات على حقوق براءات الاختراع لحماية الأمن

القومي. ومن أجل تحري الدقة، تقوم الصين بتقديم وثيقة مكتوبة إلى الأمانة من أجل تعديل الأجزاء ذات الصلة في الوثيقة قبل الجلسة التالية. وكانت الدراسات التي تم استكمالها ناجحة كما كانت النتائج قيمة. ويمكن أن تساعد المزيد من الدراسات والمناقشات حول الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع في بناء نظام ملكية فكرية دولي متوازن. كما يمكن أن تساعد أيضا الدول النامية والدول الأقل نموا على استخدام الملكية الفكرية في تحقيق أهداف التنمية لديها. ولذلك، يمكن للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية التوسع في مناقشتها في هذا المجال.

299. وأشار الرئيس إلى أن هناك اقتراحين. احدهما الاستمرار في المناقشات حول هذه المسألة بدون طلب القيام بمزيد من الدراسات. وقد ذكر وفد فنزويلا إمكانية تطوير الأمانة لقاعدة بيانات وإجراء دراسات حول الترتيبات المرنة في المجالات الأخرى للملكية الفكرية.

300. وأشار وفد نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إلى الدراسة. وقد كانت هناك ممارسات مختلفة في الدول الأفريقية. ولم يتبنى الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية موقفا موحدا بشأن الدراسة. وبالرغم من ذلك، رحبت المجموعة بالقيام بمزيد من العمل حول الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع بالإضافة إلى ترتيبات في مجالات الملكية الفكرية الأخرى.

301. ودعم وفد أوروغواي اقتراح وفد فنزويلا بإجراء دراسات في المجالات الأخرى من الملكية الفكرية. وأكد الوفد على أنه مهم بالترتيبات المرنة في مجال العلامات التجارية. وسوف يرحب بأي تحرك في هذا الاتجاه.

302. ودعم وفد البرازيل فكرة التوسع في الدراسات لتشمل مجالات أخرى مثل العلامات التجارية وإنفاذ القانون. وكان هذين مجالين رئيسيين يمكن أن يكونا موضوعا لدراسات جديدة.

303. ولم يكن وفد الولايات المتحدة الأمريكية في موقف يسمح له بدعم أي من الدراسات المتعلقة بالترتيبات المرنة الخاصة ببراءات الاختراع لأسباب شرحها وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء. وقد قامت اللجنة بدراسة الموضوع باستفاضة. لقد حان الوقت للتوقف والتدبر فيما تم إعداده. ويمكن لكل دولة من الدول الأعضاء أن تتوصل إلى استنتاجات خاصة بها وتطبيق الترتيبات المرنة الحالية أو لا تطبقها وفقا لرغبتها. وفيما يتعلق بالنقطة التي أثارها بعض الدول الأعضاء فيما يتعلق بدراسة الترتيبات المرنة الخاصة بالعلامات التجارية وإنفاذ القانون، أكد الوفد على أن موضوع بند جدول الأعمال هذا هو الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع. ولم يكن الوفد مستعدا لمناقشة الترتيبات المرنة المتعلقة بالعلامات التجارية وإنفاذ القانون في هذه الجلسة. وفيما يتعلق بالاقتراح الخاص بإعداد قاعدة بيانات، ذكر الوفد بأن اللجنة قد وافقت على إعداد مثل هذه القاعدة في أحد الجلسات السابقة. وعبر الوفد عن اعتقاده بأنها موجودة بالفعل تريد تأكيد ذلك من قبل الأمانة.

304. وصرحت الأمانة (السيد بالوتش) بأن وفد الولايات المتحدة الأمريكية كان على صواب. وفي الجلسة الثامنة أو التاسعة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية شرعت الأمانة في جهود لإعداد قاعدة بيانات. وقد طالبت اللجنة بذلك. وقد تم القيام ببعض العمل في هذا الصدد. وقد قامت الأمانة أيضا بإعداد تقرير في هذا الشأن. وقد تم بذل جهود تتعلق بتضمين القوانين ذات الصلة والعمل الذي تم بشأن الترتيبات المرنة المتعلقة ببراءات الاختراع في قاعدة البيانات. ويمكن للأمانة أن تنظر نظرة جديدة لقاعدة البيانات وتضمنها العمل الذي تم مؤخرا في هذا الاتجاه وتقديم تقرير إلى اللجنة في الجلسة القادمة.

305. واتفق وفد فنزويلا مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول مسألة قاعدة البيانات. وتتعلق الفكرة بتحديث قاعدة البيانات من خلال أربعة وثائق تتعلق بالترتيبات المرنة الخاصة ببراءات الاختراع. وسوف يفيد ذلك كافة الدول. وقد اتفق الوفد مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة باء أن الموضوع الذي تم دراسته هو الترتيبات المرنة الخاصة ببراءات الاختراع. وبالرغم من ذلك، يمكن للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مناقشة الترتيبات المرنة في مجال الملكية الفكرية في جلسة مستقبلية. وأكد الوفد على أن العمل الذي تم حول الترتيبات المرنة الخاصة ببراءات الاختراع قد تم أخذها في الحسبان في قوانين الدول النامية. وتتعلق المسألة بكيفية استمرار العمل على الترتيبات المرنة الخاصة ببراءات الاختراع. وتحتاج

قاعدة البيانات على سبيل المثال إلى تحديثها. ويمكن القيام بمزيد من العمل على أساس الدراسات الحقائقية التي قامت بها الأمانة والتي شملت أكثر من 100 دولة. ولم تعرف الدول النامية كيفية الاستفادة من تلك الترتيبات المرنة. ولم تكن مألوفة لديها. وبذلك، يمكن مساعدة الدول النامية على تطبيق الترتيبات المرنة تلك.

306. وتساءل الرئيس عما إذا كان يمكن للجنة أن تحيط علماً بالوثيقة، وتطالب الأمانة بتحديث قاعدة البيانات وتستمر في المناقشات حول هذا الموضوع في الجلسة التالية. وقد تم الاتفاق على القيام بذلك بشرط عدم وجود اعتراضات من الحضور.

دراسة الوثيقة CDIP/14/11 والوثيقة CDIP/12/5 – قرار الجمعية العامة لليوبو حول الأمور المتعلقة باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (يتبع)

307. وأبلغ الرئيس اللجنة بأن المعلومات التي قدمها نواب الرئيس حول مشاوراتهم التي تتعلق بمسألة آلية التنسيق تشير إلى أن هناك خلاف حول المسألة. ولذلك، تساءل عما إذا كان من الممكن أو المفيد أن يتم عقد اجتماع غير رسمي أثناء الفترة الفاصلة بين الجلسات لاستمرار المناقشات حول المسألة. وإذا كان من غير الممكن القيام بذلك، يمكن للجنة استمرار المناقشات في الجلسة التالية بناء على ورقته التي تم توزيعها في الصباح كورقة غير رسمية.

308. وذكر وفد اليابان، بالنيابة عن المجموعة باء، بأن بعض الوفود قد ذكرت ضرورة حضور خبراء من العواصم أثناء المشاورات غير الرسمية. وهذا هو سبب عقد المشاورات غير الرسمية أثناء الاجتماع وليس في الفترة الفاصلة بين الجلسات. وأكدت المجموعة على أن أي قرار يتعلق بالعمل أثناء الفترة الفاصلة بين الجلسات يجب أن يأخذ في الحسبان الصورة الكاملة المتعلقة بأنشطة اليوبو. ومن هذا المنظور، استمرت المجموعة في تفضيل عدم تفعيل المشاورات غير الرسمية في الفترات الفاصلة بين الجلسات. وكانت تفضل عقد المناقشات حول هذه المسألة في الجلسة التالية في حضور الخبراء. ويمكن أن تعتمد المناقشات على أساس ورقة الرئيس غير الرسمية.

309. ورحب وفد نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بالمشاورات غير الرسمية أثناء الفترة الفاصلة بين الجلسات.

310. وصرح وفد أسبانيا بأنه يفضل تجنب عقد المشاورات غير الرسمية في الفترات الفاصلة بين الجلسات. ويجب إعطاء الدول الأعضاء الوقت الكافي للتعامل مع هذا الموضوع في الجمعية العامة من أجل الخروج بتوصيات.

311. وأوضح الرئيس أن المشاورات غير الرسمية سوف تشمل المجموعات الإقليمية وبعض الوفود الأخرى. ولم ير أنه من الضروري حضور الدول الأعضاء. وبالرغم من ذلك، فإن هذا الجانب مطروح للنقاش. ولن يكون من الضروري حضور خبراء لأن الوفود ملمة بهذا الموضوع. ويمكن عقد المشاورات غير الرسمية أيضاً أثناء جلسات الجمعية العامة إذا لم يكن هناك اتفاق بشأن الموضوع. وتساءل عما إذا كان يمكن للجنة الموافقة على العمل على أساس ورقته غير الرسمية وعقد مناقشات غير رسمية أثناء جلسات الجمعية العامة وفقاً لاقتراح وفد أسبانيا.

312. وصرح وفد اليابان، بالنيابة عن المجموعة باء، بأنه لا يجب زيادة الأعباء على الجمعية العامة. لقد كانت نية الرئيس عقد مناقشات غير رسمية أثناء فترة عقد الجمعية العامة. وهناك حاجة إلى أن نضع في الحسبان أن هناك الكثير من البنود على جدول الأعمال الجمعية العامة القادمة وقد يكون من الضروري عقد مشاورات غير رسمية كثيرة. ولذلك، يجب أن تكون اللجنة حذرة ألا تتقل كاهل المناقشات الرسمية وغير الرسمية أثناء الجمعية العامة.

313. واقترح الرئيس إمكانية تقييم الموقف أثناء الجمعية العامة لمعرفة ما إذا كان يمكن عقد نوع من المناقشات غير الرسمية لتحقيق تقدم. وإذا كان من غير الممكن القيام بذلك، سوف تستمر المناقشات في الجلسة التالية.

314. ودعم وفد المملكة المتحدة بيان وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء. ويكون وقت عقد الجمعية العامة وقتنا تنشغل فيه الكثير من الدول الأعضاء كثيرا. وعبر الوفد عن تفضيله لعقد مناقشات حول هذه المسألة أثناء الجلسة التالية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية.

315. ودعم وفد البرازيل اقتراح الرئيس. وأرادت بعض الوفود إجراء المناقشات في الفترات الفاصلة بين الجلسات. ولم يكن هناك اتفاق في الرأي بهذه الشأن. وكان اقتراح الرئيس بمعرفة ما إذا كان هناك مجال لعقد هذه المشاورات أثناء عقد الجمعيات العامة متوازنا ومجدي. وقد تمت مناقشة العديد من الموضوعات أثناء عقد الجمعيات العامة. وكانت هذه مسألة هامة. وقد أكدت المناقشات التي جرت في الصباح على أن عمل العديد من هيئات الويبو الأخرى كان على المحك. ولذلك، كان الأمر يستحق المحاولة أثناء عقد الجمعيات العامة.

316. ورحب وفد نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بالمناقشات غير الرسمية حول بند جدول الأعمال هذا أثناء الجمعية العامة. وتم استخدام هذه الإجراءات في الماضي للتوصل إلى حلول تتعلق بالمسائل الشائكة. وقد وجهت الجمعية العامة للجنة إلى دراسة هذا البند من بنود جدول الأعمال وإبداء توصياتها. وقد كان هذا البند على جدول أعمال اللجنة في العديد من الجلسات. ولذلك، سيكون من العظيم التوصل إلى حل على هامش الجمعية العامة. ورحبت المجموعة باقتراح الرئيس.

317. واتفق وفد سويسرا مع وفد المملكة المتحدة فيما يتعلق بأن وقت انعقاد الجمعية العامة يكون وقتنا مفعما بالأعمال. وسيكون هناك العديد من المسائل التي يتم تناولها. ولن يكون هناك وقت كافي لمناقشة هذه المسألة بصورة جديدة. وسيكون من مصلحة كافة الوفود أن يتم إيلاء الوفود هذه المسألة العناية الواجبة. وسيكون من الأفضل أن يتم ذلك في الجلسة التالية. وأثناء عقد الجمعية العامة، سينصب اهتمام الدول الأعضاء على العديد من الموضوعات الأخرى التي تعتبر موضوعات حيوية بالنسبة للمنظمة. ودعم الوفد اقتراح وفد المملكة المتحدة المتعلق بمناقشة هذه المسألة أثناء جلسة اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية من أجل دراسة الموضوع بالشكل الضروري.

318. وأيد وفد فنزويلا اقتراح وفد أسبانيا والذي تبناه الرئيس وكأنه اقتراحه. وقام وفد أسبانيا بحل مشكلة ركز عليها وفد اليابان بالنيابة عن المجموعة باء وتتعلق بعدم وجود الخبراء أثناء المشاورات غير الرسمية. فسيقوم الخبراء من العديد من الدول بحضور الجمعية العامة. ولذلك، ستكون فرصة جيدة للتوصل إلى بعض الاتفاق أثناء الجمعية العامة.

319. وأشار الرئيس إلى مختلف المواقف. وهناك مجموعة هامة من الدول التي تفضل عقد المشاورات غير الرسمية في الفترات الفاصلة بين الجلسات. وهناك دول أخرى تعارض ذلك. وكان هناك اقتراح وسط من قبل وفد أسبانيا. فقد يكون من الممكن إيجاد وقت لمناقشة هذه المسألة بين جلسات الجمعية العامة. وعبر الرئيس عن اعتقاده بأنه سيكون من المعقول تبني الاقتراح. وحث الوفود وخاصة وفود المجموعة باء على إظهار مرونة في هذا الصدد. ويمكن استكشاف إمكانية عقد اجتماع رسمي قصير أثناء جلسات الجمعية العامة بناء على الموقف والظروف أثناء جلسات الجمعية العامة. وهناك قضايا هامة تتناولها الجمعية العامة. وبالرغم من ذلك، فإن هذه المسألة هي مسألة هامة أيضا. وهي تستحق دراسة مستفيضة مثل أي موضوع آخر. لقد كانت اللجنة تعمل على هذه المسألة لعدة سنوات. ولذلك، حث الوفود على إظهار مرونة من أجل الوفاء باحتياجات عدد كبير من الدول التي ترغب في الاستمرار في المناقشات حول هذه المسألة.

320. وطالب وفد اليابان باستراحة قصيرة للتشاور مع الأعضاء الآخرين في المجموعة باء.

321. ووافق الرئيس على الطلب.

322. واستأنفت الرئيس المناقشة.

323. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وذكر أن رئيس الجمعية العامة قدم بعض الكلمات الحكيمية. ولا ينبغي أن تثار هذه المسألة في الجمعية العامة من أجل تجنب العب الزائد على الجمعية العامة. وأعربت المجموعة عن تقديرها لتلك الكلمات الحكيمية من أجل أن تحقق الجمعية العامة المقبلة النجاح المأمول. وفي الوقت نفسه، أبدت تفهمها لنية الرئيس. ولذلك، قبلت المجموعة أن يبذل الرئيس جهداً لإيجاد فسحة محدودة من الوقت خلال انعقاد الجمعية العامة لإجراء مشاورات غير رسمية حول هذه المسألة بطريقة لا تتداخل مع المناقشات بشأن المسائل الأخرى التي تناولتها الجمعية العامة. وهذا لا يعني أنها وافقت على إجراء مناقشة رسمية موضوعية داخل الجمعية العامة.

324. وقال الرئيس إن هناك جهوداً ستبذل خلال الجمعية العامة المقبلة لإيجاد مساحة لعقد مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسألة على أساس ورقة العمل التي قدمها سيادته. وتم تقرير هذا في ضوء عدم وجود اعتراضات من جانب الأعضاء.

النظر في الوثائق:

النظر في الوثيقة CDIP/8/INF/1 - المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية المقدمة من الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/9/14 - رد الإدارة للمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية المقدمة من الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثيقة CDIP/8/INF/1)

CDIP/9/15 - تقرير الفريق العامل المختص بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية المقدمة من الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/9/16 - اقتراح مشترك مقدم من جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية بشأن المساعدة التقنية المقدمة من الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية

CDIP/11/4 - حالة تنفيذ بعض التوصيات المستخلصة من التقرير المتعلق بالمراجعة الخارجية للمساعدة التقنية المقدمة من الويبو في مجال التعاون من أجل التنمية

325. دعا الرئيس الأمانة إلى تقديم هذا البند من جدول الأعمال.

326. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى أن هذه المسألة كانت معروضة أمام اللجنة منذ دورتها الثامنة. وكان من أنشطة مشروع أجدول أعمال التنمية بشأن تعزيز إطار الإدارة القائمة على النتائج للويبو بغية دعم عملية الرصد والتقييم للأنشطة الإنمائية إجراء المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية. وقد أجرى اثنان من الخبراء هما، السيد سانتياغو روكا والسيدة كارولين دير بيركبيك. وكان التقرير (الوثيقة CDIP/8/INF/1) ضخماً جداً. واحتوي على العديد من التوصيات. ومنذ الدورة الثامنة، تم إعداد العديد من الوثائق الأخرى المتعلقة بتلك الوثيقة. وكان أولها تقرير مقدم من الفريق العامل المخصص اذي شكلته اللجنة لتقييم وتحديد التوصيات التي الزائدة عن الحاجة. وعقد الفريق العامل المخصص أربع جلسات. ونظرت اللجنة في تقريره (الوثيقة CDIP/9/16). خلال لجنة التنمية 9 (CDIP/9)، قدمت جدول أعمال التنمية والمجموعة الأفريقية اقتراحاً مشتركاً (الوثيقة CDIP/9/16) وتلقته اللجنة ونظرت فيه. ومنذ ذلك الحين، كانت هذه الوثائق أساساً للمناقشات في اللجنة. وفيما يتعلق بلجنة التنمية 11 (CDIP/11)، طُلب من الأمانة العامة إعداد وثيقة تعرض حالة تنفيذ مختلف التوصيات الواردة في التقرير. وقسمت هذه الوثيقة التوصيات إلى فئات مختلفة، هي: الفئة ألف (التوصيات التي انعكست بشكل واقعي في أنشطة الويبو أو برامج الإصلاح الجارية)، والفئة باء (التوصيات التي تستحق المزيد من الدراسة)، والفئة جيم (التوصيات التي أثار القلق فيما يتعلق بالتنفيذ). وجرت مناقشات خلال لجنة التنمية 11 (CDIP/11). وحددت الدول الأعضاء الثلاث توصيات التي طالبت الأمانة العامة بإحراز تقدم. وكان أولها بشأن إعداد

دليل حول تقديم المساعدة التقنية لليوبو. وتم دراسة الدليل خلال لجنة التنمية 11 (CDIP/11). وأدخلت الوفود بعض التحسينات عليه أثناء الدورة وتم توفير النسخة المنقحة. وهي متاحة أيضا على موقع اليوبو. وتمحورت التوصية الثانية التي وافقت عليها اللجنة على إعادة هيكلة موقع اليوبو. وتزامن اعتماد هذه التوصية مع الجهود التي بذلتها المنظمة لتجديد الموقع. وبذلت جهود لجعل جدول أعمال التنمية والأقسام ذات الصلة بالتنمية للموقع أكثر سهولة ووضوحا. واختصت التوصية الثالثة بقاعدة البيانات التقنية المساعدة في مجال الملكية الفكرية (IP-TAD) التي تم تطويرها في إطار أحد مشاريع جدول أعمال التنمية. واقترحت الوفود بعض التحسينات على قاعدة البيانات. وخلال بلجنة التنمية 13 (CDIP/13)، استعرضت اللجنة التقدم المحرز في هذا الصدد ولكن ليس بقدر كبير من التفصيل. ولم تتمكن اللجنة من النظر في هذه المسألة خلال بلجنة التنمية 14 (CDIP/14) نظرا لضيق الوقت. وتم دعوة اللجنة إلى إعادة النظر في القضية خلال هذه الدورة.

327. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن ترحيبه بالخطوات التي اتخذتها اليوبو لمعالجة بعض التوصيات الواردة في التقرير الصادر بشأن المراجعة الخارجية. وكان اقتراحه المشترك مع جدول أعمال التنمية يهدف إلى تحسين وتعزيز الطريقة التي قدمت من خلالها اليوبو المساعدة التقنية. وتم تقديم اقتراحات محددة في هذا الصدد. وكان لدى المجموعة نقطة محورية حول هذا البند من جدول الأعمال، وهي وفد الجزائر. على أن يتكلم باسم المجموعة فيما يتعلق باستمرار هذا البند.

328. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، واقترح طريقا للمضي قدما بشأن هذه المسألة. وتمكنت اللجنة من استعراض اقتراحه المشترك مع جدول أعمال التنمية وتحديد التوصيات الأقل إشكالية. وتمكنت المجموعة من تزويد اللجنة ببعض الأفكار حول ذلك. وكانت على استعداد أيضا لمناقشة بعض المقترحات التي قدمها الاتحاد الأوروبي وبدعم من المجموعة باء. وتعلقت على وجه التحديد بالتنسيق الداخلي والدولي بشأن تقديم المساعدة التقنية ومسألة الكفاءة.

329. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى أن المراجعة الخارجية أنتجت عددا كبيرا من التوصيات التي قُدمت إلى اللجنة للنظر فيها. وبعد التقييم الذي أجرته الأمانة العامة بشأن قيمة وجدوى تنفيذ تلك التوصيات، رأت المجموعة أن على اللجنة أن تركز مناقشاتها على الفئة باء التي تتضمن التوصيات التي تستحق مزيدا من النقاش. وفي الوقت نفسه، قدمت مجموعات أو وفود مختلفة اقتراحات أخرى. وكان التعامل مع الكثير من المقترحات تحديا في حد ذاته، بغض النظر عن مضمون تلك الاقتراحات. فمن حيث المضمون، أيدت المجموعة اقتراح الاتحاد الأوروبي حول تخصيص يوم كامل للملكية الفكرية والمساعدة التقنية من أجل مناقشة أفضل الممارسات. ومن شأن هذه المناقشة أن تقدم منظورا تجديديا بشأن تحسين تقديم المساعدة التقنية. وفيما يتعلق بالاقتراح المشترك المقدم من المجموعة الأفريقية وجدول أعمال التنمية، أيدت المجموعة استعدادها للمشاركة في المناقشات حول عدد من المقترحات التي تخص الفئة باء.

330. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأكد أن اليوبو قدمت بنجاح المساعدة التقنية حتى الآن. وتم تحسين هذا أيضا بعد المراجعة الخارجية. ومع الأخذ في الاعتبار أنه لم يكن ينبغي الأمانة اعتقدت المجموعة أنه يتعين مواصلة العمل الفعلي والمفيد على أساس أن التوصيات الواردة في تقرير ديري-روكا شملت فقط جميعا لأفضل الممارسات التي قامت بها اليوبو وغير اليوبو في مجال تقديم المساعدة التقنية، والتنسيق الداخلي والدولي، وتدابير الكفاءة من حيث التكلفة. وارتبط الاقتراح المقدم من المجموعة في لجنة التنمية 10 (CDIP /10) حول تبادل أفضل الممارسات بالعنصر الأول وكان يمكن مواصلة دراسته في هذا السياق. وأشارت المجموعة إلى بعض بنود الاقتراح المشترك الذي حددته المجموعة الأفريقية في الدورة الماضية مثل أ 3، ج 1، ج 2، هـ 2، وهـ 3. واعتقدت المجموعة أن بعضها قد حظي فعلا بالرعاية من الأمانة وبعضها الآخر ليس ممكنا، سواء من وجهة النظر العملية أو المبدئية. وعلى سبيل المثال، ينبغي معالجة المسائل المالية في لجنة الميزانية وليس في لجنة التنمية. ومنذ هذه القضية حول تقرير ديري-روكا في عام 2011 وحالة تنفيذ التقرير في عام 2013، فقد تغير وضع عدد من التوصيات دون شك. وعلى هذا النحو، طلبت المجموعة من الأمانة أن تقوم بتحديث رد الإدارة وفقا لذلك. وعند إذن تكون جميع الوفود في وضع أفضل يمكنها من تحديد ما يستحق المزيد من المناقشة.

331. وتحدث وفد لاتفيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأفاد بأن اللجنة قد أمضت ساعات طويلة في مناقشة تقرير ديري-روكا وتوصياته. وفي مايو 2012، قدمت الويبو رد الإدارة (الوثيقة CDIP/11/4) على التقرير. وصنف التقرير التوصيات في ثلاث فئات، وهي الفئة أ (التوصيات التي انعكست بالفعل في أنشطة الويبو أو برامج الإصلاح الجارية) والفئة ب (التوصيات التي تستحق المزيد من الدراسة) والفئة ج (التوصيات التي أثارت القلق بشأن التنفيذ). وأعقب هذا، في مايو 2013، تقرير عن حالة تنفيذ التوصيات الفئة أ. وقدمت عدة اقتراحات على مر السنين. وفي عام 2012، قدمت المجموعة الأفريقية اقتراحها. وبعد مناقشات مطولة، تم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن بعض المقترحات. وتمت الموافقة على المبادرات المقدمة بشأن الدليل (الوثيقة CDIP/12/7)، وكذلك إعادة هيكلة موقع الويبو وقاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية. وقدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضا اقتراحا في عام 2012. واقترحوا تخصيص يوم كامل للملكية الفكرية والمساعدة التقنية لمناقشة أفضل الممارسات. وكان ينبغي أن يركز هذا النقاش على تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المساعدة التقنية المقدمة من الويبو ومن غيرها؛ وطرق لتحسين التعاون الداخلي والدولي؛ وتدابير الكفاءة من حيث التكلفة. وكان ينبغي أيضا أن تكون هناك فرص لتقديم عروض توضيحية مشتركة بشأن مشاريع المساعدة التقنية التي تقدمها البلدان النامية والبلدان المتقدمة، بغض النظر عما إذا كان قد تم تنفيذ المساعدة التقنية بطريقة ثنائية أو متعددة الأطراف. وهذا يمكن أن يحقق قيمة للويبو. وتطلعوا إلى مثل هذا النقاش الذي من شأنه ضمان المزيد من الشفافية والمساءلة في جميع مجالات تخطيط المساعدة التقنية وتقديمها. وأخيرا، من أجل استغلال الوقت بشكل مجدٍ، كان ينبغي على اللجنة أن تركز المناقشة على توصيات ديري-روكا فقط، وبشكل أكثر تحديدا، على تلك التوصيات التي تستدعي إجراء مزيد من المناقشات، وهي توصيات الفئة ب المذكورة في رد الإدارة.

332. وأفاد وفد إسبانيا بأن اللجنة قد ظلت تناقش هذه المسألة لفترة طويلة. وكان على اللجنة حينها أن تتوصل إلى اقتراحات تقنية وأخرى متعلقة بالسياسات لتحسين تقديم المساعدة التقنية. وكان يمكن إجراء مزيد من الدراسة في هذا الشأن فيما يخص تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة من المساعدة التقنية المقدمة من الويبو ومن غيرها، وسبل تحسين التعاون الداخلي والدولي، وتدابير الكفاءة من حيث التكلفة. وأشار الوفد إلى التعليقات التي أدلى بها وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية. وربما كان يمكن أن تقدم المجموعة الأفريقية بعض المقترحات المبسطة استنادا إلى اقتراحها المشترك مع جدول أعمال التنمية. وكان يمكن للأمانة إعداد دليل لجعل عملية اختيار الخبراء والاستشاريين الخارجيين أكثر شفافية. ويجب أن مواصلة تحديث قائمة الخبراء الاستشاريين. ويجب أن تحتوي صفحة الويبو على الإنترنت معلومات محدّثة عن المساعدة التقنية. ويمكن أيضا تقديم المزيد من المعلومات في هذا الصدد. ويمكن أن توضّح الدول الأعضاء أيضا ما إذا كانت الأنشطة المضطلع بها من خلال موارد الميزانية الإضافية تتماشى مع سياسة الويبو بشأن المساعدة التقنية. وكانت هذه البنود التي يمكن تحريمها للمضي قدما في هذا الموضوع.

333. وأيد وفد فنزويلا المقترحات التي قدمها وفد إسبانيا حول المضي قدما في هذه المسألة.

334. وأيد وفد المكسيك المقترحات التي قدمها وفد إسبانيا. وقدمت هذه المقترحات طريقة مفيدة للمضي قدما. وأشار الوفد أيضا إلى ما بعد لجنة التنمية لعام 2015 ودور الويبو في تحقيق أهداف جدول الأعمال هذا.

335. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية، ولفت إلى اقتراح الاتحاد الأوروبي بشأن التعاون الداخلي والدولي بشأن تقديم المساعدة التقنية. وفي هذا الصدد، أشارت المجموعة أيضا إلى التوصية س2 الواردة في الاقتراح المشترك مع جدول أعمال التنمية، "ينبغي أن تحسّن الأمانة نوعية تعاونها مع أسرة الأمم المتحدة. ويجب أن تُطلع الأمانة لجنة التنمية على آخر جهود التنفيذ، وكذلك تحيط اللجنة سنويا بالأنشطة التي اضطلعت بها مع أسرة الأمم المتحدة، فضلا عن توجه التنمية وتأثير تطوير الأنشطة". ويمكن تناول هذا في إطار اقتراح الاتحاد الأوروبي بشأن التعاون الدولي. وأشارت المجموعة أيضا إلى الاقتراح المقدم بشأن قائمة الاستشاريين التي ألقى عليها الضوء وفد إسبانيا. وكان هناك توصية بأن تقوم الأمانة بتحديث. واعتقدت المجموعة أن اللجنة يمكنها متابعة هذين العنصرين. وفيما يتعلق بمسألة أفضل الممارسات، ذكرت المجموعة أنها لا تؤيد تقاسم

أفضل الممارسات في مجال المساعدة التقنية لأن الاتحاد الأوروبي والمجموعة ب يودان مناقشة المساعدة التقنية المقدمة من جهات غير الويبو خلال الندوة التي تستغرق يوماً واحداً. ولم يكن ضمن ولاية الويبو مناقشة شيء لا علاقة له بالمنظمة. ووافقت المجموعة على المقترحات الأخرى. وقد تم إدراج هذه المقترحات في الاقتراح المقدم بالاشتراك مع جدول أعمال التنمية. وأبدت استعدادها لصياغة هذه المقترحات بطريقة أكثر قبولا من أجل أن يتم الموافقة عليها.

336. وأعرب وفد نيجيريا عن تأييده للبيانات التي أدلى بها وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية. ونوّه إلى أن هناك الكثير من المساهمات البناءة بشأن هذا البند. وقد يكون بوسع الرئيس أن يوجه اللجنة بشأن كيفية المضي قدماً. وكان هناك بعض التقارب حول بعض المقترحات فيما بين الدول الأعضاء. وتمكنت اللجنة من تحديد بعض الجوانب والمضي قدماً فيها والحفاظ على هذا البند على جدول أعمال اللجنة.

337. واعتقد الرئيس أنه يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن بعض التوصيات، ولا سيما تلك التي أشار إليها وفد إسبانيا والجزائر.

338. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن اقتراح الاتحاد الأوروبي، الذي ينص على "تقدم أمانة الويبو معلومات مفصلة عن التدابير المتخذة لتحسين التنسيق الداخلي والدولي"، لم يتوافق مع التوصية س2 الواردة في الاقتراح مشترك المقدم من المجموعة الأفريقية جدول أعمال التنمية. وكانا مختلفين تماماً. وأيد الوفد المضي قدماً في المعلومات الإضافية المقدمة من الأمانة العامة بشأن التنسيق الداخلي والدولي. ومن شأن هذا أن يساعد اللجنة على اتخاذ قرارات في المستقبل بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لتحسين هذا التنسيق. ومع ذلك، لم يتمكن الوفد من تأييد العمل على التوصية س2 في ذلك الوقت.

339. واقترح وفد أوغندا أن تأخذ الوفود المعنية استراحة قصيرة لإجراء مناقشات غير رسمية والتوصل إلى قواسم مشتركة.

340. ووافق الرئيس على هذا الاقتراح. وطلب من وفود الجزائر وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وكذلك الوفود المعنية الأخرى إجراء مشاورات والخروج بقائمة من البنود التي يمكن الاتفاق عليها.

341. واستأنف الرئيس المناقشات. وأبلغ اللجنة بأن المشاورات قد أدت إلى اقتراح من وفد إسبانيا. وكان يحتوي على قائمة بالقضايا التي أخذت في الاعتبار مصالح جميع الوفود. وقد وزعت الأمانة القائمة على المنسقين الإقليميين للنظر فيها من قبل المجموعات المختلفة. وتمكنت اللجنة من العودة إلى هذه المسألة في صباح اليوم التالي. وتم الاتفاق على هذا نظراً لعدم وجود اعتراضات من الأعضاء.

النظر في الوثيقة CDIP/15/INF/2 - دراسة حول براءات الأدوية في شيلي

342. عرضت الأمانة (السيد فينك) الدراسة. وكان قد تم إجراؤها في المرحلة الأولى من المشروع المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكانت جزءاً من الدراسة التي أجريت على تشيلي والتي تألفت من ثلاثة عناصر. تم تقديم الدراسة التي أجريت حول استخدام الملكية الفكرية في شيلي والدراسة التي تمت حول الاستيلاء على العلامات التجارية في دورات لجنة التنمية السابقة. وأعدت هذه الدراسة السيدة ماريّا خوسيه عبود سيتلر، الباحثة في جامعة كولومبيا والسيد كريستيان هلمرز، أستاذ مساعد، بقسم الاقتصاد، جامعة سانتا كلارا، والسيدة برونوين هول، أستاذة التكنولوجيا والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كاليفورنيا، بيركلي. وكان هناك اهتمام كبير بتسجيل براءات الأدوية في البلدان النامية. ويُعزى ذلك جزئياً إلى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (التريبس). وتطلبت أن يقوم عدد من البلدان النامية التي لم يسبق لها مساندة براءات الأدوية بتوفير مثل هذه الحماية. وأوضحت خريطة البراءات في البلدان النامية أيضاً أن براءات الأدوية حظيت بأهمية كبيرة في العديد من تلك البلدان، وخاصة البلدان المتوسطة الدخل. وتناولت الدراسة

جانبا معيناً من جوانب براءات الأدوية. وبحث في المدى الذي يمكن أن يصل إليه تصنف براءات الأدوية كبراءات أساسية أو ثانوية. ولم تكن هناك تعريفات رسمية للبراءات الأساسية والثانوية. ووفرت البراءات الأساسية الحماية المباشرة للمكونات النشطة. بينما وفرت البراءات الثانوية الحماية للأساليب الجديدة للاستخدام والجرعات والتراكيب، وما إلى ذلك. وقد حدث هذه في وقت لاحق في عملية البحث والتطوير. وكان هناك جدل كبير في البلدان المتقدمة والنامية حول تأثير البراءات الثانوية. ووفقاً لأحد الآراء، كانت البراءات الثانوية هامة لتخصيص الاستثمارات لمتابعة الابتكارات التي يمكن أن تكون مهمة ويستفيد المرضى منها. ويرى البعض الآخر أن البراءات الثانوية كانت تستخدم في المقام الأول لتوسيع نطاق حماية البراءات لتشمل عقار معين. وهذا يمكن أن يؤدي إلى فترات طويلة من ارتفاع الأسعار بالنسبة للمرضى. ولم تقدم الدراسة أدلة لتأييد رأيي أو آخر. بل وثقت فقط استخدام البراءات الابتدائية والثانوية في شيلي. وركزت الدراسات التي أجريت حول استخدام البراءات الثانوية على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لم يكن هناك دراسة بهذا المستوى من التفصيل. ويمكن القول بأن البراءات الأساسية كانت براءات أكثر قوة لأنها تتعلق بالمكونات النشطة. وعادة ما كان يتم تسجيلها في مرحلة مبكرة جداً من عملية البحث والتطوير حيث كان هناك قدر كبير من الشك حول ما إذا كان الاختراع الأساسي من شأنه أن يؤدي إلى التوصل إلى منتج تجاري. وفي حالة البراءات الثانوية، يمكن القول بأنه كان هناك قدر أكبر من اليقين حول أهميتها بمجرد استحداث منتجات تجارية. ومع ذلك، فإن نطاق الحدود بدرجة أكبر لهذه البراءات قد يجعلها أقل قوة. ولذلك، واجهت الشركات قرارات صعبة حول أي البراءات التي يتعين تسجيلها في بلدان مختلفة من العالم. ويمكن أن يؤثر إلى حد كبير مستوى التنمية وحجم السوق وعوامل أخرى على تلك القرارات. وبحث الدراسة في استخدام البراءات الابتدائية والثانوية في شيلي. وكانت هذه مهمة صعبة لأنها تتطلب ليس التمييز بين البراءات الابتدائية والثانوية فحسب، ولكن أيضاً تعيين البراءات للمكونات النشطة والأدوية المقابلة. وكان ربط البراءات بالمكونات النشطة تحدياً هائلاً لأنه لم يكن هناك عادة نص صريح في دعاوى البراءة يخص المكون النشط الموجود في أحد العقاقير. وتناول الباحثون هذه المشكلة بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال الاعتماد على كتاب البرتقال لإدارة الأغذية والأدوية الأمريكية (USFDA) لتحديد براءات الولايات المتحدة بشأن المركبات المسجلة في شيلي؛ مؤشر ميرك الذي قدم معلومات عن البراءات في جميع أنحاء العالم؛ ومشورة الخبراء في هذا المجال الذي بحثوا في عدد كبير من البراءات وصنفوها كبراءات أساسية أو ثانوية. وبينما أمكن للشركات أيضاً تأمين ميزة تنافسية من خلال التعرف على العلامة التجارية، طابقت الدراسة وأيضاً بيانات الأدوية على مستوى المنتج مع بيانات العلامات التجارية. وحللت الدراسة أنواع المنتجات الصيدلانية التي كان تحميها الأشكال المختلفة للملكية الفكرية. فإذا كان ذلك الشكل من الملكية الفكرية براءة، فإنها حلت ما إذا كانت البراءة أساسية أو ثانوية. واشتملت الدراسة على مناقشة مفصلة للنتائج. وأبرزت الأمانة بعض النتائج. وفي الواقع أمكن ربط حوالي 3٪ من براءات الأدوية في تشيلي بمنتج تم تقديمه في الأسواق. وكانت هذه نسبة منخفضة إلى حد ما. ولم يكن هذا مفاجئاً. وكان يتفق مع النتائج التي تم التوصل إليها في بلدان أخرى. وفي أوروغواي، كان النسبة ما بين 5٪ و10٪. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، قُدرت بأقل من 2٪. وأشار معدل التطابق المنخفض إلى وجود الكثير من عدم اليقين بشأن الإمكانات التجارية للاختراعات عندما تم تسجيلها في مكتب البراءات. وكان هذا هو الحال بصفة خاصة في مجال الصناعات الدوائية حيث يمكن أن تستغرق عملية البحث والتطوير أكثر من عشر سنوات، وأخفقت العديد من الاختراعات الواعدة في مرحلة ما خلال هذه العملية. ومن حيث الفصل بين البراءات الأساسية والثانوية، فإن نسبة تلك التي أمكن مطابقتها مع المنتجات التي تم تسجيلها في شيلي بلغت 1:4. فمن كل خمسة براءات، كان هناك براءة أساسية واحدة وأربع براءات ثانوية. وكانت النسبة أقل مما كشفت عنه دراسة مماثلة أجريت على بلدان الاتحاد الأوروبي (نسبة 1:7). وأشارت النتيجة إلى أن عدداً أقل من تلك البراءات الثانوية يكفي بلداً مثل شيلي. وسلطت الدراسة الضوء أيضاً على الذين يملكون تلك البراءات والعلامات التجارية. وكشفت عن أن جميع إيداعات البراءات في مجال الأدوية تقريباً كانت من كيانات مقرها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وكان هذا هو النمط السائد في معظم البلدان متوسطة الدخل. ومع ذلك، تم تسجيل أكثر من 50٪ من العلامات التجارية من خلال كيانات تشيلية. وعكس هذا أداء قطاع الأدوية الحيوي الشامل في شيلي. وعلى الرغم من أن الشركات التشيلية لم تكن بالضرورة منتجة أو مُرخصة للأدوية الجديدة، كان هناك تصنيع وتسويق كبيران في شيلي. واشتملت الدراسة على الكثير من التفاصيل التقنية. وساعدت المنهجية المستخدمة أيضاً في

إعداد دراسات مماثلة في بلدان أخرى. وكانت الدراسة مثيرة للاهتمام. وكانت بمثابة خطوة أولى نحو فهم براءات الأدوية في شيلي على نحو أفضل.

343. وذكر وفد شيلي أن الدراسة قدمت بيانات عن سلوك مودعي طلبات البراءات. وكان هذا مفيدا للغاية في صياغة السياسات. وكانت البحوث مبتكرة جدا وتطلبت عملا جادا من الباحثين والخبراء الخارجيين في المعهد الوطني للملكية الصناعية (INAPI). وكذلك فإن إمكانية تكرار الأبحاث في الدول الأعضاء الأخرى من خلال نفس المنهجية سيكون أمرا مفيدا للتحقق من صحة وقياس النتائج بين البلدان. ولذلك، ينبغي أن تترجم الدراسة بالكامل. وكان العمل جاريا لتوضيح بعض جوانب الدراسة. ولن تؤثر الإيضاحات على النتائج. وستقدم هذه المعلومات إلى الأمانة خلال الأسبوع. وكان التحليل الذي أجري على البراءات الأساسية والثانوية مثيرة جدا للاهتمام. وسلط الضوء على بعض القضايا الهامة. أولا، وعلى الرغم من البراءات الثانوية يمكن أن تكون مسجلة في شيلي، أظهرت الدراسة بوضوح أن هذا لم يكن اتجاها ذا شأن. ثانيا، كانت الصناعة المحلية أكثر ارتباطا بالبراءات الثانوية. وهذا لم يكن مفاجئا لأنه كان من الممكن فقط تسجيل براءات المنتجات الصيدلانية في تشيلي منذ عام 1991. ورأى الوفد أن البلدان الأخرى التي لديها حقائق اقتصادية مماثلة يمكن أن تستفيد من هذه الدراسة. وشجع على إجراء المزيد من البحوث التي يتعين الاضطلاع بها في سياق مماثل.

344. وطلب الرئيس من الأمانة ترجمة الوثيقة.

345. وأقر وفد إندونيسيا نتائج الدراسة الواقعية. ويمكن للبلدان النامية أن تستفيد من الدراسة. ومن شأن مناقشة هذه المسألة أن تساعد اندونيسيا في تعديل قانونها الوطني للبراءات. وسوف تساهم حماية البراءات في تعزيز نمو الصناعات الدوائية المحلية في البلدان النامية.

346. ورأى ممثل برنامج الصحة والبيئة أنه سيكون من المفيد إجراء دراسة مماثلة في البلدان الأفريقية، لا سيما في إطار المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI).

347. وأحاطت الأمانة (السيد فينك) علما باقتراح إجراء دراسة مماثلة في البلدان الأفريقية، وخاصة في إطار المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI). وشمل العمل الذي تضمنته الدراسات تطوير المنهجيات التي يمكن تكرارها في أجزاء أخرى من العالم. وحاولت الأمانة القيام بأقصى ما في وسعها. ومن حيث المبدأ، فإنها يسرها أن تشارك في أي تمرين متابعة. ومع ذلك، فقد أشارت أيضا إلى أن الموارد كانت محدودة وكان هناك الكثير من المطالب.

348. وأغلق الرئيس مناقشة هذا البند نظرا لعدم وجود ملاحظات أخرى من الأعضاء. وأحاطت اللجنة علما بالدراسة التي أجريت حول براءات الأدوية في شيلي.

النظر في الوثيقة CDIP/8/INF/1-المراجعة الخارجية للمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو في مجال التعاون لأغراض التنمية
(تابع)

349. استأنف الرئيس المناقشات حول هذا البند. ودعا وفد إسبانيا لتقديم قائمة مقترحاته بشأن المساعدة التقنية.

350. وذكر وفد إسبانيا أن القائمة تم توزيعها على الوفود للنظر فيها. وأعرب عن أمله بأن تتمكن الوفود من قبول بعض المقترحات. وأمكهم أيضا تحديد القضايا ذات الإشكالية بالنسبة للبعض، وتلك الأقل تعقيدا، حتى لو كانوا غير راضين تماما عنها كلها. واقترح الوفد القائمة لمعرفة ما يمكن للجنة أن توافق عليه بالفعل من أجل المضي قدما وتحسين المساعدة التقنية.

351. وتحدث وفد الأرجنتين باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وذكر أن المقترحات ستمكن اللجنة من إحراز تقدم في الاتجاه الصحيح. وبالتالي، فقد أيد تلك المقترحات تماما.

352. وأيد وفد المكسيك البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومثلت الوثيقة الحد الأدنى من القاسم المشترك. وأمكن للجنة أن تبدأ في العمل على مسألة المساعدة التقنية على هذا الأساس. وكان من المهم إظهار الدعم لهذا العمل في داخل الويبو.

353. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وقال إن القائمة تمثل أفضل وأقرب النتائج المثمرة وأساسا للمضي قدما في هذا البند من جدول الأعمال الذي طال أمده. وقدمت المجموعة عددا من الملاحظات. وكان الاقتراح الأول يطالب الأمانة بأن تقوم بتجميع أفضل الممارسات المتبعة في مجال مساعدة الويبو التقنية. وقد يكون هذا غير موضوعي إلى حد ما. وإذا كان الهدف هو امتلاك نماذج مثلى لتقديم مساعدة الويبو التقنية، يمكن للجنة أن تطلب من الأمانة أن تضع سياسة أو تحدد الخطوط العريضة للسياسة من أجل التقديم الأمثل لمساعدة الويبو التقنية. وأشارت المجموعة إلى الاقتراح الثالث، ورأت أنه معني بالفعالية. وفي هذا الصدد، أعربت عن رغبتها في استبدال مصطلح "الكفاءة" بمصطلح "الفعالية". وتناول هذا المصطلح الكفاءة أيضا. ووافقت المجموعة على بقية المقترحات. وأعربت عن أملها بأن تتمكن الدول الأعضاء من فهم أسباب التغيرات التي لا تزال تحقق الهدف من القائمة.

354. وتحدث وفد الجزائر باسم المجموعة الأفريقية كنقطة ارتكاز لها بشأن هذه المسألة، ورحب القائمة. وكانت المجموعة مترددة في مطالبة الويبو بتقييم أفضل الممارسات، حيث يمكن أن يكون ذلك طلبا غير موضوعي. وحاولت المجموعة إيجاد سبيل للحفاظ على هذا الاقتراح، وجعله أكثر موضوعية. وهذا هو السبب اقتراحها بأن الأمانة يمكنها تحديد بعض المبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة التقنية. ومع ذلك، كانت المجموعة مستعدة لمناقشة هذا الاقتراح لترى كيف يمكن تحسين الصياغة. وأعربت المجموعة عن سرورها بإدراج المقترحات الأخرى. وكانت في وضع يسمح لها بقبول كل منهم باستثناء الاقتراح الثالث. وكررت المجموعة أنها تفضل مصطلح "الفعالية" نظرا لأن مصطلح "الكفاءة" كان محدودا بعض الشيء. ولا تغطي "الكفاءة" سوى مسائل الميزانية. وأعربت عن رغبتها في توسيع الممارسة لتشمل التأثير. وبناء عليه، فإنها تفضل استبدال مصطلح "الكفاءة" بمصطلح "الفعالية".

355. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، كررت طلبه للأمانة العامة بتحديث رد الإدارة لمواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال. وهذا من شأنه أن يكون مفيدا من أجل فهم الوضع الراهن بصورة أفضل. وأبدت المجموعة استعدادها لمواصلة العمل بشأن هذه القضية من أجل زيادة تحسين مساعدة الويبو التقنية. وبشأن القائمة التي اقترحتها وفد إسبانيا، لاحظت المجموعة بعض الصعوبات في الموافقة على أي من البنود المدرجة على القائمة في هذه النقطة، وأنه ينبغي النظر في هذه القضية الهامة بعد فهم الوضع الراهن بصورة أفضل.

356. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورأت أن النص جيد في عمومه. ومع ذلك، قد يكون من الضروري القيام بمزيد من العمل لاستيعاب مخاوفه ومخاوف الوفود الأخرى. وكان الاقتراح المقدم من المجموعة باء للأمانة بتحديث رد إدارتها اقتراحا حكيما. وسيكون مفيدا لأن تكون المناقشة على بينة من التقدم الذي حققته الأمانة بشأن هذه القضايا في السنوات الثلاث الماضية.

357. وأيد وفد المملكة المتحدة البيان الذي أدلى به وفد اليابان باسم المجموعة باء. وكان تحديث رد الإدارة أكثر الطرق حكمة للمضي إلى الأمام كخطوة أولى. وبعد رؤية ومناقشة تلك الورقة، يمكن للجنة أن تركز على تقديم مزيد من المقترحات الواقعية. ولم يكن لدى اللجنة الكثير من الوقت لمناقشة هذه المسألة في العامين الماضيين بسبب وجود أولويات أخرى على جدول أعمالها. وفي تلك الفترة، فعلت الويبو الكثير وتغيرت الأمور. وأعرب الوفد عن استعداده لمناقشة هذه المسألة. ومع ذلك، كانت هناك حاجة إلى المزيد من التفكير في إجراءات ملموسة قبل اتخاذ قرار بشأنهم. وعندما ناقشت اللجنة مقترحات واقعية في المستقبل، كانت هناك حاجة إلى أن تضع في اعتبارها أن الهدف كان هو وجود تآزر داخل الويبو. وسيكون من المناسب أكثر أن يتم مناقشة بعض العناصر في منتديات أخرى مثل لجنة الميزانية أو الجمعية العامة لأنها لم تكن بالكامل في

نطاق تخصص لجنة التنمية. وكانت هناك حاجة أيضا لتجنب الازدواجية. ولذلك، فإن اللجنة سوف تحتاج في المقام الأول إلى رد مُحدث من الإدارة من شأنه أن يقدم صورة أكثر وضوحا لما تم بالفعل.

358. ورأى وفد الصين أن المقترحات المقدمة من وفد إسبانيا توفر أساسا جيدا لتحسين المساعدة التقنية. وفيما يتعلق بالعمل في المستقبل على المقترحات، واتفق الوفد مع الرأي الذي تم الإعراب عنه باسم المجموعة الأفريقية.

359. واتفق وفد الولايات المتحدة الأمريكية مع وجهة النظر التي أعرب عنها وفدا اليابان ورومانيا باسم المجموعة باء ومجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق على التوالي، فضلا عن وفد المملكة المتحدة بأن أفضل السبل هو تحديث رد الإدارة. ومن شأنه أن يجعل الوفود في وضع أفضل بكثير للتعرف على مزيد من التفاصيل بشأن بعض هذه القضايا.

360. وأعرب وفد ألمانيا عن تأييده للتصريحات التي أدلى بها وفد المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ووفد اليابان باسم المجموعة باء. وفي العامين الماضيين، حدث الكثير من التغييرات في مجال المساعدة التقنية. وتحتاج اللجنة إلى أساس متين لمناقشة كيفية تحسينها. ومن ثم، يجب أن يتم تحديث رد الإدارة كخطوة أولى.

361. ورأى وفد إيران (الجمهورية الإسلامية) أن الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا كان أساسا جيدا لتحسين مساعدة الويبو التقنية. وأيد الوفد الاقتراحات المقدمة من المجموعة الأفريقية بشأن إجراء تعديلات طفيفة على هذا الاقتراح.

362. وأشار وفد إسبانيا إلى التعليقات التي وردت بشأن مقترحاته. وكان لديه بعض المقترحات التي يتعين أخذها بعين الاعتبار. ويمكن مناقشتها عندما يرى الرئيس أن ذلك سيكون مناسباً. وكعضو في المجموعة باء، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنها فكرة جيدة أن يتم تحديث رد الإدارة. وكان هذا لا يتعارض مع المضي قدما في المقترحات التي يمكن الاتفاق عليها. وأعرب الوفد عن استعداد مناقشتها. فعلى سبيل المثال، اقترحت المجموعة الأفريقية استبدال كلمة "الكفاءة" بكلمة "الفعالية". ورأى الوفد أن هناك فارقا بسيطا بينهما. ومع ذلك، لم يكن لديها مشكلة مع هذا الاقتراح. وأنه يمكن تعديل الصيغة. ويمكن إعطاء المزيد من الوقت لدراسة المقترحات بمزيد من التفصيل من أجل معرفة ما إذا كان من الممكن تحديد تلك التي لم تكن مثيرة للجدل للغاية. وأن هناك حاجة إلى مزيد من التحليل للتوصل إلى اتفاق.

363. وأيد وفد فنزويلا البيان الذي أدلى به وفد إسبانيا. وأضاف أن المقترحات التي تقدم بها وفد إسبانيا لا تتعارض مع اقتراح المجموعة باء. وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلى بها وفد المملكة المتحدة، ذكر الوفد أنه لا يمكن توقع أن تقوم لجنة الميزانية بحل جميع القضايا من تلقاء نفسها. وطلبت لجنة الميزانية من اللجان تقديم مقترحات. وتعين أن تكون القضايا ناضجة من أجل التوصل إلى اتفاق.

364. وقال وفد أوروغواي إن المقترحات التي قدمها وفد إسبانيا من شأنها تمكين اللجنة من المضي قدما. وكانت تلك المقترحات واقعية. ورأى الوفد أن الأمانة تبحث بالفعل في أفضل الممارسات. ولا ينبغي أن يكون من الصعب على اللجنة الموافقة عليها. ومع ذلك، كانت هناك حاجة لإرادة سياسية من أجل المضي قدما. وأيد الوفد أي اقتراح من شأنه أن يساعد اللجنة على إحراز تقدم. وكانت المناقشات قد استمرت لعدة دورات. وتركز معظمها على التفاصيل الإدارية. وكانت اللجنة تتباعد عن جوهر القضية، المتمثل في المساعدة الإنمائية. وساعدت المقترحات المقدمة من وفد إسبانيا اللجنة على التركيز على ما هو مهم. وتساءل الوفد عما إذا كانت هناك إرادة سياسية للمضي قدما، وإن لم يكن، فإن المناقشات لا طائل لها.

365. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن اتفاقه مع وفد إسبانيا. ولم يكن هناك تعارض في بحث المقترحات واعتماد بعضها وتحديث رد الإدارة. وعلى النحو الذي اقترحه وفد إسبانيا، يمكن للرئيس إعطاء الوفود مزيدا من الوقت للمناقشة من أجل التوصل إلى وثيقة يمكن أن تلبى احتياجات جميع الدول الأعضاء.

366. وأعرب وفد المكسيك عن تأييده لوفد إسبانيا. ولم يكن هناك تعارض بين المقترحات المقدمة من وفد إسبانيا وتحديث رد الإدارة. ويمكن إعطاء وقت كاف للوفود المهمة لمناقشة الكيفية التي يمكن بها تحسين هذه المقترحات.

367. وأعلن وفد إكوادور تأييده للبيانات التي أدلى بها وفود إسبانيا وأوروغواي والأرجنتين باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

368. وأشار وفد أوغندا إلى موقف المجموعة بآء وموقف وفد إسبانيا الذي كان مدعوما من عدد من الوفود. ويمكن توحيد تلك المواقف. ولم ير الوفد أي تعارض بينها. ويمكن أن تتماشى مع ما قام وفد إسبانيا بتحسينه دون المساس بتحديث الأمانة لرد إدارتها.

369. وأكد وفد المملكة المتحدة رغبته في العمل على هذه النقاط. والتزمت المملكة المتحدة بتقديم المساعدة التقنية، بالتعاون والعمل مع الويبو وغيرها من المنظمات. ويمكن أن يشهد من حضروا منتدى الخبراء بشأن نقل التكنولوجيا تفانيها في تحقيق تلك الأهداف والغايات. وأنها شاركت دائما في جميع أنواع البرامج. ولم يكن الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا متعارضاً. ومع ذلك، لم يأخذ بعين الاعتبار التطورات الأخيرة في ما كانت تقوم به الويبو. وتعين على اللجنة تجنب القيام بالأشياء التي تم القيام بها بالفعل. وكان المطلوب مزيد من التفكير بشأن المقترحات الواقعية. وفي هذه المرحلة، كان من المهم أن تلقى رد محدث من الإدارة. واتفق الوفد مع وفد فنزويلا على أن لجنة الميزانية لن تكون قادرة على حل كل شيء، وينبغي على اللجنة أن لا تدفع الأمور إلى لجنة الميزانية من أجل محاولة مناقشتها هناك فحسب. ولم تكن هذه المقترحات ناضجة بما فيه الكفاية. وكانت هناك معلومات غير كافية حول ما إذا كانت الأمور قد تمت بالفعل. ولا سبيل أمام اللجنة إلا التوصل إلى نتائج جزئية حيث كانت هناك حاجة إلى البحث في أوجه التآزر داخل الويبو. وكانت الأقسام المختلفة تعمل على المساعدة التقنية. وكانت هذه منطقة يمكن تحقيق المزيد من الكفاية فيها. ولذلك، كانت هناك حاجة للنظر إليها من منظور أعلي وليس فقط من وجهة نظر اللجنة. وتمثلت الخطوة الأولى في الحصول على رد محدث من الإدارة. ثم احتاجت اللجنة إلى أن تعرف أين وصلت الأمور وتبدأ في العمل على مقترحات واقعية. وأعرب الوفد عن التزامه التام بالقيام بذلك في الدورة المقبلة. وأنه سيقدم بعض المقترحات بعد النظر في رد الإدارة المحدث. ورأى الوفد أن هذا هو أفضل السبل للمضي قدماً إذا ما أرادت اللجنة من اتخاذ قرارات حكيمة. وإذا اتخذت اللجنة قراراً من أجلها فحسب، فقد تأسف اللجنة عليه في وقت لاحق.

370. وأيد وفد ماليزيا الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا. فقد كان مفيد جداً كوسيلة للمضي قدماً في هذا الشأن. ومن شأنه أن يوفر المعلومات وآفاق جديدة لمناقشة أشمل في المستقبل.

371. وتحدث وفد باكستان باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن تأييده لاقتراح وفد إسبانيا.

372. وقال وفد الاتحاد الروسي إن الاقتراح مفيد، وأن رد الإدارة يحتاج إلى تحديث. ومع ذلك، كان هذا لا يتعارض مع المقترحات التي قدمها وفد إسبانيا. فعلى سبيل المثال، كان الاقتراح الأول في القائمة يطالب الأمانة بأن تقوم بتجميع أفضل الممارسات المتبعة في مساعدة الويبو التقنية. ويمكن أيضاً إدراج تحديث بشأن المساعدة التقنية وممارسات المنظمة تحت هذه النقطة. وأعرب الوفد عن استعدادة للعمل على أساس تلك المقترحات.

373. وأكد وفد ألمانيا على التزامه بمواصلة النقاش. ولدى مكتب البراءات والعلامات التجارية الألماني تاريخ طويل من التعاون. على سبيل المثال، استمر تعاونه مع الصين لأكثر من 35 عاماً. وستكون هناك حاجة إلى أساس متين من أجل تحسين مساعدة الويبو التقنية. ويمكن توفير ذلك من خلال رد محدث من الإدارة.

374. وكرر وفد شيلي التعليقات التي أدلى بها وفد الأرجنتين باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ورحب الوفد باقتراح تحديث رد الإدارة. فمن شأنه أن يكون مفيداً لمعرفة الأمر التي لا تزال معلقة. ويمكن أن تساعد العديد من العناصر

في القائمة التي اقترحها وفد إسبانيا اللجنة، ولن تمس أي رد في المستقبل. على سبيل المثال، كان الاقتراح الأول يطالب الأمانة أن تقوم بتجميع أفضل الممارسات المتبعة في مساعدة الويبو التقنية. وهذا من شأنه أن يكون مفيداً. ولا تحتاج اللجنة إلى الانتظار للحصول على تحديث. وفي هذا الصدد، وافق الوفد على التعليق الذي أدلى به وفد المكسيك بشأن سبل المضي قدماً. ويمكن معالجة النقاط المتبقية بشكل متواز. وأبدى الوفد استعداداً لدراستها. ومع ذلك، فمن المهم الاتفاق على بعض التوصيات في هذه الجلسات.

375. وأشار وفد فنزويلا إلى أن المقترحات التي قدمها وفد إسبانيا قد حازت على دعم كبير. ومن المهم التوصل إلى اتفاق. فمن شأن هذا أن يرسل رسالة سياسية باستعادة الثقة بين الوفود. وذكر الوفد أن كل المجموعات قد أبدت مرونة باستثناء مجموعة واحدة. وحث تلك المجموعة على النظر في الأهمية السياسية للتوصل إلى اتفاق في هذه المرحلة.

376. وصرح وفد أوروغواي بأن الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا يمثل الحد الأدنى. فهو يتيح للجنة أن ترسل إشارة بأنه يجري إحراز التقدم. ولم يتفق الوفد مع وفد المملكة المتحدة حول أنها كانت مسألة اتخاذ قرار من أجلها فحسب. وإذا وافقت اللجنة على شيء، ينبغي اعتماده. وتضمن اقتراح وفد إسبانيا ست نقاط. ويمكن للجنة دراسة واحدة تلو الأخرى، وأن تعتمد تلك التي تم الاتفاق عليها. وستكون اللجنة بعد ذلك قادرة على توجيه رسالة سياسية إلى المنظمة بأنه تكونت الثقة بين الدول الأعضاء، يمكن تحقيق التقدم. ومن شأن ذلك أن يكون مفيداً للمنظمة. وتساءل الوفد مرة أخرى عما إذا كانت هناك إرادة سياسية لدى اللجنة لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة. وإذا لم يكن الأمر كذلك، يمكن للجنة أن تنتقل إلى البنود الأخرى. وقال الوفد إنه لا يرى أي صعوبة في تبني الأشياء التي تجيد الويبو القيام بها بالفعل. وحث اللجنة على توجيه رسالة سياسية من خلال اعتماد العناصر التي يمكن الاتفاق عليها بدلاً من تركها إلى وقت لاحق.

377. وذكر وفد كندا أن بلده واصل لفترة طويلة تقديم المساعدة التقنية، وسيظل كذلك في المستقبل المنظور. وفي هذا الصدد، أبدى الوفد رغبته في العمل مع الآخرين إذا اتخذت اللجنة قراراً بتنقيح هذه المقترحات. ومع ذلك، لم يكن مقتنعاً بأن الاتفاق على هذه القائمة ذات المستوى العالي من المقترحات يمضي في الواقع إلى الأمام في هذه المرحلة. وكان لديه شك في أنه بمجرد أن تدخل الوفود في تفاصيل ما تعنيه هذه المقترحات، فإنها ستعود إلى ما كانت عليه حتى هذه اللحظة. ولذلك، لم يكن الوفد متأكدًا من طبيعة الإشارة السياسية التي سترسلها اللجنة في هذا الصدد. ومع ذلك، فإنه تطوع إلى العمل على صقلهم والعمل مع الآخرين من أجل المضي قدماً في المجالات التي يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها. ومقدم للمساعدة التقنية، كانت كندا حريصة جداً على الكفاءة وضمان عدم وجود أي ازدواجية. وكانت هذه قضية كبيرة في إطار المساعدة التقنية. وفي هذا الصدد، لم يدعم الوفد المضي قدماً في هذه المقترحات حتى تم توفير تحديث من الإدارة وعرفت الوفود ما تم القيام به من أجل تجنب الازدواجية. وهذا أمر هام جداً بالنسبة لكندا وللمساءلة المالية الخاصة بها.

378. وأعرب وفد الجمهورية التشيكية عن تأييده للاقتراح المقدم من وفد إسبانيا. وكان الاقتراح ملموساً ويمثل الحد الأدنى. ويجب أن يحظى على تأييد اللجنة.

379. وأيد وفد نيكاراغوا التعليقات التي أدلى بها وفد الأرجنتين باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. قدمت القائمة التي اقترحها وفد إسبانيا أساساً جيداً للعمل بشأن سبل تحسين المساعدة التقنية في المستقبل. ولم يتعارض الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا مع طلب المجموعة بقاءً بأن يتم تحديث رد الإدارة. وأيد الوفد التعليق الذي أدلى به وفد أوروغواي حول الحاجة إلى إرادة سياسية. وإذا توفرت الإرادة، يمكن تشكيل مجموعة لمناقشة هذه القضايا. ويمكن أن تضاف احتياجات المجموعة بقاءً إلى قائمة المقترحات المقدمة من وفد إسبانيا. وفي هذه الحالة، كما ذكر من قبل وفد فنزويلا، لن تحتاج لجنة التنمية لأن تطلب من لجنة الميزانية القيام بعمل اللجنة عندما تجتمع بها.

380. وأعرب وفد باراغواي عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها وفد الأرجنتين باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأيد اقتراح وفد إسبانيا، مشيراً إلى أنه يحظى بالتأييد أيضاً من أغلبية الوفود التي أخذت الكلمة بشأن هذه المسألة. واتفق

الوفد مع وفد إسبانيا وغيره من الوفود على أن الاقتراحين لم يكنا متعارضين. ويمكن إدراج مقترح تحديث رد الإدارة في أحد العناصر الست التي اقترحتها وفد إسبانيا. وبدلاً من ذلك، يمكن تحديد موعد نهائي لتقوم الأمانة بتحديث رد الإدارة. وربما يمكن أن يعطي الرئيس وفد إسبانيا والوفود الأخرى المهمة فرصة أخرى للعمل على الاقتراح ومعرفة ما إذا كان من الممكن التوصل إلى نوع من الاتفاق.

381. وكرر وفد سويسرا البيان الذي أدلى به وفد كندا. وكان الوفد قد بحث النقاط الست التي اقترحتها وفد إسبانيا. وتبادل الرأي مع الوفود الأخرى بشأن هذه القضايا. وقدم الوفد بعض الملاحظات الأولية حول مضمون الاقتراح. وركزت النقطة الثانية على المساعدة التقنية الدولية. وكان لدى سويسرا برامج للتعاون التقني. واحتاجت إلى تحسين المساعدة التقنية الخاصة بها. ولذلك كان من الضروري إدراج فكرة التعاون بين مكاتب الملكية الفكرية الوطنية في إطار التعاون الدولي. وكان الوفد أيضاً على صلة قوية بمسألة أفضل الممارسات. وتم إدراج هذا في النقطة الأولى. وأمكن استخلاص الكثير من هذه المناقشة. ولذلك أيد الوفد الفكرة الواردة فيها. كانت النقطة الرابعة حول إعداد مبادئ توجيهية لاختيار الاستشاريين. وكان هناك نقاش مماثل في الدورة الماضية. وكانت النقاش طويلاً جداً. وخشى الوفد أن تبدأ اللجنة في نقاش طويل آخر ذي طبيعة مماثلة. وشاطر الوفد وفد أوروغواي الرأي حول أن اللجنة لا ينبغي أن تفعل ذلك. ولذلك أبدى تحفظات على هذه النقطة. ولقد كانت التبادلات سطحية للغاية فيما يتعلق بالتعاون. وبدلاً من ذلك هناك خلافات حول ما تعنيه الأشياء. وسوف يكون رد الإدارة المحدث مفيداً لدراسة هذه المسائل على نحو أكثر عمقاً. وأبدى الوفد اهتماماً كبيراً بالعمل على تحسين التعاون التقني. وسوف يعمل مع الوفود الأخرى التي ترغب في القيام بذلك.

382. وقال وفد البرازيل إن الاقتراحات متوافقة. ومثلت القائمة التي اقترحتها وفد إسبانيا قاسماً مشتركاً. وأعرب الوفد عن أمله بأن تحظى بالموافقة.

383. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وقدم اقتراحاً بشأن هذا الإجراء. وأبدت المجموعة استعدادها لإجراء مزيد من المناقشات الداخلية مع أعضائها حول العناصر الملموسة الواردة في الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا لمعرفة ما إذا كان يمكن تحديد البنود التي لن يؤثر الاتفاق بشأنها سلباً على إجراء تحليل كلي وشامل في مرحلة لاحقة. ولذلك طلبت المجموعة من الرئيس استراحة قصيرة لإجراء مشاورات داخلية. ويمكن أيضاً إعطاء استراحة بعد تناول البنود الأخرى من جدول الأعمال الوارد في ملخص الرئيس.

384. وأعطى الرئيس المجموعة باء 20 دقيقة لإجراء مناقشات داخلية.

385. واستأنف الرئيس المناقشات.

386. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأكد أن هذه المسألة ينبغي أن تعالج بطريقة شاملة ومتسقة بعد أن يتم توفير مزيد من المعلومات من خلال تحديث رد الإدارة. ومع ذلك بذلت المجموعة جهوداً لتحديد عناصر القائمة التي يمكن التوافق عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار الرغبة في الاتفاق على بنود ملموسة في هذه الدورة. ولم يكن ما تلي ذلك موقفاً موحداً للمجموعة، بل كان قاسماً مشتركاً داخل المجموعة. وتمثلت النقطة الأولى أفي مطالبة الأمانة بأن تقوم بتجميع أفضل الممارسات المتبعة في مساعدة الويبو التقنية. وكان هناك الكثير من الدروس التي يمكن تعلمها من المساعدة التقنية المقدمة من جهات غير الويبو. لم يصف تجميع أفضل الممارسات في مجال مساعدة الويبو التقنية قيمة كبيرة. ورأت المجموعة أن هذه تم تنفيذها بالفعل من قبل الشعب الأخرى في الويبو كما كان هناك تواصل جيد بين مختلف الشعب. ويمكن للمجموعة أن تقبل النقطة الأولى إذا تم إضافة إشارة إلى المساعدة التقنية المقدمة من جهات غير الويبو. ومع ذلك، لا يمكنها أن تقبل التعديل المقترح الذي يطلب من الأمانة أن تقدم سياسة أو مبادئ توجيهية لأفضل السبل لتقديم المساعدة التقنية. ومن شأن هذا التعديل أن يغير جوهر الاقتراح الأصلي. وفيما يتعلق بالنقاط من اثنين إلى أربعة، قد يكون هناك بعض المجالات التي يمكن الاضطلاع بمزيد من العمل فيها بعد تقديم معلومات عن الوضع الحالي من خلال تحديث رد الإدارة. وحالياً هناك أشياء كثيرة غير

واضح. وأبدت المجموعة استعدادها لمواصلة العمل بشأن المساعدة التقنية على نحو واسع، بما في ذلك تلك النقاط الثلاث، بعد أن تم تحديث رد الإدارة. ومع ذلك، في هذه المرحلة من الزمن، لا يمكن أن توافق المجموعة على هذه البنود الثلاثة. ويمكن أن تقبل النقطتين الخامسة والسادسة الواردتين بالقائمة. وعرضت المجموعة فكرة كان قد تم طرحها خلال المناقشات الداخلية. ويمكن للجنة أن تنظر فيها. ويمكن تنظيم ندوة لنصف يوم أو ليوم واحد حول تقديم المساعدة التقنية التي تقدمها الدول الأعضاء والويبو والمنظمات الدولية ذات الصلة. وهذا من شأنه أن يكون ذا صلة بخبرات كل منها. ورأت المجموعة أن هناك معلومات غير كافية عن الوضع الراهن بشأن النقاط اثنان وثلاثة وأربعة. ومن بين أمور أخرى، يمكن أن تسهم هذه الندوة المحتملة في المعلومات المحدثة التي من شأنها مساعدة الدول الأعضاء على النظر في هذه النقاط الثلاث، والإجراء الملموس الذي يمكن اتخاذه بشأنهم في مرحلة لاحقة. وكرر المجموعة أنها على استعداد لمواصلة العمل بشأن هذه المسألة لتحسين المساعدة التقنية من خلال معرفة أفضل بالوضع الراهن.

387. ووافق وفد المملكة المتحدة على التعليق الذي أدلى بها بعض الوفود حول إرسال إشارة إيجابية من خلال إظهار أن الدول الأعضاء يمكن أن تتفق. ورأى أن هناك اتفاقاً لتحديث رد الإدارة. وكان ذلك نتيجة واحدة طيبة. وكان الوفد مؤيداً بصفة دائمة للتوصل إلى اتفاق والعمل مع الآخرين. ولذلك أبدى الوفد المزيد من المرونة. وقبل النقطتين الخامسة والسادسة. ومع ذلك، فقد أعرب عن رغبته في أن توضح الأمانة عدد المرات التي تم فيها تحديث جدول الاستشاريين. وبشأن النقطة السادسة، طلب الوفد تقديم معلومات بشأن أي تحسينات حديثة.

388. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن أسفه لأن المجموعة باء لا يمكنها أن تجد سبباً لأن تمضي اللجنة قدماً في النقاط اثنين وثلاثة وأربعة حتى يكون هناك تحديث من الأمانة. ورأت المجموعة أن تحديث رد الإدارة متوافق مع متابعة العمل على هذه النقاط. ومع ذلك، فقد رحبت بالاستعداد والقبول للمضي قدماً في النقطتين الخامسة والسادسة. وسوف تحتاج المجموعة إلى وقت للنظر في الاقتراح المقدم من المجموعة باء حول النقطة الأولى. وسوف تقدم رداً نهائياً على الفئة بالكامل في فترة ما بعد الظهر.

389. ولم يكن لدى وفد فنزويلا مشكلة في قبول ما اقترحتته المجموعة باء، وفي المقدمة منه، إذا كان عليها أن تنتظر حتى تكون قادرة على العمل على بقية النقاط.

390. وأبدى وفد إسبانيا موافقته على أن تقوم الأمانة بتحديث رد الإدارة وعقد ندوة في إحدى الدورات المقبلة. أعرب عن أمهله في أن توافق اللجنة على أكبر عدد ممكن من المقترحات. وقد يكون هناك بعض الاختلافات حول الإطار الزمني وكيفية المضي قدماً. وبدا من الأسهل أن يتم الاتفاق على النقطتين الخامسة والسادسة. وقد يمكن الاتفاق عليها خلال هذه الدورة. وبشأن الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية لاستبدال كلمة "الكفاءة" بكلمة "الفعالية" في النقطة الثالثة، اقترح الوفد أنه يمكن إدراج كليهما. وفيما يتعلق بالتنسيق الداخلي والدولي على مستوى أفضل، اقترح الوفد أنه يمكن إضافة عبارة "بما في ذلك وكالات وبرامج الأمم المتحدة" من أجل أن تؤخذ هذه بعين الاعتبار.

391. أشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى السؤال الذي طرحه وفد المملكة المتحدة بشأن تحديث قائمة الاستشاريين التي أنشئت من خلال مشروع جدول أعمال التنمية. وتم تحديث القائمة تلقائياً كلما تم تعيين مستشار جديد للويبو. ولذلك تم، في الواقع، تحديث قاعدة البيانات بانتظام. وكانت القائمة متاحة على موقع الويبو. وبشأن سؤال حول النقطة السادسة في الوثيقة التي قدمها وفد إسبانيا، ذكرت الأمانة أنه تم الانتهاء من الموقع الويبو الجديد العام الماضي. ومرت شعبة المعلومات بعملية طويلاً من التعاقد مع أفضل الخبراء في هذا المجال. وأجريت المقابلات داخل وخارج الويبو بشأن ما إذا كان الموقع يلبي احتياجات الدول الأعضاء والمستخدمين الآخرين. وكان الموقع جديداً نسبياً. ولو كانت هناك حاجة لأي مزيد من التركيز، فقد تكون فكرة جيدة أن تساهم الدول الأعضاء في هذه العملية. وتم إدراج الأنشطة المتعلقة بالمساعدة التقنية في الموقع. وقد تضمن الكثير من المعلومات في قاعدة بيانات المساعدة التقنية في مجال الملكية الفكرية. ويجب أن يكون المستخدمون قادرين

على تصفح الموقع بسهولة للحصول على معلومات عن الأنشطة ذات الصلة بالتنمية التي تم تنفيذها على نطاق المنظمة. وإذا كان هناك أي جوانب ترغب الدول الأعضاء في إضافته إلى الموقع، فقد يكون من المفيد أن توضع آلية لردود الفعل التي ستقدم إلى الأمانة.

392. واستأنف الرئيس النقاش بعد استراحة الغداء.

393. ورأى وفد إسبانيا أن الخلافات لا تزال مستمرة حول الإطار الزمني وكيفية المضي قدما. وبدأ أيضا وجود خلافات فيما يتعلق العناصر التي كانت الوفود على استعداد للموافقة عليها. وأبدى الوفد رضاه عن المقترحات. ووقع عليها وأبدى استعداده للعمل على الصيغة. وسيكون من المفيد للجنة أن تجد حلا وسطا من شأنه أن يسمح بالتوصل إلى اتفاق في الدورة القادمة إذا لم يكن من الممكن القيام بذلك في هذه الدورة.

394. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وكان قد نظرت في التعديلات التي اقترحتها المجموعة باء فيما يتعلق باقتراح وفد إسبانيا. ورأت المجموعة أن موقف المجموعة باء، ناقص وفد إسبانيا، يميل إلى إفراغ التجميع من مضمونه. ولم تتمكن المجموعة من قبول اعتماد البندين 5 و6 دون شيء مكمل من البنود 1 و2 و3 و4. ووافقت على الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا بشأن البند 2، "اطلب من الأمانة تحديد مقترحات جديدة لتحسين التنسيق الداخلي والدولي، بما في ذلك وكالات وبرامج الأمم المتحدة، في تقديم المساعدة التقنية". وقبلت المجموعة أيضا الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا بشأن البند 3، "اطلب من الأمانة تحديد التدابير اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية مساعدة الويبو التقنية". وإذا ما اتفقت الدول الأعضاء على هذين الاقتراحين، يمكن للجنة اعتماد البنود 2 و3 و5 و6.

395. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وذكر أن موقف أعضائه لم يتغير.

396. وأدرك الرئيس أن موقف المجموعة باء لم يتطور. وأشار إلى أنه كان هناك اتفاق فيما يتعلق بالبندين 5 و6. لذلك اقترح الحل الوسط التالي. يمكن للجنة أن تطلب من الأمانة تحديث رد الإدارة، والموافقة على البندين 5 و6. وبمجرد أن يتم تحديث رد الإدارة، يمكن للجنة العودة إلى البنود الأخرى في الدورة المقبلة، وأن تناقش أيضا مقترح تنظيم ندوة حول المساعدة التقنية.

397. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأكد أنه لا يمكنه أن يوافق على المضي قدما في البندين 5 و6 دون شيء مكمل من البنود 1 و2 و3 و4. وإذا لم يتطور موقف المجموعة باء بشأن البنود 1 و2 و3 و4، فيمكن إعطاؤها وقتنا إلى حين انعقاد الدورة المقبلة حتى يتسنى للجنة اعتماد قائمة مفيدة وذات مغزى بالتوصيات التي من شأنها أن تلي على الأقل بعض المخاوف. وكان الشاغل الأساسي يتمثل في الفعالية وأثر المساعدة التقنية المقدمة للمستفيدين. ويمكن مناقشة كل هذه الأمور في الدورة القادمة. وكانت هذه نتيجة مؤسفة لأن الاقتراح تم تقديمه من وفد إسبانيا بحسن نية والتزام بالتوصل إلى اتفاق في هذه الدورة. وفي ما يتعلق بالندوة التي اقترحتها المجموعة باء، طلبت المجموعة توضيحات بشأن أهدافها والنتيجة المرجوة منها. وأعربت عن رغبتها في معرفة ما إذا كان سيكون هناك توصيات تنتج من الندوة يمكن أن تؤثر على عمل اللجنة بشأن تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك في سياق تقرير ديرى-روكا.

398. وأشار وفد سويسرا إلى الندوة التي اقترحتها المجموعة باء. وكان منتدى الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا الدولية الذي عُقد في شهر فبراير مفيدا للغاية. وقد تم الاستفادة منه بشكل كبير. وكان يمكن أن يكون هناك تبادل مثمر إذا كان قد تم عقد ندوة مماثلة بشأن المساعدة التقنية. ويمكن تحقيق تقدم كبير من حيث وجود أفكار أكثر وضوحا بشأن الكيفية التي يمكن بها تحسين المساعدة التقنية، بما في ذلك تحديد أوجه التآزر والتكامل في تقديم المساعدة التقنية من قبل المنظمة ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية.

399. وأشار وفد ألمانيا إلى أن المجموعة باء قد حددت ثلاثة بنود، واقترحت عقد ندوة قبل استراحة الغداء. واحتاجت المجموعة الأفريقية مناقشة هذا الأمر مع أعضائها خلال استراحة الغداء. وفهم الوفد أن المجموعة باء لم يطلب منها ذلك.
400. وأعرب وفد رواندا عن تأييده التام للتعليقات التي أدلى بها وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وطلب من المجموعة باء أن توضح هذه المسألة بصورة إيجابية وبناءة. وكانت الأمم المتحدة تتحرك نحو أهداف التنمية المستدامة. وكان من المهم ضمان تقديم المساعدة الكافية في هذا المجال من أجل استخدام الملكية الفكرية كأداة للابتكار والتنمية. ولذلك كانت القائمة مناسبة.
401. وأيد وفد فنزويلا اقتراح الرئيس. فلن تفيد فكرة وجود كل شيء أو لا شيء أي شخص لأن المناقشة قد استمرت لفترة طويلة. وكان الاقتراح المقدم من وفد إسبانيا مجرد اقتراح للمضي قدما. وكانت البنود المدرجة على القائمة غير مترابطة. يمكن للجنة المضي قدما باعتماد البندين 5 و6. ويمكن أن تعمل على البنود الأخرى في الدورة المقبلة. ومن شأن الندوة التي اقترحتها المجموعة باء ألا تسبب أي ضرر. ولم يكن هناك بد من تحليل الفوائد التي يمكن استخلاصها من هذه الندوة نظرا لعدم معرفة أي أحد بما إذا كان الحدث سيكون مفيدا.
402. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأكد موقفه. وكررت المجموعة أيضا طلبها بالتوضيح بشأن الهدف من الندوة والنتيجة المتوقعة. وأعربت المجموعة عن رغبتها في معرفة ما إذا كان الغرض من الندوة هو تبادل الخبرات وتطوير أفكار جديدة غير تلك الواردة في تقرير ديربي-روكا الذي كان أساس الاقتراح المشترك مع جدول أعمال التنمية.
403. ولم يكن لدى الرئيس مشكلة مع مناقشة الندوة. ومع ذلك، قد تكون غير مجدية إذا كان هناك خلاف بشأن كيفية المضي قدما. ويمكن مناقشة الندوة في الدورة القادمة. ومع ذلك، يمكن مناقشتها في هذه الدورة إذا ما كانت الوفود ترغب في القيام بذلك.
404. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وذكر أن الهدف من الندوة هو تبادل الخبرات حول موضوع كان قد ذكره في وقت سابق. ومن شأنه أن يضيف إلى أساس المناقشة جوانب متعلقة بالبنود 2 و3 و4 وغيرها. وبعد الحصول على المزيد من المعلومات عن الوضع الراهن من خلال تحديث رد الإدارة، فإن البنود المحتملة الجديدة بالبحث قد لا تقتصر على تلك المدرجة في القائمة. ويمكن أن تكون أوسع أو أضيق نطاقا. ويتوقف ذلك على المعلومات الواردة في رد الإدارة المحدث. ولذلك لم يكن من الحكمة قصر النقاش على هذه البنود فقط. كما أنه ليس من الحكمة تمييزها بشدة عن البنود المحتملة التي قد تنشأ بعد فحص رد الإدارة المحدث.
405. وأبدى وفد الولايات المتحدة الأمريكية استعداده للاستجابة لطلب وفد نيجيريا حول ضرورة تقديم مزيد من المعلومات بشأن الندوة. ويمكن أن يجتمع مع وفد نيجيريا على هامش الجلسة، ويناقشا هذا الأمر في الدورة المقبلة أو على الفور. وترك الوفد الأمر في يد الرئيس.
406. واستفسر الرئيس عما إذا كان وفد نيجيريا لا يزال بحاجة إلى مزيد من المعلومات عن الندوة.
407. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ورحب بمدخلة وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكنهم أن يناقشوا هذا على الهامش. ويمكن للجنة مناقشة الندوة ووضع المقترحات التي تقدم بها وفد إسبانيا في الدورة المقبلة.
408. واقترح الرئيس ما يلي. أن تطلب اللجنة من الأمانة تحديث وثيقة رد الإدارة ومواصلة المناقشات في الدورة المقبلة على أساس البنود التي اقترحتها وفد إسبانيا وأية بنود أخرى قد ترغب الدول الأعضاء في اقتراحها. وتم الاتفاق على هذا نظرا لعدم وجود اعتراضات من الأعضاء.

البند 9 من جدول الأعمال: ملخص من إعداد الرئيس

409. دعا الرئيس اللجنة للنظر في مسودة الملخص فقرة بفقرة. وانتقل إلى الفقرة 1، وتم اعتمادها نظرا لعدم وجود اعتراضات من الأعضاء. ثم انتقل إلى الفقرة 2.
410. وأشارت الأمانة (السيد بالوش) إلى وجود فاصلتين في السطر الثالث بعد تعيين السيد تود ريف، نائب الرئيس. وسيتم إزالة الفاصلة الثانية في النسخة النهائية.
411. وقال الرئيس إن الفقرة 2 اعتمدت نظرا لعدم وجود ملاحظات من الأعضاء. وتم أيضا اعتماد الفقرتين 3 و4 نظرا لعدم وجود اعتراضات من الأعضاء. ثم انتقل إلى الفقرة 5.
412. وذكرت الأمانة (السيد بالوش) أن بعض الوفود قد اقترحت تعديلات على الفقرة. أولا، كلمة "ال" في بداية الجملة الثانية يتم استبدالها بكلمة "بعض". ثانيا، كلمة "العديد" في بداية الجملة الثالثة يتم استبدالها بكلمة "بعض".
413. وقال الرئيس إن الفقرة 5 تم اعتمادها مع التعديلات التي قدمتها الأمانة نظرا لعدم وجود اعتراضات من الأعضاء. وانتقل إلى الفقرة 6.
414. وذكرت الأمانة (السيد بالوش) أنه تم اقتراح تعديلات مماثلة على هذه الفقرة. يتم استبدال كلمة "ال" في بداية الجملة الثالثة بكلمة "بعض". وفي الجملتين الخامسة والسادسة، يتم إدراج كلمة "بعض" قبل كلمة "الوفود".
415. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأشار إلى الجملة الرابعة. وأعرب عن رغبته في وضع عبارة "في القوى العاملة بالويو"، بعد عبارة "التوازن الجغرافي والمساواة بين الجنسين".
416. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأعرب عن تأييده للاقتراح المقدم من الأمانة بشأن استخدام كلمة "بعض". ومع ذلك، وحيث أن جميع الدول الأعضاء ينتمون إلى مجموعات إقليمية، فليس من الضروري ذكر عبارة "بعض المنسقين الإقليميين والوفود الوطنية" في الجملة الثالثة. ويمكن استبدال هذه بعبارة "بعض الوفود" كما في حالة الجمل الأخرى التي ذكرتها الأمانة.
417. وتساءل الرئيس عما إذا كان يمكن اعتماد الفقرة 6 مع التعديلات المقدمة من الأمانة وكذلك تلك التي اقترحها وفدا نيجيريا واليابان باسم المجموعة الأفريقية والمجموعة باء على التوالي.
418. وأدرك وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن الجملة الرابعة سوف تنص على ما يلي: "أحاطت اللجنة علما بطلبات بعض الوفود حول بعض مجالات المحددة مثل التوازن الجغرافي والمساواة بين الجنسين في القوى العاملة بالويو، ...".
419. وقال الرئيس إن هذا صحيح. وتم اعتماد الفقرة مع التعديلات، نظرا لعدم وجود اعتراضات من الأعضاء. وتم أيضا اعتماد الفقرتين 7 و8 نظرا لعدم وجود ملاحظات من الأعضاء. وانتقل إلى الفقرة 9.
420. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن رغبته في إضافة عبارة "بناء على جميع الأنشطة المتعلقة بهذا المشروع" في نهاية الجملة الثانية.
421. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأعرب عن تأييده لصيغة الحالية حيث أنها تعكس المناقشات في إطار هذا البند من جدول الأعمال بطريقة دقيقة. ومن شأن التعديل المقترح من المجموعة الأفريقية أن يضيف غموضا إلى نطاق الأنشطة.

422. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها وفد اليابان باسم المجموعة باء. وعلى الرغم من أن تلك النقطة قد نوقشت من بعض الوفود، فلم يتم الاتفاق على أي شيء بشأنها. وينبغي أن يعكس ملخص الرئيس المناقشات بدقة.

423. وذكر وفد المملكة المتحدة أيضا أن الصيغة الحالية تعكس ما تمت مناقشته. ولم تذكر ما ستستند عليه مناقشة. وكانت هناك وثائق في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ومن بينها، أن اللجنة سوف تكون قادرة على استخلاص النتائج. وكانت الصيغة الحالية بمثابة تمثيل واقعي لما تم مناقشته. ووافقت اللجنة على مواصلة مناقشة هذه المسألة.

424. وذكر وفد البرازيل أن الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية من شأنه أن يزيل الغموض ويرصد ما قيل في نهاية هذه المناقشة. وأشار الوفد إلى أنه تم مطالبة الرئيس بتوضيح أن المناقشة في الجلسة المقبلة لن تقتصر على "أفكار الخبراء". ويمكن أن تشمل جميع الأنشطة في إطار المشروع على النحو المنصوص عليه في ورقة المفاهيم. وتم رصد هذا في الصيغة المقترحة من المجموعة الأفريقية.

425. ولم ير وفد المملكة المتحدة أن هناك أي غموض. وكانت ورقة المفاهيم واضحة. وليس من الضروري إضافة شيئا لما هو واضح.

426. وأيد وفد غانا اقتراح وفد نيجيريا المقدم باسم المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به وفد البرازيل. وأشار الوفد إلى أن اللجنة وافقت على مناقشة هذه المسألة في الدورة القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج المشروع ككل. وينبغي أن يظهر هذا بشكل واضح لتجنب حدوث جدل مماثل في الدورة المقبلة.

427. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وذكر أن النص الحالي يعكس ما تم تحقيقه في مناقشة هذا البند. وأشارت المجموعة إلى أن الرئيس ذكر أن اللجنة ستناقش الوثيقة التي أعدتها الأمانة. وأدركت المجموعة أنه لا يمكن منع أي أحد في أي وقت من الأوقات من تقديم مقترحات أخرى. ومع ذلك، فإن اللجنة سوف تركز نقاشها على الوثيقة التي أعدتها الأمانة.

428. وذكر وفد المكسيك أن الصيغة الحالية تعكس بالفعل ما تم مناقشته في إطار هذا البند. وكان من الواضح أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق. وكانت هذه الوثيقة هي ملخص الرئيس. ولم تكن قرارا على هذا النحو. ولم تذكر بالتحديد كيف ستمضى المناقشة قدما في الدورة المقبلة. كما لم تذكر أن الدول الأعضاء لن تكون قادرة على تقديم اقتراحات في تلك المناقشات.

429. وعلق الرئيس مناقشة الفقرة 9 في الوقت الراهن. وطلب من الأمانة العامة دراسة النصوص لكي يتحقق الاجتماع مما قيل في إطار هذا البند.

430. ورأى وفد أوغندا أنها كانت قضية الدلالات. وأن التعديل المقترح لا يضيف أي شيء.

431. وتحول الرئيس إلى الفقرة 10.

432. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، ورأى أن الجملة الأخيرة يجب أن تسبق الجملة الوسطى. ووافقت اللجنة على السماح للرئيس بإجراء مشاورات غير رسمية خلال الجمعية العامة. وينبغي أن ينعكس هذا في الصيغة. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال تلك المشاورات، يمكن للجنة أن تواصل المناقشات بشأن هذا البند من جدول الأعمال في جلسات لجنة التنمية اللاحقة.

433. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للتغيير لأن التسلسل كان منطقيا.
434. وأعرب وفد فنزويلا عن موافقته على التغيير. وأشار الوفد إلى عبارة "دون التداخل مع القضايا الأخرى المعروضة على الجمعية"، في الجملة الثانية. ورأى الوفد أن العبارة غير ضرورية نظرا لأن الرئيس قد طُلب بإجراء مشاورات غير رسمية خلال الجمعية العامة إذا أمكن فقط القيام بذلك.
435. وقال وفد إيران (الجمهورية الإسلامية) إن هذه القضايا قد تم تعليقها لفترة طويلة. وأثر ذلك على أعمال اللجان الأخرى. وأشار الوفد إلى أن الصيغة الحالية تم نسخها من ملخص الرئيس للجنة التنمية 13 (CDIP/13). ولم يتم إحراز أي تقدم. ولذلك ينبغي مناقشة هذه المسألة في الجمعية العامة وينبغي حذف عبارة "إذا كان ذلك ممكنا".
436. وأشار الرئيس إلى أنه طُلب منه بالقيام، إذا كان ذلك ممكنا، بمشاورات غير رسمية على هامش اجتماع الجمعية العامة لمعرفة ما إذا كان يمكن تحقيق تقدم ومواصلة المناقشات في الدورة المقبلة. ولم تذكر اللجنة أن الأمور سوف تناقش في الجمعية العامة. وبالتالي، لا يمكن إدراجها في الملخص.
437. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأيد التعليقات التي أدلى بها الرئيس. وعكست الصيغة الحالية في تلك الجملة المناقشات بطريقة دقيقة. لذلك أيدت المجموعة الصيغة تماما. وينبغي على اللجنة عدم الدخول في هذا النقاش مرة أخرى نظرا لأن الدورة يمكن أن تستمر حتى منتصف الليل.
438. وقال وفد سويسرا إن الصيغة الحالية للفقرة عكست المناقشات حول هذا البند من جدول الأعمال. وأعرب الوفد عن تأييده لعكس ترتيب الجمل، على النحو الذي اقترحه وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية وبدعم من وفد البرازيل. ومع ذلك، عكست الصيغة المناقشات بطريقة واقعية.
439. واستفسر الرئيس عما إذا كان يمكن للجنة أن توافق على الاقتراح المقدم من وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية بشأن عكس ترتيب الجملتين الأخيرتين، والاقتراح المقدم من وفد فنزويلا لحذف عبارة "دون التداخل مع قضايا أخرى معروضة على الجمعية" حيث لن يكون ممكنا إجراء مشاورات غير رسمية إلا إذا لم تتداخل مع الأنشطة الأخرى للجمعية.
440. وذكر وفد سويسرا أن عبارة "إذا كان ذلك ممكنا" أشارت إلى المناقشات التي تدور خلال انعقاد الجمعية. وأشارت عبارة "دون التداخل مع غيرها من القضايا المعروضة على الجمعية"، إلى الوضع قبل انعقاد الجمعية. وعكست هذه العبارة المناقشة بشأن عقد مشاورات غير رسمية أثناء انعقاد الجمعية وليس قبل ذلك. ويجب الاحتفاظ بها لتعكس هذه المناقشة.
441. واقترح الرئيس أن الحفاظ على الصيغة الحالية. ويمكن عكس ترتيب الجملتين الأخيرتين، على النحو الذي اقترحه وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. ومن شأن ذلك أن يكون التغيير الوحيد في هذه الفقرة.
442. وأدرك وفد فنزويلا فحوى التعليقات التي أدلى بها وفد سويسرا. ومع ذلك، تساءل الوفد عن سيقدر ما إذا كانت المشاورات غير الرسمية ستتداخل مع العمل قبل انعقاد الجمعية أم لا. ويمكن لوفود الدول أن يقولوا إن المشاورات سوف تتداخل مع أنشطتهم في الجمعية وبالتالي لن تعقد المشاورات.
443. ورد وفد سويسرا على السؤال الذي طرحه وفد فنزويلا. ورأى أن أفضل شخص لاتخاذ قرار بشأن ذلك سيكون رئيس الجمعية.
444. وكان وفد فنزويلا قلقا حيال أنه نظرا لأنه لم يتم انتخاب رئيس الجمعية، فإن القرار سيكون في يد شخص مجهول. وتم التوصل إلى حل وسط لعقد مشاورات غير رسمية أثناء انعقاد الجمعية نظرا لأن بعض الوفود لم ترغب أن تُعقد المشاورات

قبل ذلك. وأشار الوفد إلى أن الرئيس ذكر أن المشاورات غير الرسمية يجب أن تكون قصيرة قدر الإمكان من أجل محاولة التوصل إلى اتفاق. ولعل الطريقة لجعل هذا أقل غموضاً ستكون أن يُترك كل شيء للدورة المقبلة.

445. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وذكر أن مسألة من الذي سيتخذ قراراً بشأن ما إذا كانت المشاورات غير الرسمية سوف تتداخل مع قضايا أخرى أمام المجلس أم لا، لا ينبغي مناقشتها في تلك اللحظة. وإذا أرادت اللجنة مناقشة هذه المسألة، فإنها كان ينبغي أن تتم في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وعكست الجملة ما أعلنه الرئيس في نهاية هذه المناقشة. ولا ينبغي على اللجنة أن تغير ما تم مناقشته في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

446. وأعرب وفد إيران (الجمهورية الإسلامية) عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها وفد فنزويلا. ورأى أن هذه القضايا الهامة يجب أن تناقش خلال الجمعية العامة. وأعرب عن رغبته في استبدال عبارة "على هامش" بكلمة "أثناء". وأيد أيضاً حذف عبارة "دون التداخل مع غيرها من القضايا المعروضة على الجمعية".

447. وقال الرئيس إنه سيعود إلى الفقرة 10 بعد الاطلاع على محضر مناقشة هذا البند من جدول الأعمال. وعاد إلى الفقرة 9 وأبلغ اللجنة أن مراجعة المحضر قد تمت. ووفقاً للمحضر، فإنه قد ذكر بأن المناقشات المقبلة حول هذا الموضوع سوف تستند إلى تقرير منتدى الخبراء (الوثيقة CDIP/15/5) وأية أفكار أخرى ترغب الدول الأعضاء في طرحها. واقترح إضافة العبارة التالية "على أساس هذه الوثيقة وأية أفكار أخرى ترغب الدول في طرحها"، في نهاية الجملة الثانية في الفقرة لتعكس ما قيل ووافقت عليه اللجنة.

448. وذكر وفد نيجيريا أن الرئيس قد قال إن المناقشات سوف تستمر على أساس الوثيقة وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالمشروع. ومع ذلك، فإنه لا يتذكر إذا ما تم ذكر ذلك في القرار النهائي للرئيس. وكان قد حاول أن يختتم هذا البند من جدول الأعمال عدداً من المرات، وكان لدى الدول الأعضاء أفكار مختلفة. ومع ذلك، أشار الوفد إلى سماع هذا في إحدى تلك المناسبات.

449. وذكر الرئيس أنه يمكن أن يشارك المحضر مع وفد نيجيريا لتأكيد ما كان قد ذكره. وتساءل عما إذا كان وفد نيجيريا يمكن أن يقبل الصيغة التي كان قد اقترحها للجملة الثانية من الفقرة.

450. وقال وفد نيجيريا أنه سيكون من الصعب القيام بذلك لأنه لاحظ التالي على قرار الرئيس، "يحيط علماً ويقرر مواصلة المناقشات بما في ذلك المحتويات الواردة في هذا النشاط من المشروع". كان هذا هو فهمه للنتيجة الحتمية. وذكر الوفد أنه كان أيضاً ممثلاً لفكرة المشروع.

451. وذكر الرئيس أنه اضطر إلى اتخاذ قرار. ويجب أن تعكس الصيغة، قدر الإمكان، ما قاله في تلك النقطة. وطلب من وفد نيجيريا أن يكون مرناً حتى يتسنى للجنة للمضي قدماً في عملها وتقرر بشأن ملخص الرئيس.

452. وطلب وفد نيجيريا من الرئيس قراءة نهاية الجملة الأخيرة من الفقرة 9.

453. وقرأ الرئيس الفقرة بأكملها على النحو التالي، "تحت نفس البند، نظرت اللجنة في التقرير الذي يتناول منتدى خبراء الويبو بشأن نقل التكنولوجيا الدولية، الواردة في الوثيقة CDIP/15/5. وفي إحاطتها علماً بالتقرير، قررت اللجنة مواصلة مناقشة هذه المسألة في دورتها المقبلة على أساس هذه الوثيقة وأية أفكار أخرى ترغب الدول في طرحها".

454. واقترح وفد نيجيريا تعديل الجملة الثانية ليصبح نصها كما يلي: "في إحاطتها علماً بالتقرير، قررت اللجنة مواصلة مناقشة هذه المسألة في دورتها المقبلة على أساس هذه الوثيقة وأية أفكار أخرى تتعلق بهذا المشروع". واستفسر الوفد عما إذا كان الرئيس يؤيد التعديل.

455. وذكر الرئيس أنه يسعده أن يوافق ولكنه تساءل عما إذا كانت الوفود يمكنها أن تقبل التعديل المقترح.
456. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وذكر أن هذا كان ملخص الرئيس. واحترمت المجموعة طبيعة الملخص ووافقت على الصيغة التي اقترحتها الرئيس بعد التحقق من النص الذي أعدته الأمانة. وكان النص واقعيا ولا يمكن تغييره في هذه المرحلة.
457. وأبلغ الرئيس وفد نيجيريا أنه ليس لديه خيار سوى التمسك بما وجد في النص.
458. وذكر وفد نيجيريا أنه بخلاف طلب سجل بكل المناسبات التي حاول الرئيس فيها التوصل إلى نتيجة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، لم يكن يريد أن يكرر نفس الموضوع لفترة أطول مما كان يستغرق. لذلك، قبل الوفد ما خلص إليه الرئيس على أساس أن الدول الأعضاء يمكنها تقديم مقترحات قائمة على المشروع.
459. وذكر وفد البرازيل أنه يحترم هذا القرار ويوافق عليه. ومع أن الوفد كان يرغب في أن يسجل ذلك في المضبطة للدورة المقبلة، فإنه سوف يلتقي نظرة على جميع البيانات التي تم إلقاؤها لأن هذه كانت مسألة مهمة. وأشار الوفد إلى أنه كان قد طلب ذلك التوضيح. وكرر الوفد أيضا القول بأنه مع الرأي القائل بأن المناقشة في الجلسة المقبلة ستشمل جميع الأفكار التي نوقشت في الدراسات التي راجعها ستة من الزملاء والمشاورات الإقليمية ومنتدى الخبراء. وأعرب العديد من الوفود عن وجهة النظر هذه. إن أي شيء لم يشهد هذه الروح لن يكون واقعيا لجوهر المناقشة. ومع ذلك، فإن الوفد يمكنه أن يوافق على اقتراح الرئيس.
460. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رضاه عن الصيغة التي اقترحتها الرئيس حيث أنها تعكس بدقة ما حدث في الدقائق الأخيرة من مناقشة هذا البند. وكان النقاش حول ما سيدرج في المرة القادمة قد وصل إلى وقت متأخر جدا في هذه المرحلة لأن السجل كان قد أغلق. وقد تم إعداد المحضر. ولن تعيد اللجنة فتح هذا البند إلا إذا قرر الرئيس أن يفعل ذلك. وعكس السجل كل ما قيل. وأرادت بعض الوفود إلى التركيز على "أفكار الخبراء". وكان كله مسجلا. ولم ير الوفد أي جدوى من مناقشته في هذه المرحلة.
461. وأدرك الرئيس أن اللجنة قد تعتمد النص الذي قرأه. وتضمن النص ما يلي: "أية أفكار أخرى ترغب الدول في طرحها". ولذلك يمكن مناقشة أي شيء. وسيكون بالتأكيد التقرير بشأن منتدى الخبراء و"أفكار الخبراء" أساسا للمناقشة. ومع ذلك، كان واضحا أن للوفود حرية مناقشة أي أفكار تتعلق بهذا الموضوع. وقال الرئيس إنه تم اعتماد الفقرة على هذا الأساس. ثم عاد إلى الفقرة 10.
462. وكان وفد أوغندا قد استمع إلى بعض المداخلات حول هذه الفقرة. وبدا أن اللجنة كانت تحاول التأكد من أن الصيغة أملت بما تم مناقشته. وأعرب عن اعتقاده بأن الصيغة تعكس بوضوح ما تم مناقشته. ومن شأن إعادة فتح النقاش حول ما تم مناقشته أن يكون بلا جدوى حيث أن الإجابة يمكن العثور عليها في المحضر. وفيما يتعلق بمن سيقدر ما إذا كانت المشاورات غير الرسمية سوف تتداخل مع غيرها من القضايا المعروضة على الجمعية أم لا، ذكر الوفد أنه تم تفويض الرئيس في ذلك. وسوف يتشاور مع رئيس الجمعية العامة بشأن التوصل إلى قرار. وهذا يبدو واضحة جدا. وقال إن الوفد لا يعرف لماذا كانت اللجنة تنفق الكثير من الوقت في هذا الشأن.
463. وذكر وفد فنزويلا أن ملخص الرئيس كان واقعيا. وبغض النظر عما ورد في الفقرة، قد كان المهم هو الإرادة السياسية. فإذا توفرت الإرادة السياسية لإجراء تلك المشاورات، فإنها سوف تجرى بغض النظر عما ورد في الفقرة. وإن لم تتوفر الإرادة السياسية، فإنها لن تجرى. وأمكن للوفد أن يقبل الصيغة المقترحة من الرئيس.

464. وطلب وفد الجزائر توضيحا من الرئاسة عن حالة الوثيقتين اللتين تم مناقشتها في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وما إذا كانتا سيتم مناقشتها خلال المشاورات غير الرسمية. ولم تذكر الفقرة تلك الوثيقتين.

465. وقال الرئيس إن وفد الجزائر قد أثار نقطة هامة. ولم ينعكس هذا في الفقرة. وقد وافقت اللجنة على محاولة عقد مشاورات غير رسمية على أساس ورقة العمل غير الرسمية هذه التي تم مناقشتها في المشاورات غير الرسمية صباح يوم الخميس، وكذلك قائمة المسائل التي اقترحها وفدا الجزائر ونيجيريا. ورغم أن هذه كانت وثائق رسمية، إلا أنه ينبغي ذكرها في هذه الفقرة. ولذلك فإنه طلب من الأمانة أن تذكرهم في الفقرة وتقرأ التعديل.

466. وأشارت الأمانة إلى الجملة التالية، "طلب من رئيس اللجنة، إذا كان ذلك ممكنا، إجراء مشاورات غير رسمية على هامش اجتماع الجمعية العامة لعام 2015، دون التداخل مع غيرها من القضايا المعروضة على الجمعية". ثم قرأت الأمانة النص الذي سوف يضاف في نهاية الجملة. كوان هذا على النحو التالي، "على أساس ورقة غير رسمية مقدمة من الرئيس وقائمة بأمانة على الأنشطة التي يمكن مناقشتها في لجنة التنمية، التي اقترحها وفدا الجزائر ونيجيريا".

467. ورأى الرئيس أن النص المقترح يعكس ما تم مناقشته. وينبغي أن يكون مقبولا لدى جميع الوفود.

468. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأعرب عن اعتقاده بأن المناقشات التي جرت في المشاورات غير الرسمية تركزت فقط حول آلية التنسيق. وبعد المناقشة أُغلق البند الجديد المقترح على جدول الأعمال. وطلبت المجموعة توضيحا من الرئيس بشأن ما إذا كان المناقشات التي جرت في المشاورات غير الرسمية قد شملت كلتا القضيتين.

469. وأشار الرئيس إلى المشاورات غير الرسمية التي عقدت صباح يوم الخميس. ونظرا لأن الوقت كان محدودا، تناولت المشاورات مسألة آلية التنسيق فقط. وظلت مناقشة البنود التي اقترحها وفدا الجزائر ونيجيريا عالقة. وكان من الممكن مناقشتها لو كان هناك متسع من الوقت للقيام بذلك. ولذلك كانت الفكرة أن يتم مناقشة كلتا القضيتين على هامش اجتماع الجمعية العمومية المقبل. وكان هذا ما فهمه الرئيس.

470. وطلب وفد إيران (الجمهورية الإسلامية) من الرئيس توضيح وضع ملخص الرئيس. ورأى الوفد أن هذه الفقرة غير واقعية. وإذا كانت الوثيقة هي ملخص الرئيس، فإنها يجب أن تذكر أن الملخص هو مسؤولية الرئيس منفردا. وحينئذ يتمكن الوفد من الموافقة على نص هذه الفقرة. وإلا، فإن الوفد سوف يصر على اقتراحه بشأن هذه الفقرة. وأشار الوفد إلى أن رئيس الجمعية العامة قد ذكر في العام الماضي أن جدول أعمال الجمعية ثقيل. ولم يكن هناك وقت لمناقشة بعض القضايا. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء هذا وأنه يود التمسك باقتراحه.

471. وأكد الرئيس أن الملخص يعكس فهمه لما حدث خلال الدورة. وكان هذا هو ملخصه. وقال إنه لا يستطيع أن يعكس أي شيء لم يتم مناقشته في المناقشة. وأنه كان عليه أن يأخذ بعين الاعتبار ما تم مناقشته والاتفاق عليه في الواقع. وكان على الرئيس أن يعكس ما تم الاتفاق عليه وليس ما كان يود أن يتم الاتفاق عليه أو ما كان يود وفد إيران (الجمهورية الإسلامية) أن يتم الاتفاق عليه. لذلك طلب من وفد إيران (جمهورية الإسلامية) قبول النتيجة النهائية. وكان الرئيس مسؤولا عن الملخص. وتساءل عما إذا كان يمكن للجنة اعتماد الفقرة بالتعديل الذي قرأته الأمانة، وبالترتيب المعكوس للجمليتين الأخيرتين، على النحو الذي اقترحه وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية. وتم اعتماده نظرا لعدم وجود اعتراضات من الأعضاء. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 11.

472. وأبلغت الأمانة اللجنة بتغيير طفيف في الفقرة. وكانت الوفود المختلفة قد طلبت استبدال كلمة "أوجه المرونة" بعبارة "هذا البند" في الجملة الثانية.

473. واستفسر الرئيس عما إذا كان يمكن اعتماد الفقرة 11 بالتعديل الذي قدمته الأمانة. وتم اعتماد نظرا لعدم وجود اعتراضات من الأعضاء.

474. وانتقل بعد ذلك إلى الفقرة 12.

475. وذكرت الأمانة أنه استنادا إلى القرار الذي اتخذته الرئيس في وقت سابق، سوف يتم إضافة ما يلي إلى النص الذي تم توزيعه على الوفود: "طلبت اللجنة من الأمانة تحديث رد الإدارة الوارد في الوثيقة CDIP/9/14 وقررت مواصلة النقاش حول هذا الموضوع المذكور أعلاه على أساس النقاط الواردة في الاقتراح الذي تقدم به وفد إسبانيا وأي مقترحات أخرى تقدمت بها الدول الأعضاء".

476. وقرأ الرئيس الفقرة بأكملها على النحو التالي: "ناقشت اللجنة الخارجية لمساعدة الويبو التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية (الوثائق CDIP/8/INF/1 و CDIP/9/14 و CDIP/9/15 و CDIP/9/16 و CDIP/11/4). وطلبت اللجنة من الأمانة العامة تحديث رد الإدارة الوارد في الوثيقة CDIP/9/14، وقررت مواصلة النقاش حول هذا الموضوع المذكور أعلاه على أساس النقاط الواردة في الاقتراح الذي تقدم به وفد إسبانيا وأي مقترحات أخرى تقدمت بها الدول الأعضاء".

477. وأدرك الرئيس أن المجموعة باء ترغب أن يضاف الإصدار المحدث من رد الإدارة في نهاية الجملة الأخيرة.

478. وتحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأكد هذا.

479. واستفسر الرئيس بشأن ما إذا كان يمكن اعتماد الفقرة بالتعديل الذي اقترحه وفد اليابان باسم المجموعة باء. وقد تم اعتمادها نظرا لعدم وجود اعتراضات من الأعضاء. وانتقل الرئيس إلى الفقرة 13. وتم اعتمادها نظرا لعدم وجود اعتراضات من الأعضاء. ثم تحول إلى الفقرة 14 بشأن العمل في المستقبل.

البند 8 - العمل في المستقبل

480. قرأت الأمانة قائمة البنود/الوثائق للدورة المقبلة. وكانت القائمة على النحو التالي:

"1" التقرير المرحلي السنوي عن المشاريع قيد التنفيذ والتوصيات جدول أعمال التنمية رقم 19 للتنفيذ الفوري.

"2" تقارير التقييم لمشروع أو مشروعين شارفا على الانتهاء.

"3" قرا الجمعية العامة للويبو حول المسائل المتعلقة بلجنة التنمية. إذا وافق الجمعية العامة على تمديد النظر في هذه المسألة، فإنه سيتم مناقشتها في الدورة التالية.

"4" أوجه المرونة. اعتمدت اللجنة فقط الفقرة الواردة في موجز الرئيس التي ذكرت مواصلة المناقشة حول أوجه المرونة.

"5" قاعدة بيانات عن أوجه المرونة. وفقا لم تقر، تقوم الأمانة بتحديث قاعدة البيانات وموافاة اللجنة بالتفاصيل.

"6" المراجعة الخارجية لمساعدة الويبو التقنية في مجال التعاون لأغراض التنمية. تم مطالبة الأمانة بتحديث رد الإدارة. وسوف تستند المناقشات على ما قد تقر في ملخص الرئيس.

"7" وصف لمساهمة هيئات الويبو المعنية بتنفيذ التوصيات جدول أعمال التنمية الخاصة بكل منها.

"8" نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي. وفقا لما تقر، تستمر المناقشة على أساس تقرير منتدى الخبراء وأي أفكار الأخرى ترغب الدول الأعضاء في طرحها.

"9" الدراسات والنواتج الأخرى لمشاريع جدول أعمال التنمية، إن وجدت.

481. ورحبت الأمانة بالاقترحات المقدمة من الوفود حول البنود المتعلقة بالدورة المقبلة.

482. واقترح وفد المكسيك أحد البنود للعمل في المستقبل في ضوء اعتبار اللجنة المحفل المناسب لمناقشة اعتماد برنامج من شأنه أن يساهم في جدول أعمال التنمية للأمم المتحدة ما بعد عام 2015. وكانت العديد من الدول الأعضاء على بينة من التقرير المجمع للأمين العام بشأن جدول أعمال ما بعد عام 2015 بعنوان "الطريق إلى الكرامة بحلول عام 2030: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض". احتاجت هيئات الأمم المتحدة إلى التكيف مع جدول الأعمال الجديد لدعم تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والعالمية. وفي ضوء الموافقة القادمة لجدول أعمال التنمية للأمم المتحدة ما بعد عام 2015، كان من الضروري أن تبدأ الأمانة في التفكير في كيفية أن تدعم الدول الأعضاء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015. واقترح الوفد أن يتم النظر في وثيقة في هذه المسألة في الدورة المقبلة.

483. وتحدث وفد باكستان باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وذكر أنه من المهم أن تستمر لجنة التنمية في العمل بشكل منتج وفعال. وفي هذا الصدد، أكد الفريق أنه من المهم متابعة الأنشطة التي تجري. ومن المهم أيضا تقييم المكاسب التي تحققت وتحديد الثغرات ومواصلة العمل على التوصيات التي تم تناولها. وطلبت المجموعة من الأمانة أن تقترح أنشطة المتابعة بالتشاور مع الدول الأعضاء للنظر فيها في الدورة المقبلة للجنة التنمية.

484. وأعرب وفد فنزويلا عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها وفد باكستان باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وكان من المهم متابعة الأنشطة التي تجري.

485. واستفسر الرئيس عما إذا كان يمكن للجنة أن تقبل الاقتراح المقدم من وفد المكسيك. وقد تم قبوله نظرا لعدم وجود اعتراضات من الأعضاء. وسيتم في الدورة المقبلة مناقشة أهداف التنمية المستدامة لجدول أعمال التنمية للأمم المتحدة ما بعد عام 2015. وأبدى الرئيس رغبته في معرفة ما إذا كانت هناك أي تعليقات على الاقتراح المقدم من وفد باكستان حول متابعة الأنشطة.

486. وأيد وفد أوغندا الاقتراح المقدم من وفد المكسيك.

487. وطلب الرئيس من الأمانة الإحاطة علما بالمقترحات المقدمة من وفدي المكسيك وباكستان. وذكر أن اللجنة وافقت على قائمة المسائل / الوثائق للدورة المقبلة نظرا لعدم وجود اعتراضات من الأعضاء.

البند 9 من جدول الأعمال – ملخص من إعداد الرئيس (تابع)

488. قال الرئيس إنه تمت الموافقة على الفقرة 14 بشأن العمل في المستقبل. كما تمت الموافقة على الفقرتين 15 و16 مع العلم بوجود اعتراضات من الأعضاء.

البيانات الختامية

489. تحدث وفد اليابان باسم المجموعة باء، وأشار إلى أنه كرس معظم الوقت في الدورة الأخيرة جدول الشروط المرجعية من أجل المراجعة المستقلة لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية والمؤتمر الدولي بشأن الملكية الفكرية والتنمية. وفي هذه الدورة، عادت اللجنة إلى القضايا العالقة الأخرى، بما في ذلك آلية التنسيق والمساعدة التقنية. وسوف تناقش هذه القضايا

المهمة في الدورة المقبلة. وأبدت المجموعة استعدادها للدخول في تلك المناقشات بطريقة بناءة وأعربت عن أملها في إمكانية حل تلك المسائل التي طال أمدها بطريقة التي يمكن أن تدعم المبدأ الأساسي للمنظمة في الدورة القادمة أو خلال المشاورات غير الرسمية بالتعاون مع الجمعية العامة.

490. وتحدث وفد رومانيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن اعتقاده بأن الدورة كانت مفيدة كاتفاق على عدة بنود، وهي تقارير التقييم المقدمة لهذه الدورة والمشروع الخاص بالملكية الفكرية والسياحة والثقافة. وتعين على اللجنة مواصلة مناقشة البنود الأخرى مثل نتائج منتدى الخبراء المعني بنقل التكنولوجيا الدولية والمسائل المتعلقة بلجنة التنمية. وتأمل المجموعة بأن تستمر الروح الإيجابية بين الوفود توثي ثمارها في الدورات المقبلة. وكانت على استعداد للعمل بشكل بناء بهدف تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ تفويض اللجنة.

491. وتحدث وفد الأرجنتين باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وذكر أن اللجنة ناقشت القضايا المهمة في هذه الدورة. وقد نوقشت بعضها لفترة طويلة. وتحت قيادة الرئيس، واصلت اللجنة تحقيق تقدم في عملها. وهذا من شأنه تمكين اللجنة من تكريس المزيد من الوقت للمسائل الموضوعية المتصلة بتفويضها وتوصيات جدول أعمال التنمية. وفيما يتعلق بالدورة المقبلة، أعربت المجموعة عن أملها بأن تحرز اللجنة تقدما في المناقشات، وكذلك أن توافق على المشاريع والدراسات التي تتم في المجالات المعنية. وكان لدى المجموعة ثقة باستمرار المرونة والالتزام وروح التوافق التي أبدتها الوفود في الدورات المقبلة. وكررت المجموعة أنها ستعمل بصورة بناءة لمواصلة إحراز تقدم في عمل اللجنة.

492. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن اعتقاده بأن هذه الدورة شهدت قدرا من النجاح. ووافقت اللجنة على الاقتراح المقدم من وفد مصر. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى تنفيذ هذا المشروع. كما عولت أيضا على اللجنة والويبو في مواصلة عملها بشأن أوجه المرونة والمشاريع التعاونية المفتوحة وكذلك لتعزيز تسليم مشاريع حقوق الطبع والنشر التي تجري في بعض البلدان الأفريقية. ورحبت أيضا بمناقشة نقل التكنولوجيا الدولية. وعلى الرغم من أن اللجنة لم تصل إلى اتفاق بشأن هذا البند من جدول الأعمال، فإن المجموعة تطلعت إلى أن تسود الروح البناءة بين الوفود عندما تعود اللجنة لهذا البند من جدول الأعمال في الدورة القادمة. وبشأن تنفيذ تفويض لجنة التنمية، تطلعت المجموعة إلى التوصل إلى نتيجة بشأن هذا البند. وقد أثقلت اللجنة بالأعباء على مدى عدة جلسات. ودعت المجموعة الدول الأعضاء لإبداء المرونة والإرادة السياسية لتنفيذ تفويض اللجنة وآلية التنسيق بالكامل. وفيما يتعلق بموضوع المساعدة التقنية في مجال التعاون من أجل أغراض التنمية، أعربت المجموعة عن أسفها للنتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدورة. واستغرق وفد إسبانيا وقتا بناءا للتعرف على أقرب النتائج المثمرة وتقديمها إلى اللجنة. ومن المؤسف أن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى قرار بشأنها. وكانت هذه هي أسهل المقترحات التي كان يمكن أن توافق عليها اللجنة من أجل المضي قدما في هذه المسألة. ومع ذلك، أعربت المجموعة عن أملها بأن تتمكن الوفود من أن تدرس ذلك بعناية في الفترة ما بين الدورتين، وأن يمكن التوصل إلى اتفاق في الدورة المقبلة. وأخيرا، شجعت المجموعة الويبو على تكثيف وتعزيز نظامها لتقديم المساعدة التقنية وتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

493. وتحدث وفد لاتفيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وذكر أنه تابع باهتمام كبير العروض التوضيحية لتقارير التقييم الخارجي حول عدد من المشاريع المنجزة. وأعرب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن أملهم في أن تؤخذ التوصيات بعين الاعتبار في تصميم وتنفيذ المشاريع المستقبلية. ووافقت اللجنة على اعتماد مشروع الملكية الفكرية والسياحة. ومثلت السياحة جانبا هاما من جوانب التنمية الوطنية والإقليمية. وخلال الدورة، ناقشت اللجنة عددا من القضايا التي طال أمدها. وقد تحقق تقدم محدود. وظل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيها على ثقة بأن الاتفاق على العديد من القضايا الأخرى المعقدة ممكن. وسوف يواصلون المشاركة البناءة في هذه المناقشات. وأخيرا، رحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيها باحترام اللجنة للجدول الزمني وانهاؤها لعملها في الوقت المحدد.

494. وأعرب وفد البرازيل عن سعادته بنجاح اللجنة في المضي قدماً بشأن العديد من القضايا خلال الدورة. وبالإضافة إلى تلك التي كان لها نتائج إيجابية، مهدت اللجنة الطريق لتطورات هامة في المستقبل القريب فيما يتعلق ببعض المجالات الهامة مثل آلية التنسيق والركن الثالث من تفويض اللجنة. وحققت اللجنة تقدماً جيداً فيما يتعلق بالخطوة الأخيرة من المشروع المعني بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا الذي يحمل عنوان التحديات الشائعة - ابتكار الحلول. وكان هذا مجالاً هاماً. وظل المشروع قيد التنفيذ لفترة طويلة. ولم تضع الصيغة المستخدمة لهذا البند الوارد في ملخص الرئيس أي تسلسل هرمي بين الأفكار في الوثيقة CDIP/15/5، وكانت أي أفكار أخرى ترغب الدول الأعضاء في طرحها تتفق مع روح ابتكارها. ومع وضع هذا في الاعتبار، أعرب الوفد عن ثقته في أنه سيكون هناك مناقشات بناءة في الدورة القادمة تقوم على كل الأفكار التي انبثقت عن اجتماعات المشاورات الإقليمية والدراسات التي قام بمراجعتها الزملاء ومنتدى الخبراء. كما شدد الوفد على أهمية مناقشة أوجه المرونة المتعلقة بالبراءات في الإطار القانوني متعدد الأطراف. وكرر الوفد القول بأن المرونة ضرورية لتوفير التوازن المطلوب في أي نظام ملكية فكرية. يمكن أن يسهم التحليل الذي تجرته اللجنة إلى حد كبير في تحقيق هذه الغاية. وتم تقديم بعض المقترحات في نهاية المناقشة حول هذا البند. وأوضح الدعم الذي حظيت به جدوى دراسة بدائل جديدة للعمل في المستقبل في هذا المجال في الدورة المقبلة. وحول العمل في المستقبل بشكل عام، ردد الوفد التعليقات التي أدلى بها وفد الأرجنتين باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي حول المشاريع الجديدة في المجالات التي تهم الدول الأعضاء. وقد كان أمراً واعداً أن تتمكنت اللجنة من التقدم في بعض المسائل الصعبة ذات الطابع الرسمي. ومع ذلك، كان من الضروري أن لا تغفل الدول الأعضاء عن القضايا الجوهرية في المدرجة ضمن تفويض اللجنة. وأعرب الوفد عن ثقته بقدرة اللجنة على دراسة ذلك مع حلول الدورة المقبلة والاتفاق على أن تغطي المناقشات مجالات جديدة. وأخيراً، بشأن المساعدة التقنية، أعرب عن الوفد أسفه لعدم تمكن اللجنة من التوصل إلى اتفاق بشأن قائمة المقترحات المقدمة من وفد إسبانيا. ووفقاً لما أشار إليه العديد من الوفود، فقد حدد الاقتراح النتائج المثمرة القريبة. وأعرب الوفد عن أمله بأن تتمكن الدول الأعضاء من النظر إليها من منظور جديد في الدورة المقبلة وإبداء المرونة اللازمة للموافقة على جميع العناصر الموجودة في هذا الاقتراح.

495. ورأى وفد فنزويلا أن اللجنة قد اتخذت خطوة كبيرة إلى الأمام من خلال التخلص من الشعور بالركود. ويُعزى ذلك إلى الطريقة التي أدار من خلالها الرئيس أجرى الدورة. وأعرب عن أمله بأن تدار الدورة المقبلة بطريقة مشابهة.

496. وتحدث وفد باكستان باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وذكر أنه تم إحراز تقدم في هذه الدورة. ومع ذلك، كانت هناك حاجة لحل قضية آلية التنسيق التي طال أمدها. وقد بدأ هذا يؤثر على عمل اللجان الأخرى. وتطلعت المجموعة إلى إيجاد حل سريع لهذه القضية في أسرع وقت ممكن.

497. وأيد وفد باراغواي البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وكانت اللجنة، تحت قيادة الرئيس، قد تعاملت بكفاءة مع بعض القضايا التي طال أمدها التي منعت الدول الأعضاء من التركيز على القضايا الجوهرية التي تهدف بشكل رئيسي إلى تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية من خلال الدراسات والمشاريع التي يمكن أن توضح كيف يمكن أن تستخدم الملكية الفكرية كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية الثقافية في الدول الأعضاء. ومن ضروري، في الدورة المقبلة، أن تركز اللجنة على التخطيط للمشاريع ومناقشة الدراسات والنظر في مبادرات أخرى لضمان التنفيذ الفعال لتوصيات جدول أعمال التنمية التي أعمدت في عام 2007. وشغلت أوجه مرونة البراءات في ذات في الإطار القانوني متعدد الأطراف منطقة ملموسة من عمل اللجنة. وأعرب الوفد عن اهتمامه بهذا الموضوع. وكانت الأمانة قد جمعت ما يزيد عن عشرة من أوجه المرونة تلك والأحكام القانونية ذات الصلة في مختلف الاختصاصات. وأشارت النتائج التي أن أوجه المرونة تلك المتعلقة بالبراءات انعكست في التشريع. ومع ذلك، كان التنفيذ أدنى صورته بسبب عوامل مثل نقص القدرات البشرية والمؤسسية وكذلك غياب المعرفة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل اللجنة مناقشة العقبات التي تواجه الدول الأعضاء في تنفيذ أوجه المرونة المتعلقة بالبراءات. وينبغي على اللجنة، في الدورة القادمة، أن تنظر في أوجه مرونة محددة والبلدان التي يمكن دراستها والمنهجية التي يتعين تطبيقها وما إلى ذلك. وكانت باراغواي بلداً نامية غير ساحلية. وكان لها مكتب ملكية فكرية جديد. وكان من الضروري أن يكون هناك تدفق مستمر من طلبات البراءات بغية جذب الاستثمار

الأجنبي ونقل التكنولوجيا من أجل تعزيز التنمية التكنولوجية وبناء المؤسسات. وقد أبدى عدد كبير من الوفود اهتماما كبيرا في مجال أوجه المرونة المتعلقة بالبراءات. ولذلك ينبغي على اللجنة، في الدورة القادمة، أن تدرس هذا بعمق. وأكد الوفد للرئيس دعمه ومشاركته في هذا الصدد.

498. وذكر وفد إيران (الجمهورية الإسلامية) أن اللجنة حققت نتائج ملموسة. وأعرب عن أمله بأن يتسنى حل القضايا العالقة مثل آلية التنسيق في الدورة المقبلة. ووفقا للتوضيحات التي قدمها الرئيس بشأن ملخص الرئيس، قال الوفد أن الملخص كان ضمن المسؤولية المنفردة للرئيس، ولم تصادق عليه اللجنة بتوافق الآراء.

499. وقال الرئيس إن اللجنة لديها عمل مهم في الفترة المقبلة. وقد تحقق تقدم في بعض القضايا. ومع ذلك، هناك الكثير من العمل الذي لا يزال يتعين القيام به.

500. وفي بياناتهم الختامية، وجه الرئيس والدول الأعضاء الشكر للجميع على مشاركتهم وما أنجزوه من عمل أثناء الدورة.

[يلي ذلك المرفق]

**LISTE DES PARTICIPANTS/
LIST OF PARTICIPANTS**

I. ÉTATS/STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)/(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFGHANISTAN

Nanguyalai TARZI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Nooruddin HASHEMI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Nazir Ahmad FOSHANJI, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Pragashnie ADURTHY (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Batho MOLAPO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALBANIE/ALBANIA

Evein DAKO, Director, Copyright Office, Ministry of Culture, Tirana

Rezaria RAJTA (Ms.), Specialist, Trademarks and Design, Industrial Property Office, Ministry of Economic Development, Trade and Industry, Tirana

ALGÉRIE/ALGERIA

Lounes ABDOUN, directeur général adjoint, Office national des droits d'auteur et droits voisins (ONDA), Ministère de la culture, Alger

Hichem BOUGHEDIRI, attaché des affaires étrangères, Ministère des affaires étrangères, Alger

ALLEMAGNE/GERMANY

Jan HILDEBRANDT, National Expert, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Pamela WILLE (Ms.), Counsellor, Economic Department, Permanent Mission, Geneva

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Rana AKEEL (Ms.), International Trade Officer, Office of the Saudi Commercial Attaché, Geneva

CDIP/15/8

Annex

2

Naouf BIN DUHAISH (Ms.), International Trade Officer, Office of the Saudi Commercial Attaché,
Geneva

ARGENTINE/ARGENTINA

Alberto Pedro D'ALOTTO, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente,
Ginebra

Nicolás ABAD, Secretario de Embajada, Dirección de Asuntos Económicos Multilaterales y
G-20, Ministerio de Relaciones Exteriores y Culto, Buenos Aires

María Inés RODRÍGUEZ (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Kieran POWER, Assistant Director, International Policy and Cooperation, IP Australia, Canberra

Andrew SAINSBURY, First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization
(WTO), Geneva

AUTRICHE/AUSTRIA

Vera FUCHS (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH

Nazrul ISLAM, Minister, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Ivan SIMANOUSKI, Head, International Cooperation Division, National Center of Intellectual
Property (NCIP), Minsk

BELGIQUE/BELGIUM

Katharina HIERSEMENZEL (Ms.), Legal Advisor, Brussels

BELIZE

Koreen FLOWERS (Ms.), Senior Assistant Registrar, General Registry Department, Attorney
General's Ministry, Belize Intellectual Property Office (BELIPO), Belize City

BÉNIN/BENIN

Charlemagne DEDEWANOU, attaché, Mission permanente, Genève

BOSNIE-HERZÉGOVINE/BOSNIA AND HERZEGOVINA

Jovan SARAC, Deputy Director, Institute for Intellectual Property, Sarajevo

Sefik FADZAN, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BOTSWANA

Keitseng Nkah MONYATSI (Ms.), Copyright Administrator, Companies and Intellectual Property Authority, Gaborone

BRÉSIL/BRAZIL

Cleiton SCHENKEL, First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

BULGARIE/BULGARIA

Boryana ARGIROVA (Ms.), Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs, Sofia

Vladimir YOSSIFOV, Adviser to the Delegation, Geneva

BURKINA FASO

Wenepousdé Philippe OUEDRAOGO, chef, Département de la documentation et de l'informatique, Centre national de la propriété industrielle, Ministère de l'industrie, du commerce et de l'artisanat, Ouagadougou

BURUNDI

Philippe MINANI, deuxième conseiller, Mission permanente, Genève

CAMEROUN/CAMEROON

Christophe SEUNA, président, Comité de normalisation du droit d'auteur, Ministère des arts et de la culture, Yaoundé

Irène-Mélanie GWENANG (Mme), chef de division, Division des affaires juridiques, Ministère des arts et de la culture, Yaoundé

BENG Ndjali, sous-directeur de la propriété industrielle, Sous-direction de la propriété industrielle, Yaoundé

Félix MENDOUGA, cadre en service, Ministère des relations extérieures, Yaoundé

CANADA

Sarah PYE (Ms.), Deputy Director, Intellectual Property Trade, Department of Foreign Affairs, Trade and Development, Ottawa

Sophie GALARNEAU (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CHILI/CHILE

Nelson CAMPOS, Asesor Legal, Departamento de Propiedad Intelectual, Ministerio de Relaciones Exteriores, Dirección General de Relaciones Económicas Internacionales, Santiago

Marcela PAIVA (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

CHINE/CHINA

SHENG Li (Ms.), Division Director, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

ZHONG Yan, Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

KANG Xin, Official, State Administration of Press, Publication, Radio, Film and Television of the People's Republic of China (SAPPRFT), Beijing

ZHAO Xing, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

SHI Yuefeng, Attaché, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Ana María PRIETO ABAD (Sra.), Embajadora, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Gabriel DUQUE, Embajador, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Heidi BOTERO (Sra.), Primera Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

María Catalina GAVIRIA BRAVO (Sra.), Consejera Comercial, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Laura PÉREZ (Sra.), Pasante, Misión Permanente, Ginebra

COMORES/COMOROS

Maecha Hamada ZOUBERT, directeur technique de l'industrie, Direction générale de l'industrie, Ministère de la production, de l'environnement, de l'énergie, de l'industrie et de l'artisanat, Moroni

Charmila DAOUDOU MADI (Mme), chef, Service du développement et de la propriété intellectuelle, Direction générale de l'industrie, Ministère de la production, de l'environnement, de l'énergie, de l'industrie et de l'artisanat, Moroni

Ibrahim MOHAMED, chef, Service du développement et de la propriété intellectuelle, Direction générale de l'industrie, Ministère de la production, de l'environnement, de l'énergie, de l'industrie et de l'artisanat, Moroni

Issa SOULAIMANA, chef, Service de normalisation, Direction générale de l'industrie, Ministère de la production, de l'environnement, de l'énergie, de l'industrie et de l'artisanat, Moroni

Zalhata MBAI, responsable, Petites et moyennes entreprises et petites et moyennes industries (PME/PMI), Direction générale de l'industrie, Ministère de la production, de l'environnement, de l'énergie, de l'industrie et de l'artisanat, Moroni

Mlinde MOEGNE, responsable de l'information, Direction générale de l'industrie, Ministère de la production, de l'environnement, de l'énergie, de l'industrie et de l'artisanat, Moroni

Mohamed SOILIH HASSANE, responsable de l'information, Direction générale de l'industrie, Ministère de la production, de l'environnement, de l'énergie, de l'industrie et de l'artisanat, Moroni

Soilhi ALI, agent, Service de normalisation, Direction générale de l'industrie, Ministère de la production, de l'environnement, de l'énergie, de l'industrie et de l'artisanat, Moroni

CONGO

Bernadette ONIANGUE (Mme), directrice, Antenne nationale de la propriété industrielle (ANPI), Ministère du développement industriel et de la promotion du secteur privé, Brazzaville
Célestin TCHIBINDA , premier secrétaire, Mission permanente, Genève

CÔTE D'IVOIRE

Jean Claude BROU, ministre de l'industrie et des mines, Ministère de l'industrie et des mines, Abidjan

Denis BOHOUSSOU, directeur général, Office ivoirien de la propriété intellectuelle, Abidjan

Kumou MANKONGA, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

DJIBOUTI

Ali DJAMA MAHMOUD, conseiller, Mission permanente, Genève

Mahamoud WAIS MIGANE, conseiller, Mission permanente, Genève

ÉGYPTE/EGYPT

Sameh EL KHISHIN, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Juan Carlos CASTRILLÓN JARAMILLO, Ministro, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Lucía GUTIÉRREZ GARCÍA (Sra.), Jefa de Área, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Ángela GUTIÉRREZ SÁNCHEZ DE LEÓN (Sra.), Asesora Vocal, Subdirección General de Propiedad Intelectual, Ministerio de Educación, Cultura y Deporte, Madrid

Alejandra GONZÁLEZ FERNÁNDEZ (Sra.), Consejera Técnica, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Ministerio de Industria, Energía y Turismo, Madrid

Xavier BELLMONT ROLDÁN, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Peter MULREAN, Chargé d'Affaires, Permanent Mission, Geneva

Marina LAMM (Ms.), Patent Attorney, Office of Policy and External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Department of Commerce, Alexandria

J. Todd REVES, Attorney Advisor, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Alexandria

Melissa KEHOE (Ms.), Counsellor (Economic and Science Affairs), Permanent Mission, Geneva

Karin L. FERRITER (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), IP Attaché, (Economic and Science Affairs), Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Negash Kebret BOTORA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Girma Bejiga SENBETA, Director General, Ethiopian Intellectual Property Office, Ministry of Science and Technology, Addis Ababa

Yanit Abera HABTEMARIAM (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Elena KULIKOVA (Ms.), Head, Law Department, Ministry of Foreign Affairs, Moscow

Maria MELNICHUK (Ms.), Specialist, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property (Rospatent), Moscow

FIDJI/FIJI

Ajenda PRATAP, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Romain SIMONA, Intern, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Ludovic JULIÉ, chargé de mission, Bureau de la propriété intellectuelle, Ministère de la culture et de la communication, Paris

Nestor MARTINEZ-AGUADO, rédacteur de la propriété intellectuelle, Sous-direction des affaires économiques internationales, Ministère des affaires étrangères et du développement international, Paris

Olivier MARTIN, conseiller (affaires économiques et développement), Mission permanente, Genève

GABON

Edwige KOUMBY MISSAMBO (Mme), premier conseiller, Mission permanente, Genève

GRÈCE/GREECE

Paraskevi NAKIOU (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

GUATEMALA

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), la Organización Mundial de la Propiedad Intelectual (OMPI) y la Conferencia de las Naciones Unidas sobre Comercio y Desarrollo (UNCTAD), Ginebra

HONDURAS

Giampaolo RIZZO-ALVARADO, Embajador, Misión Permanente, Ginebra

Gilliam Noemi GÓMEZ GUIFARRO (Sra.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

INDE/INDIA

Anil Kumar RAI, Counsellor, Humanitarian Affairs, Permanent Mission, Geneva

INDONÉSIE/INDONESIA

Triyono WIBOWO, Ambassador, First Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Robert Matheus Michael TENE, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Razilu RAZILU, Executive Secretary, Directorate General of Intellectual Property Rights, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Surahno SURAHNO, Head, Finance Division, Secretariat, Directorate General of Intellectual Property Rights, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Zakiyudin ZAKIYUDIN, Head, Center for Technology Assessment and Intellectual Property Rights, Agency for Industrial Policy, Business Climate and Quality Assessment, Ministry of Industry, Jakarta

Firman Harryanto SAGALA, Head of Section, Commercialization Center for Technology Assessment and Intellectual Property Rights, Agency for Industrial Policy, Business Climate and Quality Assessment, Ministry of Industry, Jakarta

Erik MANGAJAYA, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Jeremia Budhi PRATAMA, Staff, Directorate of Trade, Industry, Investment and Intellectual Property Rights, Ministry of Foreign Affairs, Jakarta

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D’)/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Mahmoud ESFAHANI NEJAD, Deputy Director, International Legal Department, Ministry of Foreign Affairs, Tehran

Nabiollah AZAMI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Cathal LYNCH, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Tiberio SCHMIDLIN, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Hirokazu NAKANO, Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Yoshinari OYAMA, Deputy Director, International Organization Section, International Policy Division, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

JORDANIE/JORDAN

Zain AL AWAMLEH (Ms.), Director, Industrial Property Protection, Ministry of Industry, Trade and Supply, Amman

KAZAKHSTAN

Sholpan ABDREYEVA (Ms.), Deputy Director, International Division, Department of Intellectual Property Rights, Ministry of Justice, Astana

KENYA

Edward Kiplangat SIGEI, Chief Legal Counsel, Office of the Attorney General and Department of Justice, Kenya Copyright Board, Nairobi

Sylvance SANGE, Acting Managing Director, Kenya Industrial Property Institute, Ministry of Industrialization and Enterprise Development, Nairobi

LETTONIE/LATVIA

Guntis RAMANS, Director, Department of Examination of Inventions, Patent Office, Riga

Liene GRIKE (Ms.), Advisor, Economic and Intellectual Property Affairs, Permanent Mission, Geneva

LUXEMBOURG

Julie SCHMIT (Mme), attaché, Mission permanente, Genève

MADAGASCAR

Haja Nirina RASOANAIVO, conseiller, Mission permanente, Genève

MALAISIE/MALAYSIA

Syuhada ADNAN (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

MALAWI

Chapusa Domino PHIRI, Assistant Registrar General, Department of the Registrar General, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Lilongwe

MALI

Amadou Opa THIAM, ministre conseiller, Mission permanente, Genève

Oumar Alassane KOUATE, conseiller technique, Secrétariat général, Ministère du commerce et de l'industrie, Bamako

MEXIQUE/MEXICO

Adriana MAULEÓN FERNÁNDEZ (Sra.), Experta de la Propiedad Industrial, Division de Asuntos Internacionales, Instituto Mexicano de la Propiedad Intelectual (IMPI), Ciudad de México

Beatriz HERNÁNDEZ NARVÁEZ (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

Sara MANZANO MERINO (Sra.), Asesora, Misión Permanente, Ginebra

MONACO

Gilles REALINI, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

MOZAMBIQUE

Sheila Judite da Silva CANDIA (Ms.), Legal Advisor, Legal Department, Ministry of Trade and Industry, Maputo

NÉPAL/NEPAL

Babu Ram GAUTAM, Registrar, Head, Industrial Property and Copyright Office, Ministry of Culture, Tourism and Civil Aviation, Kathmandu

Lalita SILWAL (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

NICARAGUA

Carlos ROBELO RAFFONE, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Nestor CRUZ TORUÑO, Consejero, Representante Permanente Adjunto, Misión Permanente, Ginebra

Jenny ARANA VIZCAYA (Sra.), Primera Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

NIGÉRIA/NIGERIA

Peters EMUZE, Minister, Permanent Representative, Chargé d'Affaires, Permanent Mission, Geneva

Ugomma Nkeonye EBIRIM (Ms.), Senior Lecturer, Education, Strategic Development and Global Policy Issues, University of Nigeria, Enugu State

Chinwe U. UMESI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

OMAN

Ahmed AL-SAIDI, Director, Intellectual Property Department, Ministry of Commerce and Industry, Muscat

Fatima AL GHAZALI (Ms.), Minister (Commercial Affairs), Permanent Mission, Geneva

UGANDA/UGANDA

Francis Kamujanduzi BUTAGIRA, Chairman, Board of Directors, Uganda Registration Services Bureau, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

Judy OBITRE-GAMA (Ms.), Secretary, Board of Directors, Uganda Registration Services Bureau, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

Swalikh Wasswa MASOKOYI, Member, Board of Directors, Uganda Registration Services Bureau, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

Twebaze BEMANYA, Registrar General, Uganda Registration Services Bureau, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

Bob Rawlings ONGHETICH, Foreign Service Officer, Multilateral Organisations and Treaties Department, Ministry of Foreign Affairs, Kampala

Maria NYANGOMA (Ms.), Senior Registration Officer (Intellectual Property), Uganda Registration Services Bureau, Ministry of Justice and Constitutional Affairs, Kampala

PAKISTAN

Zamir AKRAM, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Aamar Aftab QURESHI, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Fareha BUGTI (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Zoraida RODRÍGUEZ MONTENEGRO (Sra.), Representante Permanente Adjunta, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Jannice CIGARRUISTA (Sra.), Directora General del Derecho de Autor, Ministerio de Comercio e Industrias, Panamá

Leonardo URIBE, Director General, Dirección General del Registro de la Propiedad Industrial, Ministerio de Comercio e Industrias, Panamá

PARAGUAY

Roberto RECALDE, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PÉROU/PERU

Hebert TASSANO VELAOCHAGA, Presidente del Consejo Directivo, Instituto Nacional de Defensa de la Competencia y de la Protección de la Propiedad Intelectual (INDECOPI), Lima

Mauricio GONZALES DEL ROSARIO, Gerente, Cooperación Técnica y Relaciones Institucionales, Instituto Nacional de Defensa de la Competencia y de la Protección de la Propiedad Intelectual (INDECOPI), Lima

PHILIPPINES

Michelle EDUARTE (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Wojciech PIATKOWSKI, First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Malwina ANISOWICZ (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Filipe RAMALHEIRA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

QATAR

Ahmed AL-SAAD, Patent Engineer, Intellectual Property Protection Department, Ministry of Economy and Commerce, Doha

Khalifa JUMAH AL-HITM, Specialist, Commercial Affairs, Judicial Inspector, Intellectual Property Protection Department, Ministry of Economy and Commerce, Doha

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Imad ALDIN AZIZ, Director, Industrial and Commercial Property Protection, Ministry of Internal Trade and Consumer Protection, Damascus

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

KWON Oh-jung, Director General, Intellectual Property Protection and International Cooperation Bureau, Korean Intellectual Property Office (KIPO)

LIM Junyoung, Assistant Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

KANG Huiman, Expert, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Igor MOLDOVAN, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE POPULAIRE DÉMOCRATIQUE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S
REPUBLIC OF KOREA

KIM Myong Hyok, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Evžen MARTÍNEK, Lawyer, International Department, Industrial Property Office, Prague

ROUMANIE/ROMANIA

Leonard Artur HORVATH, Director General, Romanian Copyright Office, Bucharest

Irina LUCAN-ARJOCA (Ms.), Deputy Director General, Romanian Copyright Office, Bucharest

Cristian Nicolae FLORESCU, Head, International Relations Department, Romanian Copyright Office, Bucharest

Gratiela COSTACHE (Ms.), Legal Advisor, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Livia PUSCARAGIU (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Jane HIGGINS (Ms.), Senior Policy Advisor, Global Co-operation and Development, UK Intellectual Property Office (UK IPO), Newport

Beverly PERRY (Ms.), Policy Officer, International Policy Directorate, UK Intellectual Property Office (UK IPO), Newport

RWANDA

Myriam GATSIMBANYI (Ms.), Officer in Charge of Intellectual Property Policy, Trade and Investment and Intellectual Property, Ministry of Trade and Industry, Kigali

Boris MUHETO, Multilateral Officer (WIPO, ITU), Multilateral Department, Permanent Mission, Geneva

SÉNÉGAL/SENEGAL

Bassirou SOW, chef, Bureau des enregistrements, Agence sénégalaise pour la propriété industrielle et l'innovation technologique (ASPIT), Dakar

Ndèye Fatou LO (Mme), premier conseiller, Mission permanente, Genève

SRI LANKA

Ravinatha ARYASINHA, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Geethanjali Rupika RANAWAKA (Ms.), Director General, National Intellectual Property Office, Ministry of Industry and Commerce, Colombo

Sena Srinath MIYANAWALA, Secretary, Secretary Division, Ministry of Industry and Commerce, Colombo

Dilini GUNASEKERA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Olga ALLEMANN (Mme), responsable du projet coopération internationale, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Ursula SIEGFRIED (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Thu-Lang TRAN WASESCHA (Mme), conseillère, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Nathalie HIRSIG (Mme), coordinateur du projet coopération internationale, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

THAÏLANDE/THAILAND

Varapote CHENSAVASDIJAI, Senior Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Piyaporn PUTANAPAN, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ranee SAISALEE (Ms.), Trade Officer, Department of Intellectual Property, Bangkok

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Laloo RAMLAL, Specialist in Technical Information, Intellectual Property Office, Port of Spain

TUNISIE/TUNISIA

Mokhtar HAMDY, directeur de la propriété industrielle, Institut national de la normalisation et de la propriété industrielle (INNORPI), Tunis

Mohamed AMAIRI, chef de service, méthodes et informatique, Organisme tunisien des droits d'auteur et des droits voisins (OTDAV), Tunis

Raja YOUSFI (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

TURKMÉNISTAN/TURKMENISTAN

Ata ANNANIYAZOV, Deputy Head, State Service on Intellectual Property, Ministry of Economy and Development, Ashgabat

TURQUIE/TURKEY

Ismail GÜMÜS, Patent Examiner, International Affairs Department, Turkish Patent Institute (TPI), Ankara

URUGUAY

Maria del Rosario MOREIRA MÉNDEZ (Sra.), Encargada de la División Planificación Estratégica, Dirección Nacional de la Propiedad Industrial, Ministerio de Industria, Energía y Minería, Montevideo

Juan BARBOZA, Segundo Secretario, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

VIET NAM

LE Ngoc Lam, Deputy Director General, National Intellectual Property Office (NOIP), Hanoi

ZIMBABWE

Rhoda NGARANDE (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES INTERGOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)/WORLD HEALTH ORGANIZATION
(WHO)

Peter BEYER, Senior Advisor, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE
ORGANIZATION (WTO)

WU Xiaoping (Ms.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

SOUTH CENTRE

Carlos CORREA, Special Advisor, Trade and Intellectual Property, Geneva

Nirmalya SIAM, Programme Officer, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

Emmanuel OKE, Intern, Innovation and Access to Knowledge Programme, Geneva

ORGANISATION AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OAPI)/AFRICAN INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (AIPO)

Paulin EDOU EDOU, directeur général, Yaoundé

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ÉDUCATION, LA SCIENCE ET LA CULTURE (UNESCO)/UNITED NATIONS EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION (UNESCO)

Bobir TUKHTABAYEV, Senior Liaison Officer, Liaison Office, Geneva

Flora NICOLETTA (Ms.), Intern, Liaison Office, Geneva

Roza TODOROVA (Ms.), Intern, Liaison Office, Geneva

ORGANISATION EUROPÉENNE DES BREVETS (OEB)/EUROPEAN PATENT ORGANISATION (EPO)

Alessia VOLPE (Ms.), Deputy Coordinator, Public Policy Issues, DG5 Patent Law and Multilateral Affairs, Munich

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT ORGANIZATION (EAPO)

Khabibullo FAYAZOV, Vice President, Moscow

ORGANISATION DE COOPÉRATION ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF ISLAMIC COOPERATION (OIC)

Halim GRABUS, premier secrétaire, Délégation permanente, Genève

OFFICE DES BREVETS DU CONSEIL DE COOPÉRATION DES ÉTATS ARABES DU GOLFE (CCG)/PATENT OFFICE OF THE COOPERATION COUNCIL FOR THE ARAB STATES OF THE GULF (GCC PATENT OFFICE)

Fahad ALBAKER, Head, Mechanical and Electrical Engineering Section, Examination Department, Riyadh

Mashaal AL QABBANI (Ms.), Publishing and Granting Specialist, Publishing and Granting Section, Filing and Granting Department, Riyadh

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE
(ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (ARIPO)

Christopher KIIGE, Director, Industrial Property, Harare

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Georges Rémi NAMEKONG, Minister Counsellor, Geneva

UNION EUROPÉENNE (UE)/EUROPEAN UNION (EU)

Oliver HALL-ALLEN, First Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

Margreet GROENENBOOM (Ms.), Administrator, Directorate General for Internal Market,
Industry, Entrepreneurship and SMEs, Industrial Property, Brussels

Antonella ZAPPIA (Ms.), Intern, Geneva

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Agence pour la protection des programmes (APP)
Didier ADDA, Membre du conseil exécutif, Paris

Asociación Argentina de Intérpretes (AADI)
Susana RINALDI (Sra.), Directora, Relaciones Internacionales, Buenos Aires
Nelson AVILA, Gerente del Departamento Legal, Departamento Legal, Buenos Aires

Association communautaire du droit des marques (ECTA)/European Communities Trade Mark
Association (ECTA)
Julien SCICLUNA, Representative, Dardilly, France

Association européenne des étudiants en droit (ELSA International)/European Law Students'
Association (ELSA International)
Eliana ROCCHI (Ms.), Head, Padua, Italy
Gamze CAGLAYAN (Ms.), Representative, Brussels
Kaleb HONER, Representative, Brussels
Hüseyin KAMIL, Representative, Brussels
Rowena PALIJAMA (Ms.), Representative, Brussels

Association internationale pour le développement de la propriété intellectuelle
(ADALPI)/International Society for the Development of Intellectual Property (ADALPI)
Brigitte LINDNER (Ms.), Chair, Geneva

Association littéraire et artistique internationale (ALAI)/International Literary and Artistic Association (ALAI)

Victor NABHAN, président, Paris

Central and Eastern European Copyright Alliance (CEECA)

Mihály FICSOR, Chairman, Budapest

Centre de recherches sur les droits de propriété intellectuelle et industrielle de l'Université d'Ankara (FISAUM)/Ankara University Research Center on Intellectual and Industrial Property Rights (FISAUM)

Arzu OGUZ (Ms.), Director, Ankara

Centre international pour le commerce et le développement durable (ICTSD)/International Center for Trade and Sustainable Development (ICTSD)

Pedro ROFFE, Senior Associate, Geneva

Ahmed ABDEL LATIF, Senior Program Manager, Geneva

Nithya ANAND (Ms.), Programme Assistant, Innovation, Technology and Intellectual Property, Geneva

Chamber of Commerce and Industry of the Russian Federation (CCIRF)

Elena KOLOKOLOVA (Ms.), Representative, Geneva

Comité consultatif mondial de la société des amis(CCMA)/Friends World Committee for Consultation (FWCC)

David ELLIOTT, Programme Assistant, Food and Sustainability, Geneva

Comisión Jurídica para el Autodesarrollo de los Pueblos Originarios Andinos (CAPAJ)

Tomas ALARCON, Presidente, Quito

Catherine FERREY (Sra.), Experta, Quito

Rosario LUQUE GIL (Sra.), Experta, Quito

Conseil national pour la promotion de la musique traditionnelle du Congo (CNPMTIC)

Jacques MATUETUE, président, Kinshasa

Paulette LONGA FATUMA (Mme), attaché de presse, Kinshasa

Jean Jacques KINANGA LEMBA, conseiller juridique, Kinshasa

CropLife International

Tatjana R. SACHSE (Ms.), Legal Advisor, Geneva

Fédération internationale de la vidéo (IFV)/International Video Federation (IVF)

Scott MARTIN, Legal Advisor, Brussels

Benoît MÜLLER, Policy Advisor, Brussels

Health and Environment Program (HEP)

CDIP/15/8

Annex

20

Madeleine SCHERB (Mme), économiste, présidente, Genève
Pierre SCHERB, conseiller juridique, Genève

Knowledge Ecology International, Inc. (KEI)

Thiru BALASUBRAMANIAM, Representative, Geneva

Innovation Insights

Ania JEDRUSIK (Ms.), Policy Advisor, Geneva

International Trademark Association (INTA)

Bruno MACHADO, Representative, Rolle, Switzerland

Maloca Internationale

Sonia Patricia MURCIA ROA (Ms.), Executive Director, Bogota, D.C

Leonardo RODRÍGUEZ PÉREZ, Executive Secretary, Geneva

Medicines Patent Pool Foundation

Erika DUENAS (Ms.), Advocacy Officer, Geneva

Médecins sans frontières (MSF)

Rohit MALPANI, Director of Policy and Analysis, Paris

Yuanqiong HU (Ms.), Legal and Policy Advisor, Geneva

Zoe JARVIS (Ms.), Policy and Analysis Intern, Geneva

Traditions pour Demain

Diego GRADIS, président exécutif, Rolle, Suisse

Christiane JOHANNOT-GRADIS (Mme), vice-président, Rolle, Suisse

Leila GHASSEMI (Mme), Représentant, Rolle, Suisse

Cyril GRADIS, Représentant, Rolle, Suisse

Françoise KRILL (Mme), Représentant, Rolle, Suisse

Claire LAURANT (Mme), Représentant, Rolle, Suisse

Union internationale des éditeurs(UIE)/International Publishers Association (IPA)

Jens BMMEL, Secretary General, Geneva

World Women Inventors and Entrepreneurs Association (WWIEA)

HAN Mi Young, President, Seoul

IV. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Alberto Pedro D'ALOTTO (Argentine/Argentina)

Vice-Présidents/Vice Chairs: Ahlam Sarah CHARIKHI (Ms.) (Algérie/Algeria)

Todd REVES (États-Unis d'Amérique/United States of America)

Secrétaire/Secretary: Irfan BALOCH (OMPI/WIPO)

V. SECRÉTARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Mario MATUS, vice-directeur général/Deputy Director General

Irfan BALOCH, secrétaire du Comité du développement et de la propriété intellectuelle (CDIP) et directeur, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Secretary to the Committee on Development and Intellectual Property (CDIP) and Director, Development Agenda Coordination Division

Georges GHANDOUR, administrateur principal de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Senior Program Officer, Development Agenda Coordination Division

Farhad TARZI, administrateur de programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Program Officer, Development Agenda Coordination Division

María Daniela LIZARZABURU AGUILAR (Ms.), administrateur adjoint chargé de l'appui au programme, Division de la coordination du Plan d'action pour le développement/Associate Program Support Officer, Development Agenda Coordination Division

[نهاية الوثيقة]